



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي

أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي
المباشر في ظل البرامج التنموية
دراسة حالة الجزائر 2000-2016

إشراف الدكتور:
أحمد نصير

إعداد الطالبتين:

زهينة بليلة
مسعودة غبني

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
مناقشاً

أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي
أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي
أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي

د/ هشام لبزة
د/ أحمد نصير
د/ زكريا دمدوم

السنة الجامعية: 2016/2017

الإهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

يا رب إذا أعطيتنا مالا لا تأخذ سعادتنا، و إذا أعطيتنا قوة لا تأخذ عقولنا، وإذا أعطيتنا نجاحا لا تأخذ تواضعنا

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين " سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ".

تبارك الذي هدانا نعمة العقل، وأثار سبيلنا بنور العلم، ومهد لنا طريق النجاح، أما بعد نهدي هذا العمل المتواضع.

إلى أعز ما نملك وما لدينا في الوجود و أقرب الناس إلى قلوبنا، أطال الله في عمرهما " الوالدين الكريمين "

إلى كل الإخوة والأخوات، وإلى كل الزملاء و الأصدقاء والأهل و الأقارب.

إلى كل من يحمل لقب " بليلة " و " غبني ".

إلى كل أساتذتنا وكل من علمنا حرفا في هذه الحياة.

زينة و مسعودة

الخاتمة

لا يختلف اثنان على أن ضرورة وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن باتت من المسلمات، ذلك أن الوضع المتردي والانحطاط الذي وصلت إليه أغلب الدول النامية، لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر مادامت هذه الدول لا تملك بديلا عن ذلك. ورغم تكاليفه وآثاره السلبية إلا أنه يجيب الحرص على أن تكون منافعه كافية لتبرير هذه التكاليف، وهذا لا يأتي إلا عن طريق السياسات الحكومية الصارمة التي تتمخض عن الخطط التنموية المنتهجة والضوابط الكفيلة بتنظيم هذا الاستثمار. إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور الذي تعرفه الدول النامية، أجبرها على اتباع نمط معين من السياسات المالية، وذلك قصد القضاء على التشوهات والنقائص التي تعرفها اقتصادياتها، لكن العيوب التي تميزت بها هذه السياسات، كانت سببا كافيا في ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية بالدول النامية، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الرضوخ للشروط القاسية للعمولة التي غيرت هيكل سياستها المالية بشكل جوهري، والذي أثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية لهذه الدول. كما أن اشتداد حدة العمولة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور، والتي من جملتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال سياسة مالية فعالة في ذلك، انطلاقا من أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية. لكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل سياستها المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لإفراطها في استخدام الحوافز الضريبية وضعف إنتاجية نفقاتها العامة (خاصة الموجهة للبنية التحتية)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع تكاليف هذه السياسة وانخفاض منافعتها. وهو ما توصلنا إليه بتحليلنا لواقع السياسة المالية في الجزائر في الفترة 2000-2015.

❖ اختبار صحة الفرضيات :

تنص الفرضية الأولى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للجزائر بشكل عام، كما أن هذا النوع من الاستثمار له من الإيجابيات كما له من السلبيات، لكن الغلبة بين هذه وتلك ترجع إلى عدة عوامل عديدة وأهمها طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم ونوع أو مجال النشاط، طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة، المزايا بين عوامل قوة التفاوض بالنسبة للمستثمر أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي و المتمثلة بشكل عام في

المزايا الخاصة النوعية من جهة ومن جهة أخرى عوامل القوة التفاوضية للدولة المضيفة والمتمثلة في مزايا الموقع النوعية وهذا .

تنص الفرضية الثانية على ان التجارب المختلفة للدول أثبتت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن ان تلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المضيفة له ومن تلك المنافع توفير مصادر متجددة وبشروط جيدة للحصول على العملات او رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج ومخططات التنمية، والإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، كما يسهل على الدول المضيفة النامية الحصول على التقنيات الحديثة المتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات، توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساهمة في تنمية وتدريب الموارد البشرية، تذكية المنافسة بين الشركات المحلية من اجل تحسين النوعية في الخدمات والمنتجات، وبالتالي خفض الاحتكار، المساهمة في فتح أسواق جديدة للتصدير وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر تنافس الدول النامية لجذب هذا الاستثمار.

تنص الفرضية الثالثة على انه يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية، وقد توصلنا إلى ان الاعتماد على هذه السياسة في تحسين بيئة الأعمال هو امر يتعلق بمدى ترشيد الحوافز الضريبية وكذا النفقات العمومية- خاصة النفقات الاستثمارية- بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازي.

تنص الفرضية الرابعة بأن السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والضريبي المطبق في الجزائر لا تزال غير مؤهلة بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يفسر:

- بعدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر، أي ان الإنفاق العام في الجزائر لا يؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا رغم ما تنفقه الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، إلا ان ذلك لم ينعكس بالإيجاب إلى حد الآن على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر لا تؤثر على انفاقها.
- بعدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإيرادات العامة، وبالتالي فإن الإيرادات العامة في الجزائر لا تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعليه فإن الإيرادات العامة رغم التحفيزات

المتواصلة والمقدمة لم تساهم كثيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر على إيراداتها.

❖ النتائج المتوصل إليها : لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن قصور وعدم كفاية المصادر المحلية والأجنبية لتمويل اقتصاديات الدول النامية، إضافة إلى الأضرار والآثار السلبية التي تمخضت عن أغلبها، أعطى ميزة تنافسية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي هام لاقتصاديات هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال آثاره الإيجابية التي قد لا تتواجد بالمصادر التمويلية الأخرى. وما يدعم هذه النتيجة هي التجارب الناجحة لبعض الدول النامية مع المستثمر الأجنبي.
- أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الإيجابية، إلا أنه قد يفرز آثارا سلبية لا بد للدولة المضيفة من الحذر منها.
- إن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده مالم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ المناسب له في ظل هذه المنافسة الشديدة على استقطابه.
- تكمن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار في ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن لها أن تؤثر إيجابيا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والدخول، أو ترفع من كفاية وفعالية القطاع الإداري. أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.
- هناك فرق بين السياسة المالية الرشيدة والسياسة المالية الرشيدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الأولى هي تلك السياسة الناشئة عن ترشيد النفقات العامة وترشيد الحوافز الضريبية التي يكون لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد بما في ذلك الموازنة العامة، المر الذي يؤدي إلى تحسن مناخ الاستثمار وبالتالي احتمال تدفق الاستثمار الأجنبي، أما الثانية فهي تلك السياسة القادرة على جذب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية، في المجالات المرغوبة، وفي التوقيت المناسب، وتوزيعها بشكل متجانس ومتوازن على كامل التراب الوطني.

• لقد كانت السياسة المالية في الجزائر مقيدة - إلى حد ما- في الفترة 2000-2015 ، وذلك نظرا لتبعيتها في أسعار المحروقات. كما انها كانت ضعيفة الفعالية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ اتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة كل من النفقات العامة والإيرادات العامة من الناتج المحلي الخام مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام، كما تدعم هذا الحكم من خلال النموذج القياسي (الارتباط الخطي المتعدد) الذي قمنا بإعداده والذي ربط بين النفقات العامة والإيرادات العامة كمتغيرين مستقلين وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والذي يبين بأن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية، هذا ما يدفعنا للقول بأن فعالية السياسة المالية في الجزائر في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر كانت ضعيفة للغاية. كما أن هذا الضعف لا يعود بالضرورة الى السياسة المالية في حد ذاتها، بل يمكن ان تكون مكونات مناخ الاستثمار الأخرى هي السبب في الغاء وابطال مفعول السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل التوتر السياسي و الاضطراب الأمني والتدهور الاجتماعي والثقافي.....الخ.

❖ التوصيات :

- على ضوء دراستنا لموضوع البحث، ويعد استعراضها لنتائج المتوصل اليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية :
- لا بد للدولة ان ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من انتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصداقية الحافز الضريبي، كما يجب ان يتزامن ذلك مع سياسة استهداف للاستثمار الأجنبي المباشر.
- على الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- يجب على الدولة ان تحترم الحوافز والتسهيلات الممنوحة الغرض المراد تحقيقه. ففي حالة استغلال الموارد الطبيعية يجب أن توجه الحوافز نحو الاستثمار الذي يحقق ذلك الهدف الاقتصادي، أي أن سياسة الدولة نحو دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تركز على

اولويات الدولة الاقتصادية والتنموية وتمنح الأولوية في الحوافز و التسهيلات لذلك النوع من الاستثمار الذي يحقق هذه الأهداف بأقل تكلفة.

- يجب فتح المجال أمام المستثمر الخاص-خاصة الأجنبي- للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وهذا في إطار الاتجاهات العالمية لخصوصية مشاريع البنية التحتية، إذ يخفض ذلك من أعباء الدولة-خاصة الدول التي تمنح حوافز ضريبية إلى المستثمرين الأجانب- من جهة ويرفع من كفاية وفعالية هذه المشاريع مما يؤثر إيجاباً على مناخ الاستثمار وتصبح الدولة أكثر قدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مما كانت عليه سابقاً.
- يجب ان تتزامن مع السياسة المالية سياسة نقدية حريصة وهادفة، نابعة من سلطة نقدية مستقلة التي بدورها تقوم بالمحافظة على استقرار معدل التضخم عند مستوى محدود، بالشكل الذي يؤدي الى استقرار مناخ الاستثمار.
- الرفع من كفاية وفعالية المؤسسات الترويجية (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، إضافة إلى انتهاج سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقاً من تحديد الميزة النسبية أو التنافسية التي تتمتع بها الدولة عوض السياسة التقليدية المطبقة حالياً. كما يجب ان تندمج هذه السياسة في اطار استراتيجيية التنمية للدولة، وان تكون الأنشطة الاقتصادية المستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية فيها ملائمة للظروف الاقتصادية والموارد المتاحة للدولة. ومتوافقة مع المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها، حتى لا يمثل الاستهداف إهدار للموارد.
- العمل على إعطاء صورة جيدة عن البلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية، بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بان البلد يستجيب لكل الشروط الكفيلة بنجاح الاستثمار وانه يتوفر على فرص حقيقية للاستثمار المربح. من المهم التذكير بان القيام بمثل هذه الحملات الإشهارية يجب ان يكون بعد التأكد من ان البلد قد وفر حقيقة كل شروط الاستثمار الناجح وإلا فإن هذه العمليات الترويجية ستفقد مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب.

❖ آفاق الدراسة :

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على أدوات السياسة المالية مجتمعة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء والبحث والمناقشة مستقبلا مثل:

- السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار .
- دور التنسيق الضريبي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المغرب العربي.
- دور السياسة المالية في زيادة النمو الاقتصادي وانعكاساته على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإعطاء الحلول.
- دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفسير المديونية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

الصفحة

العنوان

الإهداء

الشكر والتقدير

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز و الاختصارات

قائمة الملاحق

المقدمة أ- ح

..... الفصل الأول : الإطار النظري والتطبيقي للاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية 41-8

تمهيد: 8

المبحث الأول: الإطار النظري..... 9

المطلب الأول: الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر..... 9

1- مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:..... 9

2- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:..... 12

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:..... 16

18.....	4- الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي محددات المباشر:
21.....	المطلب الثاني: الأسس النظرية للسياسة المالية.....
21.....	1- مفهوم السياسة المالية وأهدافها :
23.....	2- أدوات السياسة المالية وأثارها:
29.....	3- النظريات المفسرة للسياسة المالية:
31.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
31.....	المطلب الأول: دراسات خاصة بالاقتصاد الجزائري.
38.....	المطلب الثاني: دراسات خاصة بالاقتصاد العالمي
41.....	خلاصة
108-43.....	الفصل الثاني : أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2015
43.....	تمهيد.....
44.....	المبحث الأول: الإطار التطبيقي للدراسة.....
44.....	المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة.....
44.....	1- تطور متغيرات الدراسة:
44.....	2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.
55.....	3- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:
60.....	4- آفاق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:
61.....	المطلب الثاني: تحليل السياسة المالية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000 - 2015.....
61.....	1- تحليل النفقات العامة:

64.....	2- تحليل الإيرادات العامة:
69.....	3- الموازنة العامة:
71.....	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر ومناقشة نتائجها
71.....	المطلب الأول: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر
71.....	1- نموذج الدراسة.....
83.....	2- تقدير النموذج بتطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR :
94.....	3- تحليل الصدمات و التباين.....
96.....	4- اختبار العلاقة السببية لGranger:
99.....	المطلب الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها.....
102.....	خلاصة.....
108-103.....	الخاتمة.....

قائمة المراجع

الملاحق

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب :

1. إبراهيم موسى، "السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة"، ط1، دار المنهل، بيروت، 1998.
2. أبو يوسف ابادير عطاالله وجابر محمد عبد الجواد الجزائر، "اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، بجامعة حلزون، مصر، 2006.
3. أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. جورج ناهمانز، "تاريخ النظرية الاقتصادية"، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1997.
5. جوند سوليفان وآخرون، كيف نجتذب الاستثمارات الأجنبية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
6. حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
7. حمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8. حمد عبد السلام عمرو محمد إبراهيم الشافعي، "مالية الدولة"، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003.
9. خالد شحادة الخطيب، أحمد زوري شامية، "أسس المالية العامة"، ط3، وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
10. سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
11. سعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة" مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
12. سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، منشورات الحلبي حقوق، بيروت، لبنان 2003.
13. السيد عبد الواحد عطية، "دور السياسية المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 1993.
14. صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
15. صقر عمر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، مصر، 2006.
16. طارق الحاج، "المالية العامة"، ط1، دار الصف للنشر و التوزيع، عمان الأردن 1999.
17. عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
18. عباس علي، "إدارة الأعمال الدولية"، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2003.
19. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديا الاستثمار الدولي"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
20. عبد السلام رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر)"، المكتبة العصرية، مصر، 2010.
21. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، "الدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
22. عبد الله خبابة، "أساسيات في الاقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.
23. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24. فليح حسن خلف ، " التمويل الدولي " .مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،2004.
25. محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2007.
26. معهد التخطيط القومي، "الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادي"، القاهرة،مصر،1995.
27. نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
28. هاشم مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي مدن المعاصر"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،2007.
29. هيثم صاحب عجم، "نظرية التمويل الدولي"، دار زهران للطباعة والنشر، عمان الأردن 2001.

1-2- الرسائل والأطروحات الجامعية :

30. احمد قديد، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة (دراسة إحصائية مقارنة :الجزائر،تونس ، المغرب من 1993 إلى 2009)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.
31. احمد نصير ،اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،فرع الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر)سنة 2013-2014.
32. آمال معطا الله ، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي ،2014/2015 .
33. بلقاسم مصباح ،"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر- "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم.علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
34. خديجة خراي: "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد. تلمسان. السنة الدراسية 2014-2015.
35. دراوسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة 2006.
36. دلال بن سميحة ،"تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013 .
37. زهرة عربي ،"نماذج أشعة الانحدار الذاتي و تطبيقات نموذج IS -LM حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2001.

38. سارة محمد، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر -دراسة حالة اوراسكوم-"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010/2009.
39. سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي 2011/2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات.
40. سعدية غانم، منال غطاس، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي". دراسة حالة الجزائر 2001-2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلبي محمد أو لحاج-البويرة)، 2014-2015.
41. سلمان حسن ، "الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية في الدول النامية"، مذكرة لنيل الماجستير، تخصص مالية ونقد، جامعة الجزائر، 2009.
42. عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدولة النامية-دراسة حالة الجزائر" 1990-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع المالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012.
43. عبد الحق طير، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدياته في الدول العربية(مع الإشارة إلى حالة الجزائر)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2012.
44. عبد الحميد برحومة ، "محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994/2004)"، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2007.
45. عبد الباسط بوزيان: "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، السنة الجامعية 2006-2007.
46. علي حمزه، "فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل إصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية وعلوم النشر ، جامعة الجزائر ، 2002.
47. محمد ابراهيم مادي: "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1990-2002) مذكرة ماجستير 2004. جامعة الجزائر.
48. محمد ابراهيم مادي: "فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة حسيبة بن بو علي الشلف السنة الجامعية 2012-2013.
49. محمد داودي : "السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة ابي بكر بلقايد. تلمسان. 2011-2012.
50. محمد قويدري ، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2004.

51. مريم رواس : التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر 2014/2015.

1-3- الدوريات والمجلات :

52. بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، 2006.
53. جمال لعامرة، مفهوم النفقة العامة في الفكر الاسلامي دراسة مقارنة"، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، دار الخلدونية ، الجزائر العدد3، 1998.
54. حدة رايس، مروة كرامة، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشرة، ديسمبر 2012.
55. حسان خضر، " الاستثمار الأجنبي - تعاريف وقضايا - " ، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد 32.
56. دنون يونس مفيد، احمد عمر دينا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة"، بحوث مستقبلية (15)، 2006.
57. زرقين عبود ، "محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر ،تونس و المغرب-دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014 ". رؤى مجلة دورية اكااديمية محكمة و متخصصة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد 7 .
58. الزين منصوري ، " واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، ص:147.
59. صالح مفتاح ،دلال بن سمينة ، " واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ،دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.
60. علي همال، فاطمة حفيظ، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، عدد 4، 2005 .
61. العمرية لعجال، محمد يعقوبي، "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر، 2015.
62. فلة حمدي ،مريم حمدي ،"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق " ، مجلة الفكر، العدد 10، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر .
63. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة ،"أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 05.
64. محمد طالي ،"اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، العدد06، 2009.
65. مصطفى بودرامة ،"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد التاسع، 2009.

66. نبيل بوفليح، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.

67. هاشم جمال، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة (دراسة حالة الجزائر)"، المجلد 1، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي العدد 2013، 6.

1-4- التقارير والقوانين و المراسيم والقرارات:

68. الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 47.
69. بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2006، التقرير السنوي لسنة 2006"، الروبية، الجزائر.
70. بنك الجزائر، تدخل محافظ الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، الجزائر، ديسمبر 2013.
71. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات في مجال الطاقة والنفط للدول العربية"، الكويت، 2011.
72. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.
73. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.
74. قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02 أوت 1963.
75. قانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية رقم 1724، العدد 28، 35، سبتمبر 1982.
76. قانون رقم 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية رقم 1476، المؤرخ في 19 أوت 1986.
77. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003"، الدورة العامة: 24، جوان 2004.
78. المرسوم التشريعي رقم (93-12) الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.
79. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014.
80. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015.
81. نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات و الشراكة، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية، العدد 29، 2013.

1-5- المؤتمرات و المنتقيات و الندوات:

82. آمال براهيمية، ظريفة سلامية، "تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على المؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر بسكرة 22/21 نوفمبر 2006.

83. جانقي علي يعقوب ،بانقا علم الدين عبد الله ،"تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسها على الوضع الاقتصادي "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر 18- 21 ديسمبر (2005).

84. فريدة ميزاني ، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"،الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد السادس،4/3 ماي 2009 .

85. نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: "فعالية صندوق ضبط الموارد لوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العالم الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08/07/أفريل 2008.

1-6- المواقع الإلكترونية:

86. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015. www.andi.dz.

87. التقرير السنوي: 2012-2015، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.fm.vog.dz

88. -التقرير السنوي: 2005-2012، بنك الجزائر ، على الموقع: www.knab.dz

89. - www.radioalgerie.net/news/ar/article/20141230/24637.html.05/05/2017.h:2.00

2- المراجع باللغة الأجنبية

1-1- Theses :

- 90.Limpart des investissements directs etrangers sur leconomie des pays Africains.
- 91.Wanjala, Philip Simiyu:The Effects of Fiscal Policy on Foreign Direct Investment Inflows in Kenya for the Period 2000-2014, UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY-AFRICA.

1-2- Rapports :

- 92.Daniel salano, algerie, construire l'avenir, revue, le moci, N1706, Alger, juin, 2005.
- 93.UNCTAD, United nation conference on trade development: "Tax incentives and foreign direct investment, A Global survey», a sit advisory studies N°16, united nation, New York and Geneva, 2000.
- 94.World Bank The Rôle of Foreign Direct Investissement in development ,development committe meeting, Washington ,.1991
- 95.World Bank ,Algeria Investment Climate Assessment, June 2002

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول، وأدى إلى تفاوت بين الدول من ناحية التقدم والتطور

إذ تتنافس معظم دول العالم بما فيها المتقدمة والنامية على حد سواء، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما له من أهمية بالغة في سد فجوة الصرف الأجنبي والادخار، خاصة في ظل تراجع حجم المساعدات الخارجية، وتقلص اعتماد الدول على الديون الخارجية، بسبب خضوعها لاعتبارات سياسية وشروط اقتصادية قاسية قد تسفر في ظل تفاقم مشكلة المديونية الخارجية الى تدخلات أجنبية جذرية في السياسات المحلية، وزعزعة الاستقرار السياسي للدولة المدينة.

إذ يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما لم من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية، والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على ان دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات، وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب الاستثمار واستقراره.

والجزائر من بين الدول النامية والتي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

وتعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل وجذب الاستثمارات، وتستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، فقد كان دورها في الاقتصاد محايدا في وقت سابق وذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929.

يتمثل دور السياسة المالية في تحفيز وجذب الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الانفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعد على الاستثمار، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم.

وقد زاد اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما له من أهمية، حيث عمد الكثير منها إلى انتهاج المزيد من سياسات التحرير وتقديم الحوافز والمزايا لاستقطابه، هذه الأهمية نبع من كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيف إن على مستوى القطاعات الاقتصادية وإن على مستوى التجارة الخارجية مما أدى تسابق الدول نحو استقطاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها إلى خلق منافسة بينها والتي قد تؤدي بدورها إلى الرفع من تكاليف استقدام هذا النوع من الاستثمار.

وفي ظل السياسة المالية القائمة وإلى غاية اليوم، ينبغي علينا معرفة فعالية السياسة المالية وكذا أدائها على المستوى الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى مدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأمكنة والمجالات والقطاعات المرغوبة بما يحقق التعظيم من المنافع الناجمة عنه، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه إلى قطاع بعينه في الجزائر بنسب أكبر مقارنة بقطاعات أخرى، الأمر الذي يستدعي أن تقوم الجزائر بترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى آخر اجتذاب القدر اللازم منه في المجالات المرغوبة وفي الوقت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وانطلاقا من العرض السابق يمكننا من خلال هذه الدراسة التعرف على دور السياسة المالية بشكل خاص في الجزائر في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر من خلال استقطابه والحصول على منافع من ذلك.

❖ الإشكالية الرئيسية :

قد أظهرت بعض الدراسات أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول النامية ويظهر اختلاف هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة وهو ما يدفعنا للبحث عن صياغة الإشكال الآتي :

ما مدى انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ؟

وهذا ما يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية منبثقة من الإشكالية الرئيسية كالآتي :

- 1- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وماهي محدداته ؟
- 2- ما المقصود بالسياسة المالية ؟ وما دورها في الإقتصاد الوطني ؟
- 3- كيف يمكن استخدام السياسة المالية في تحسين مناخ الإستثمار ؟
- 4- ماهو النموذج الأفضل لتحديد أثر السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

❖ فرضيات الدراسة :

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية :

- 1- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر انواع الإستثمار تفضيلا، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الإستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الإقتصادية في هذه الدول، وتطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية يرتبط بالحوافز و الإمتيازات المقدمة من طرفها.
- 2- السياسة المالية إحدى السياسات الإقتصادية الناجعة المتبعة في الجزائر لتحقيق التطور الإقتصادي.
- 3- يمكن الإعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الإستثمار من خلال تهيئة وتشيد البنية التحتية بالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية.
- 4- يعتبر نموذج الإنحدار المتعدد من أفضل النماذج لدراسة أثر السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ مبررات اختيار الموضوع :

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن

هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي (شخصي)، حيث يمكننا حصرها فيما يلي :

- ✓ الأولى تنطلق من اهتمامنا الشخصي بواقع السياسات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والميل إلى الخوض في هذه المواضيع الحديثة التي تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادفة إلى خدمة مصالح التنمية. بالإضافة إلى أنه موضوع متطلبات الوقت الراهن خاصة ما يعيشه الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات وتذبذبات أسعار النفط.
- ✓ أما الثانية هو التعرف على اهم الآثار التي تخلفها السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال التجربة الجزائرية في هذا المجال، والرغبة في طرح الموضوع خاصة لما تشهده اسواق النفط العالمية من انخفاضات وهذا ما يدعو للبحث عن مصادر بديلة عن قطاع المحروقات.

❖ أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، وذلك من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية للدول النامية، ومدى احتياج هذه الأخيرة إلى هذا النوع من الاستثمار في الوقت الراهن - نظرا للأوضاع المزرية التي تعرفها أغلب اقتصادياتها- الأمر الذي أدى إلى التنافس فيما بين هذه الدول لاستقطاب

أكبر حجم ممكن من تدفقاته. بالإضافة إلى التكاليف التي تتحملها هذه الدول عند تهيئتها وتحسينها لبيئة الأعمال، والتي تبدو واضحة من خلال السياسة المالية المنتهجة بشقيها الإنفاقي والضريبي. كما أن أهمية هذه الدراسة ستزداد عندما نتطرق إلى الخطوات العملاقة والمسعى الكبيرة التي بذلتها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري.

❖ أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد قدرة ورشادة السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في الفترة 2000-2015، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- 1- تحديد مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية، بما فيها الجزائر، من خلال استعراض أهم آثاره الإيجابية، دون إهمال توضيح أهم آثاره السلبية على البلد المضيف.
- 2- تحديد العوامل الأساسية المحددة للمناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- محاولة التعرف على هيكل وواقع السياسة المالية المنتهجة في الجزائر وأهدافها التنموية.
- 4- التحليل الاقتصادي لهيكل السياسات المالية وتطورها في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.
- 5- تحليل وتشريح العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- 6- تحليل وقدير أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2015.

❖ المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، وما يتبعها من تساؤلات فرعية التي يطرحها موضوع البحث واختيار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي بهدف استعراض الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري و المفهومي، نظرا لملاءمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما ان المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.

بالإضافة الى المنهج التطبيقي التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي لتقدير مدى تأثير السياسات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال الوضع القائم وكذلك المعطيات و الدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد على التوقع

لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لاستخراج معادلات الانحدار الخطية وذلك لاختبار الفرضيات المطروحة ، وقد استخدمنا تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) الهدف منها تحسين ومعايرة النموذج، ولإستخراج النتائج استعملنا البرنامج EViews 9 .

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فتمثلت في العديد من الكتب والمراجع والدراسات، والتقارير العربية والأجنبية التي لها علاقة بالموضوع، اضافة إلى العديد من المراجع والدراسات المنشورة على مواقع إلكترونية رسمية، تابعة لهيئات حكومية وطنية أو دولية، او هيئات خاصة معترف بمصداقيتها العلمية.

❖ حدود الدراسة :

حددت دراسة الموضوع إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزمني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000 الى 2015 كونها تزامنت مع قانون الاستثمار الجديد إضافة إلى انها شملت على صدور عدة قوانين مشجعة على الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى أنها نقطة تحول في مسار السياسة المالية . أما الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظرا للأسباب السالفة الذكر.

❖ صعوبات الدراسة :

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث، تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة وعدم الإفصاح عن الإحصائيات الحقيقية للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر سنويا في القطاعات خارج المحروقات من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

❖ هيكل الدراسة :

في ضوء الاعتبارات السابقة، ومن اجل الوصول إلى أهداف البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن ثم التحقق من مدى صحة الفرضيات المتبناة، تبين لنا انه من الملائم تقسيم الدراسة الى فصلين وكل فصل الى مبحثين:

✓ الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والسياسة المالية، وفيه تم استعراض

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى تحديد مختلف آثاره الإيجابية والسلبية، فضلا عن

شرح اهم النظريات المفسرة له، مع حصر اهم العوامل المحددة لحجم تدفقاته وتوجهاته وكذا اهم

الآليات الحديثة لجذب هذا النوع من الاستثمار. وتطرقنا كذلك الى الأسس النظرية للسياسة المالية مع ذكر مفاهيمها و ادواتها و أهدافها الرئيسية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية و التعرف على اهم النظريات المفسرة لها.

✓ **الفصل الثاني :** فهو في صورة تطبيقية لمحاولة معرفة أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي مع دراسة العلاقة الموجودة بين متغيرات السياسة المالية وهذا وفق التحليل الوصفي، بالإضافة الى التحليل القياسي من خلال بناء نموذج قياسي لكل سياسة ، ودراسة ما مدى آثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما حاولنا ربط هذه المتغيرات المستقلة بالنتائج المحلي الإجمالي وما مدى مساهمتها في كل متغير والسبب راجع الى وحدة القياس تكون موحدة في النموذج الذي سيتم تقديره، بالإضافة الى استعمال تقنية أشعة الانحدار الذاتي(نموذج VAR) التي تبين أثر السياسات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي الأخير سنحاول دراسة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار غرانجر.

الملحق رقم (1): معطيات الدراسة

الإيرادات العامة		النفقات العامة		الاستثمار الأجنبي المباشر		PIB	annee
(REVENU/PIB) REP	REVENU	(DEPENS/PIB) DEP	DEPENS	INVESTI/PIB) INV)	INVESTISSEME NT		
1 124,930	0,27	0,286	1 178,120	0,003	438,000	4 123,500	2000
1 389,740	0,33	0,313	1 321,030	0,042	1 196,000	4 227,110	2001
1 576,740	0,35	0,343	1 550,650	0,014	1 065,000	4 522,770	2002
1 525,550	0,30	0,322	1 690,180	0,026	634,000	5 252,320	2003
1 606,400	0,26	0,308	1 891,770	0,036	882,000	6 149,110	2004
1 713,990	0,22	0,272	2 052,040	0,016	1 081,000	7 561,980	2005
1 841,930	0,21	0,290	2 453,010	0,025	1 795,000	8 514,840	2006
1 949,100	0,30	0,346	3 108,600	0,044	1 662,000	9 366,560	2007
2 902,400	0,26	0,378	4 191,100	0,057	2 593,000	11 077,140	2008
3 275,300	0,32	0,421	4 214,500	0,039	2 746,000	10 006,840	2009
3 074,600	0,25	0,371	4 466,900	0,045	2 264,000	12 034,400	2010
3 489,800	0,24	0,404	5 853,600	0,890	2 571,000	14 481,000	2011
3 455,600	0,30	0,409	4 608,300	0,718	1 488,000	15 248,100	2012
3 820,000	0,23	0,368	6 092,100	0,807	1 691,000	16 570,000	2013
4 218,180	0,24	0,394	6 980,200	0,704	1 488,000	17 731,000	2014
4 684,600	0,25	0,469	8 858,100	0,242	587,300	18 896,100	2015

الملحق رقم (2): نتائج التقدير بعد المعايرة -النموذج الثاني-

Dependent Variable: INV

Method: Least Squares

Date: 20/05/17 Time: 16:51

Sample (adjusted): 2002 2015

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.029218	0.692819	-1.485551	0.1757
INV(-2)	-0.086975	0.269861	-0.322296	0.7555
DEP(-1)	-2.913769	3.139368	-0.928139	0.3805
DEP(-2)	8.936303	3.560965	2.509517	0.0364
REP(-1)	0.307020	2.065995	0.148607	0.8855
REP(-2)	-3.032114	2.491426	-1.217020	0.2583
R-squared	0.737679	Mean dependent var		0.261604
Adjusted R-squared	0.573728	S.D. dependent var		0.347087
S.E. of regression	0.226611	Akaike info criterion		0.166364
Sum squared resid	0.410820	Schwarz criterion		0.440245
Log likelihood	4.835455	Hannan-Quinn criter.		0.141011
F-statistic	4.499399	Durbin-Watson stat		1.539983
Prob(F-statistic)	0.030043			

الملحق رقم (3): نتائج التقدير بعد المعايرة -النموذج الثالث-

Dependent Variable: INV

Method: Least Squares

Date: 20/05/17 Time: 20:16

Sample (adjusted): 2002 2015

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.003455	0.633287	-1.584517	0.1475
INV(-2)	-0.079045	0.249748	-0.316499	0.7588
DEP(-1)	-2.595220	2.165433	-1.198476	0.2613
DEP(-2)	8.589769	2.540825	3.380700	0.0081
REP(-2)	-2.800847	1.836852	-1.524808	0.1616
R-squared	0.736955	Mean dependent var		0.261604
Adjusted R-squared	0.620046	S.D. dependent var		0.347087
S.E. of regression	0.213946	Akaike info criterion		0.026263
Sum squared resid	0.411954	Schwarz criterion		0.254498
Log likelihood	4.816159	Hannan-Quinn criter.		0.005136
F-statistic	6.303667	Durbin-Watson stat		1.472427
Prob(F-statistic)	0.010599			

الملحق رقم (4): نتائج التقدير بعد المعايرة -النموذج الرابع-

Dependent Variable: INV
 Method: Least Squares
 Date: 20/05/17 Time: 20:18
 Sample (adjusted): 2002 2015
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.981612	0.600525	-1.634588	0.1332
DEP(-1)	-2.491613	2.041970	-1.220200	0.2504
DEP(-2)	8.148578	2.026467	4.021076	0.0024
REP(-2)	-2.515466	1.526613	-1.647743	0.1304
R-squared	0.734027	Mean dependent var		0.261604
Adjusted R-squared	0.654235	S.D. dependent var		0.347087
S.E. of regression	0.204093	Akaike info criterion		-0.105525
Sum squared resid	0.416540	Schwarz criterion		0.077062
Log likelihood	4.738678	Hannan-Quinn criter.		-0.122427
F-statistic	9.199276	Durbin-Watson stat		1.474430
Prob(F-statistic)	0.003178			

الملحق رقم (5): نتائج التقدير بعد المعايرة -النموذج الخامس-

Dependent Variable: INV
 Method: Least Squares
 Date: 20/05/17 Time: 20:21
 Sample (adjusted): 2002 2015
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.409560	0.498185	-2.829392	0.0164
DEP(-2)	6.161308	1.232363	4.999587	0.0004
REP(-2)	-1.659714	1.385791	-1.197665	0.2562
R-squared	0.694427	Mean dependent var		0.261604
Adjusted R-squared	0.638868	S.D. dependent var		0.347087
S.E. of regression	0.208579	Akaike info criterion		-0.109587
Sum squared resid	0.478558	Schwarz criterion		0.027354
Log likelihood	3.767111	Hannan-Quinn criter.		-0.122264
F-statistic	12.49896	Durbin-Watson stat		1.605439
Prob(F-statistic)	0.001473			

الملحق رقم (6): نتائج التقدير بعد المعايرة -النموذج السادس-

Dependent Variable: INV
 Method: Least Squares
 Date: 21/05/17 Time: 06:53
 Sample (adjusted): 2002 2015
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.738302	0.423205	-4.107470	0.0015
DEP(-2)	5.794788	1.215176	4.768681	0.0005
R-squared	0.654580	Mean dependent var		0.261604
Adjusted R-squared	0.625795	S.D. dependent var		0.347087
S.E. of regression	0.212321	Akaike info criterion		-0.129873
Sum squared resid	0.540962	Schwarz criterion		-0.038579
Log likelihood	2.909109	Hannan-Quinn criter.		-0.138324
F-statistic	22.74032	Durbin-Watson stat		1.336773
Prob(F-statistic)	0.000457			

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

وقد اظهرت النتائج غياب العلاقة بين الإيرادات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر، وعن وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر، كما قدمت الدراسة عدة توصيات منها، ترشيد النفقات العامة للدولة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من انتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصدقية الحافز الضريبي، العمل على توسيع اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية والدول المتقدمة مما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة، كما يجب اعطاء صورة جيدة عن البلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية بهدف تعريف المستثمرين الأجانب للبلد واستجابة لكل الشروط الكفيلة بنجاح الاستثمار وأنه يتوفر على فرص حقيقية للاستثمار المربح.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة المالية، الاقتصاد الجزائري، نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

Summary

The aim of this study is to investigate the effect of fiscal policy on foreign direct investment in Algeria during the period 2000-2015, by analyzing the relationship between variables. To achieve these objectives, the multiple regression model was used. The self-regression model was applied in the study.

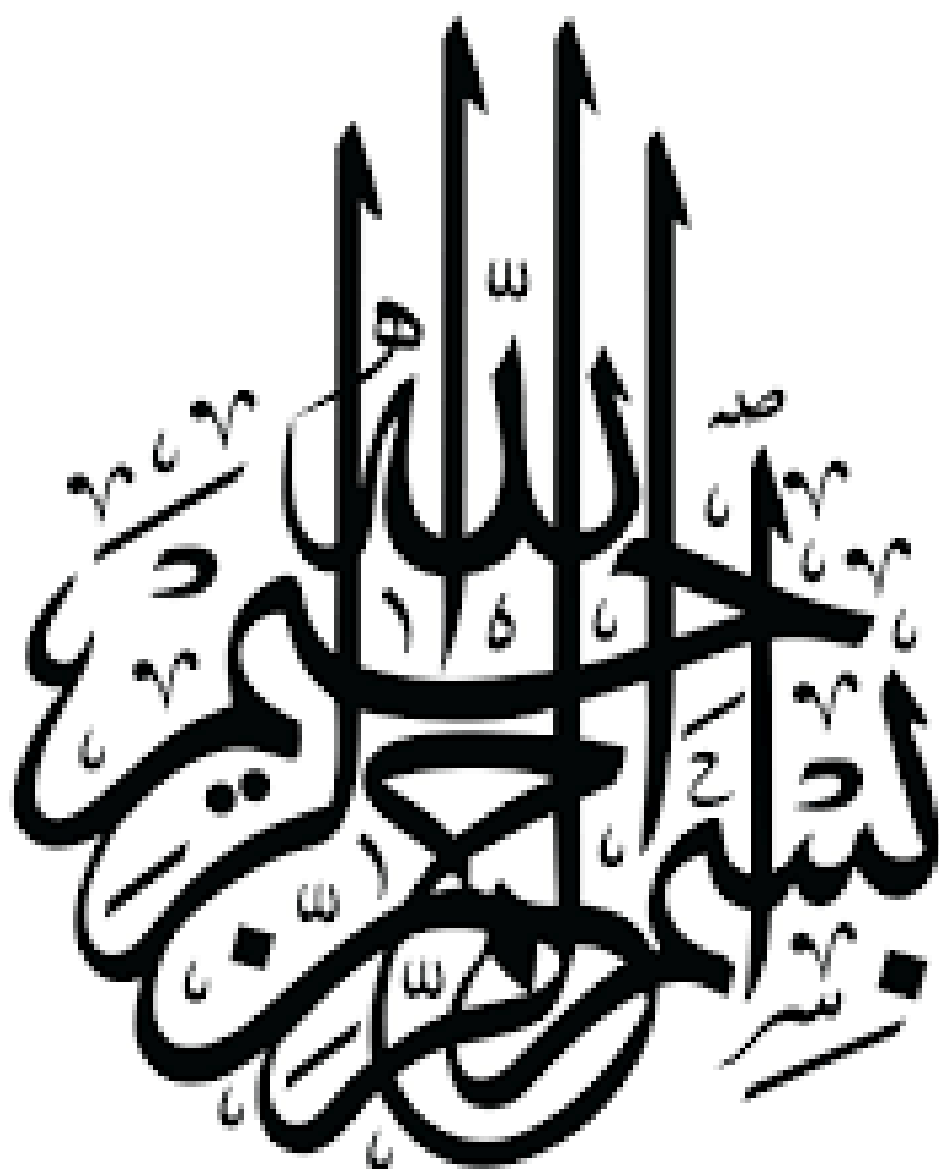
The results showed the absence of the relationship between public revenues and foreign direct investment, and the existence of a causal relationship between public expenditure and foreign direct investment. The study also made several recommendations, including rationalizing the public expenditure of the state as well as tax incentives granted to the foreign investor in such a way as to increase the productivity of public expenditure Tax incentives, work to expand investment guarantee

agreements between developing countries and developed countries, which reduces the risk of investment and create an appropriate investment environment, and should give a good picture of the country through the media campaigns With the aim of introducing foreign investors to the country and in response to all the conditions for successful investment and that there are real opportunities for profitable investment. Keywords: FDI, Fiscal Policy, Algerian Economy, Self-Regression Model (VAR).

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى

وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾

[النحل: 89]



شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"من لا يشكر الناس لا يشكره الله"

نحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلاله وكمال صفاته الذي وفقنا واعاننا على اتمام هذه الدراسة وإخراجها إلى النور ونصلي ونسلم على من لا نبي بعده معلم هذه الأمة ومرشدها، ونسأله التوفيق والثبات والنجاح لمن طرق يوما بابا بطلب فيه علما ينير به أمته.

وما نقدمه اليوم لعله يكون إجابة على علامة استفهام صغيرة مما يثقل العقل الثاقب البصيرة، وأمضي به في أوفياء الإحساس ببذل جهد متواضع لخير الإنسانية، ويكون لنا به بطاقة في أوردة الزمن، ونسكب به في أذن المستقبل علما نافعا نتجاوز به درجة الزهور إلى ثواب المنعم المتفضل عليا جل جلاله بنفعه من الفتح واليسير

كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ "الدكتور احمد نصير" الذي تشرف بقبول تأطيرنا والذي أمدنا بالنصح والتوجيه بكل أمانة وإخلاص.

ونتوجه بخالص شكرنا وامتناننا إلى الأستاذ "الدكتور هشام لبزة" الذي عمل على تحفيزنا ونصحنا كما منحنا الكثير من الوقت والجهد لإتمام وإخراج هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة سلفا، ولا يجب أن ننسى في ذلك أساتذتنا الكرام الذين سهروا على صقل أفكارهم ومعارفهم في أذهاننا، فجزاهم الله عنا كل خير.

ونتوجه بالشكر الخالص لكل من بذل مجهوده الغزير أثناء إجراء هذا البحث الأستاذ "يوسف زيدان" و"عيساوي نت"

وخالص الشكر الجزيل ومن النوع الخاص جدا جدا إلى "دفعة تخرج 2017" تخصص "اقتصاد قياسي مالي ونقدي"

نقدم شكرنا الخالص إلى جميع أصدقائنا من قريب او بعيد، أنار الله طريقكم وجزاكم عنا خير جزاء وأوفره.

تمهيد:

يعطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة و غالبا ما يشير هذا المفهوم إلى الدور الكبير في الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية وله صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية، إن عملية اتخاذ قرارات الاستثمار فيما يخص المشاريع الاستثمارية من أصعب القرارات التي يتخذها المسير، وتعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول للتأثير على الاستثمار من خلال السياسة الإنفاقية، سياسة الإيرادات العامة وكذلك سياسة الموازنة العامة.

قد شهد موضوع السياسة المالية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الباحثين من حيث التعاريف و الآثار المرتبطة بالاستثمار، ومن اجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، يركز المبحث الأول من الدراسة على سرد جملة من التعاريف و المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى عينة من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة واهم النتائج المتحصل عليها.

❖ المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية

كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع و أشمل ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات ، ذلك أنه يقدم فوائد كبيرة للبلدان المضيفة، إلى حد أنها أصبحت تتنافس على استقطابه ، و اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها و تسعى للوصول إليها.

المطلب الأول: الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر مصطلح شائع ومتداول على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه لا يلقي اتفاقاً بين المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن أن نتناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار وأهميته ، ثم التعرض لمختلف النظريات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك محدداته وآليات جذبه. سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعريفات ، يختلف كل تعريف عن الآخر، ويمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف .

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة المؤسسات و المنظمات المالية الدولية:

❖ **صندوق النقد الدولي***: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على " أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ،بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "(1).

❖ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)**: تعتبره " نشاطاً يترجم هدف كيان مقيم في الاقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في الاقتصاد آخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب

* صندوق النقد الدولي: أنشئ في 25 ديسمبر عام 1945 بموجب اتفاقية برينتون وودز الموقعة مع نهاية الحرب العلمية الثانية في صيف عام 1944، من حوالي 44 دولة ، ويعتبر المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي .

(1) عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 251

وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة" (1).

❖ **منظمة التجارة العالمية ***: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في الدولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه" (2).

❖ **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**: عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي ينتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية وفي قطر آخر (البلد المستقبل للاستثمار) وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تملك أصولا في شركة تابعة لبلد آخر غير البلد الأم" (3).

❖ **البنك الدولي ****: يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع، وله حصة محددة من الملكية" (4).

1-2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

تختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه و الغرض منه ،فقد عرف بأنه:

❖ "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية" (5).

(1) أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 19.

* منظمة التجارة العالمية WTO: وهي تعتبر من الأركان الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتمثل الركن الثالث لهذا النظام والتي أنشئت في أول جانفي 1995، وتعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك الدولي والصندوق الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يتميز بوحدة السوق العالمية وتخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة

(2) هاشم جمال، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة (دراسة حالة الجزائر)"، المجلد 1، العدد 6، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2013، ص: 114.

(3) حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي - تعاريف وقضايا -"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، ص: 43.

** البنك الدولي: هو مؤسسة اقتصادية عالمية تؤم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي للحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح القروض الطويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق. وهو المسئول عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ويتركز البنك الدولي في الوقت الحاضر نشاطه على تمويل التنمية في الدول النامية.

(4) World Bank The Role of Foreign Direct Investissement in development ,development committee meeting, washington, 1991, D.c.p : .

(5) زرقين عبود ، "محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر ،تونس و المغرب-دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014 " . رؤى مجلة دورية اكااديمية محكمة و متخصصة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد 7 ، ص: 46.

❖ "تلك الاستثمارات التي يملكها ويريدها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له الحق في الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"⁽¹⁾.

يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة، حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. فالعناصر الرئيسية التي يتطلب توفيرها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في وجود تدفق الأموال نقدية من دولة لدولة أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولى إدارة ذلك المشروع كلياً أو جزئياً.

3-1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- ✓ يعتبر مصدر أكثر أمان و فائدة للبلد المضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر؛
- ✓ له القدرة على محاربة البطالة وذلك بخلق فرص للعمل؛
- ✓ أدى إلى تخفيض حجم المساعدات الدولية و القروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل؛
- ✓ يعمل على نقل الخبرات و تكوين الإطارات تقنيا وإداريا؛
- ✓ المساهمة الفعالة في مجالي النمو و التنمية، خصوصا في الدول النامية
- ✓ فتح المجال أمام الصناعات المحلية للدخول إلى الأسواق العالمية والإنتاج بالموصفات ذات معايير عالية؛
- ✓ معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد المضيف إذا وجهت الاستثمارات نحو مشاريع البنية الأساسية و القطاع الصناعي؛
- ✓ العمل على نمو الصادرات و التكيف مع التوجهات الجديدة؛
- ✓ يساهم في تسريع عملية الخصخصة* إذ من خلالها يتم اندفاع الشركات الأجنبية للقيام بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة وفقا لشروط تفاوض محددة بموجب برامج الخصخصة.

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:31.

(2) عبدالباسط بوزيان: "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينة بن بو علي، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2006-2007. ص:37.

* الخصخصة هي مجموعة الإجراءات و المناهج التي تستخدمها الدول لتحويل مشروعات القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، وتعتبر عملية الخصخصة عكس عملية التأميم التي استخدمت عند بناء قطاع الأعمال العام

2- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت النظريات التي تحاول تفسير العوامل المسببة للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع قيامه ،وسنحاول بلورة أهم هذه النظريات.

2-1- النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع. وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها كما لها براهين تدعم بها آرائها وفي هذا الإطار سنتناول رأي كل مدرسة على حدى:

2-1-1- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد) : تعتمد هذه النظرية على رغبة الشركة في الحصول على أعلى عائد لرأس مالها، وكان أولين (1933) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح بافتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، إن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد اختلاف سعر الفائدة⁽¹⁾، فان رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر.

2-1-2- نظريات عدم كمال السوق و المنظم الصناعية: تفترض هذه النظرية غياب المنافسة التامة في أسواق الدول المضيفة، وعجز في السلع المعروضة وعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا والمعارف الإدارية. وكما تفترض هذه النظرية على أن تكون المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي⁽²⁾.

2-1-3- نظرية الميزة الاحتكارية: تعتمد هذه النظرية على أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي. فالشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كذلك وجود عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية والتي تمكنها من الحصول على عوائد أكبر⁽³⁾.

(1)عبد السلام رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة(دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر)"، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص:38.

(2)عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديا الاستثمار الدولي"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص: 72

(3)عبد السلام رضا ،مرجع سابق ، ص ص: 42، 43.

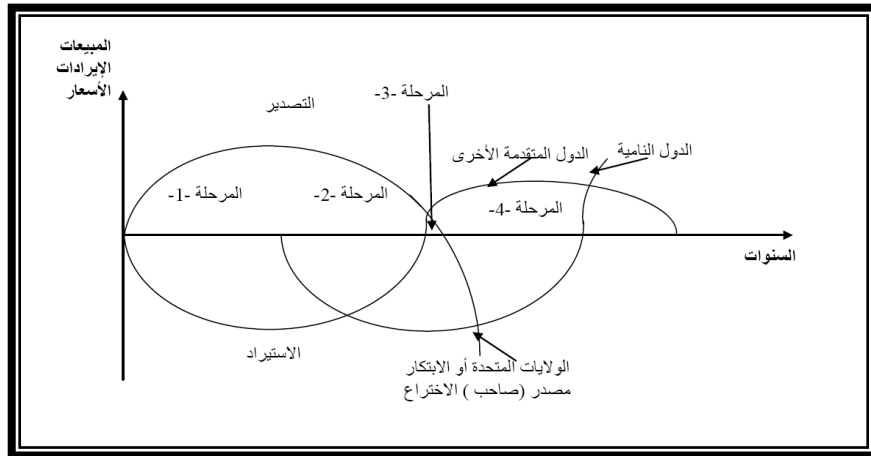
2-2- النظريات الحديثة:

نظرا للنقص التي وجدت في النظريات التقليدية ظهرت نظريات حديثة لتكمل هذا النقص فهناك آراء مساندة وآراء معارضة تمثلت هذه النظريات في:

2-2-1- نظرية الحماية: يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار أو عقود التراخيص، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة⁽¹⁾. إن خلق منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات. غير أن تطوير المنتج و تحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم. و هذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع الانتقال إلى الخارج*.

2-2-2- نظرية دورة حياة المنتج: تقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري و حتى زوالها منه. و وضع "ريموند فيرنون"^{**} سنة 1966 هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-1): يوضح دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص: 81

(1) عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 13.

* أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع و تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم تسرب أسرارها الصناعية.

** رجل اقتصاد أمريكي اشتغل في شركة متعددة الجنسيات ومن بين كتاباته، الكتاب المشهور "الشركات متعددة الجنسيات" الذي ألفه سنة 1966 بالانجليزية ترجم بعدها إلى الفرنسية سنة 1973، أين تضمن نظريته المعروفة إلى جانب دراسة معمقة حول إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات من حيث التدويل و التوطن في الخارج، إلى جانب ذلك تعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة و الاستثمار الأجنبي.

- **مرحلة الإنتاج (الظهور و البيع في السوق المحلي):** يتم إنتاج المنتج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبارها أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال و بالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي.⁽¹⁾

- **مرحلة النمو و التصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة و تبدأ الشركة بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة فيزيد الطلب و تشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي و الدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين ومركزة على وجود السلعة و فوائدها.⁽²⁾

- **مرحلة المنتج الناضج:** في هذه المرحلة يشهد المنتج نموا سريعا يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة بالظهور خلال هذه المرحلة، وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا استراتيجيا و يصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، و تنخفض كثافة عنصر البحث العلمي و تظهر إلى جانب ذلك بعض البدائل و يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في السوق المحلي الخاص بالدولة الأم.⁽³⁾

- **مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة و العمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية مما يجعلها تحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة ، وأحجامها وألوانها ، بهدف البقاء أطول مدة في حين تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق للحفاظ على مكانتها السوقية.⁽⁴⁾

2-2-3- نظرية الموقع: ركزت هذه النظرية على العوامل المكانية التي تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وهي كالتالي:

- **العوامل التسويقية و السوق:** المتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق و منافذ التوزيع، و حجم الأسواق... الخ.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** كالتقرب من المواد الخام والمواد الأولية، ومدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، توافر رؤوس الأموال، و مدى انخفاض تكاليف النقل للمواد الخام والسلع الوسيطة.

(1) سلمان حسن ، "الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية في الدول النامية"، مذكرة لنيل الماجستير، تخصص مالية ونقد، جامعة الجزائر، ص: 18، 19.

(2) عباس علي ، "إدارة الأعمال الدولية"، ط 1، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2003، ص: 166.

(3) محمد قويدري ، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2004، ص: 63.

(4) فليح حسن خلف ، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 183.

- الإجراءات الحمائية: تتمثل في ضوابط التجارة الخارجية مثل: التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على الملكية، إجراءات تحويل العملات، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب... الخ.

- الحوافز و الامتيازات و التسهيلات : التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

- عوامل أخرى: مثل الأرباح و المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية... الخ.

4-2-2- نظرية الموقع المعدلة: تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها، غير أنها تضيف بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية و يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى **روبوك سيموندس** الذي اقترح أن الأعمال و الاستثمارات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل. تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج، الخصائص المميزة للدولة المضيفة*) و الثانية تشمل العوامل الدافعة (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي). أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (الخصائص المميزة للدولة المضيفة كالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، و الخصائص المميزة للدولة الأم**).

5-2-2- النظرية الانتقائية : طور دينينغ المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل و الترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي ، والتي تمثل النظريات الآتية: نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الكلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، ووفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها ، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة ، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في الدولة دون الأخرى⁽¹⁾.

6-2-2- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): تؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة ، ومع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.⁽²⁾

* كطلب السوق المحلي و مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، والعلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.

** كالدوائج و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية ،العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم.

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص: 53، 54.

(2) نفس المرجع، ص: 58.

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مرتبطاً دائماً بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا دوراً كبيراً في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم بتركيز على أهم المحددات.

3-1- المحددات السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار⁽¹⁾. لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام.*

3-2- المحددات الاقتصادية: تعتبر أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية وهي كالآتي:⁽²⁾

- **حجم السوق:** إن أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو حجم ونمو السوق المحلي الذي يعتبر عملاً محفزاً للاستثمار، لذلك تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى العديد من المقاييس لتقدير حجم السوق و معدلات نموه كالناتج المحلي الخام وهي تركز على معدل الدخل الفردي و معدل نمو الدخل في قياس حجم السوق المحلي في هذه الدول**.

- **توافر الموارد و عامل الكفاءة:** قد تكون هذه الموارد طبيعية مثل البترول، الغاز، المياه، المناخ. وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضاً جودته و كفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية مثل مراكز البحث و التطوير، المخابر. أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض).

- **درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج:** يقصد به حجم تعامل الاقتصاد المضيف مع الخارج وهناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح أهمها:

- نسبة المستوردات من الناتج المحلي؛
- حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

⁽¹⁾ جانقي علي يعقوب، بانقا علم الدين عبد الله، "تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسها على الوضع الاقتصادي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر 18-21 ديسمبر (2005)، ص: 8.

* لا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

⁽²⁾ عبد الحميد برحومة، "محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994/2004)"، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2007، ص: 114.

** وذلك لأن الكثافة السكانية في الكثير من هذه الدول تؤدي إلى تضخم الحجم الكلي للدخل وقد تعطي صورة غير صحيحة على حجم السوق.

• حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

هناك من يرى عكس ذلك حيث يتوقع أن البلدان التي تفرض قيودا و حواجز على الاستيراد و بهدف البقاء على اقتصادياتها مغلقة هي التي تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية، حتى يقوموا بالإنتاج و التوزيع داخل تلك الدول تخطيا لتلك الحواجز، و لا يتم إلا في البلدان التي لها سوق كبير يمكنه استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁾.

- **سعر الصرف:** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية⁽²⁾.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محدد أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من الأسواق بالدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية⁽³⁾.

- **مستوى الأجور:** يوجد علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضا فإنه يشجع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و دراسة جبر وجولي التي أوضحت أن معدل الأجر له تأثير سلبي على التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **معدل التضخم:** معدلات التضخم تؤثر مباشرة على سياسة التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة⁽⁴⁾.

3-3- المحددات القانونية: إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة و مسامية للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة و الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي⁽⁵⁾، ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من توفر المقومات التالية⁽⁶⁾:

(1) أحمد قديد، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة (دراسة إحصائية مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب من 1993 إلى 2009)" جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007، ص: 90، 91.

(2) صقر عمر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 52.

(3) دنون يونس مفيد، أحمد عمر دينا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة"، بحوث مستقبلية (15)، 2006، ص: 101، 102.

(4) سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص: 66.

(5) جانقي علي يعقوب، بانقا علم الدين عبد الله، مرجع سابق، ص: 8.

(6) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 27.

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار و الشفافية و متوافق مع القواعد و التنظيمات الدولية.
 - وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
 - وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- 3-4- المحددات الثقافية:** تعني المحددات الثقافية هو المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الثقافي في الدولة المضيفة حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، و يمثل ذلك محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها، تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الثقافي* في الدول المضيفة، وبالتالي فالمحددات الثقافية، تلعب دور كبير في جذب واستقطاب و زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب هذه المحددات يمكن أن نستنتج سبب عدم توافد الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، و السيطرة حوالي 20% من دول العالم على حوالي 80% من الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

- 3-5- المحددات الإدارية :** يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار - بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج - يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار⁽²⁾.

4- الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي محددات المباشر:

- 4-1- العوامل السياسية والأمنية⁽³⁾:** استقرار الأوضاع السياسية والأمنية أحد أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن طبيعة هذه الاستثمارات تتطلب الاستقرار السياسي والأمني. كما أن علاقة الدولة بالمتجمع الدولي ودورها في النظام العالمي يؤثر إلى حد كبير في تدفق رأس المال لتلك الدولة**.

* نظم التعليم و مستوياته الأمنية وكذلك العادات و التقاليد السائدة و مستوى الإعلام، و اللغات المستخدمة والتاريخ والدين... الخ .

(1) عبد الحق طير، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدياته في الدول العربية(مع الإشارة إلى حالة الجزائر)" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2012 ص:45.

(2)عبد السلام رضا، مرجع سابق ، ص:29.

(3)محمد داودي : "السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد. تلمسان. 2011-2012. ص: 14.

** حيث أن الدول صاحبة رأس المال تأثر إلى حد كبير في توجيهات المستثمرين ناحية دول معينة.

4-2- دخول الأسواق: إن قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق ربح تكون أفضل عندما تسمح قوانين البلد المضيف ولوائحها بالوصول إلى السوق المحلي أو على الأقل لا تقوم بفرض قيود على ذلك على نحو غير سليم، فالدول التي تتحكم حكومتها بشكل كبير في النشاط الاقتصادي لا تمثل مواطن جذب لمستثمري المستقبل، ولذا يتعين على البيئة التشريعية أن تسمح للشركات متعددة الجنسيات بالتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية (1).

4-3- القوى العاملة: تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تأسيس مصانع لها في الدول النامية، للانتفاع من انخفاض معدلات الأجور بها. كذلك المستثمرون ينظرون إلى نوعية التعليم في البلد المضيف نظراً لأنه من السهل تدريب العمال الذين لم يحظون بمستوى تعليمي جيد و يعد معدل غياب العمال عاملاً آخر عند النظر في إنتاجية القوى العاملة، فتكلفة العمالة وإنتاجيتها هما مكونان رئيسيان في قدرة المنتج التنافسية في السوق العالمي (2).

4-4- استرداد رأس المال: يهتم المستثمرون بالنظم والقواعد التي تمس قدرتهم في إخراج رأس المال المستثمر والأرباح من البلد المضيف. وقد تشمل النظم المعنية معدلات الضرائب، القيود على إخراج عملة صعبة من البلاد، وعادة ما تقوم الشركات التابعة المحلية بتحويل الأرباح إلى الشركة الأم عن طريق أرباح الأسهم ومدفوعات الفائدة أو حق الامتياز أو مبالغ المساعدة الفنية. وربما ترغب الشركات أيضاً في بيع بعض أرصدها في الشركة المحلية (3).

4-5- حماية حقوق الملكية العينية و الفكرية: يقصد بها ملكية الشركة لنتائج أبحاثها العينية و غير العينية و هي تشمل تقنيات التصنيع، برامج الحاسب و أساليب التسويق. وفي الدول المتقدمة صناعياً، يتم حماية حقوق الملكية من خلال استخدام براءات الاختراع ، حقوق التأليف و النشر، العلامة التجارية، حماية أسرار التجارة و غيرها من القوانين التي تغطي البيانات الفنية الخاصة بالملكية.

4-6- السياسات التجارية: تؤثر السياسات التجارية على التكلفة وسهولة أو صعوبة نقل الواردات والصادرات من و إلى الدول المضيفة كذلك على مدى سهولة أو صعوبة القيام بذلك، وهو أمر يشكل أهمية بالنسبة

(1) نفس المرجع ، ص: 17.

(2) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(3) جوند سوليفان وآخرون، كيف نجتذب الاستثمارات الأجنبية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2003، ص: 18.

للشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم مرافق الدول المضيفة في التصدير إلى أسواق أخرى كجزء من إستراتيجيتها في الإنتاج والتوزيع، وبذلك تعظم من كفاءتها على المستوى العالمي*.

4-7- الرقابة الحكومية: من المحتمل أن يكون للمناخ الرقابي**، أثر كبير على الكفاءة التشغيلية والتكلفة ومن ثم على ربحية الشركات وقدرتها التنافسية. والمناخ الرقابي الجذاب له أهمية في القرار الخاص بموقع الاستثمار. وتجدد الملاحظة بأنه لا بد من وجود درجة من الرقابة الحكومية في حماية مصالح المنتجين والمستهلكين ومن ثم تأمين سلامة وسهولة عمل السوق. وكثرة الرقابة يمكن أن تؤدي إلى انحرافات ترفع من التكلفة وتخفيض من كفاءة الأسواق والشركات***.

4-8- معدلات الضريبة و الحوافز: يتعلق أحد العوامل المهمة في قرار الاستثمار بكيفية تأثير الضرائب على بيئة التشغيل العادية للشركة، ولا يتضمن العبء الضريبي معدلات الضريبة لأرباح الأسهم ورسوم الامتياز والتحويلات وغير ذلك من المعاملات بين الشركات الفرعية المحلية والشركات الأم.

4-9- إطار سياسة الاقتصاد الكلي : الدول التي يتم إدارتها اقتصاديا على نحو سليم، تكن أقل احتمالا لأن تشهد اضطرابا في أدائها الاقتصادي الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على ربحية الشركات المحلية و الأجنبية على السواء. فعندما تصبح لدى المستثمرين الأجانب شكوك تتعلق بالأوضاع الاقتصادية في دول قاموا بالاستثمار بها بالفعل، يقومون عادة بتخفيض حجم استثماراتهم. أما في الدول التي لم يستثمروا بها بعد، فهم لا يقدمون على المخاطرة برؤوس أموالهم إلى أن تصبح أوضاعها الاقتصادية أكثر استقرارا.

4-10- البنية التحتية: الموارد المادية**** للدولة المضيفة لها تأثير كبير على تكلفة وكفاءة الإنتاج والنقل. و يجب على الدول أن تعمل لكي تظل هذه الموارد حديثة وخالية من العيوب من أجل تعظيم قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي. فالدولة ذات البنية التحتية الفقيرة قد تجد صعوبات في اجتذاب مقدار كبير من الاستثمار الأجنبي. وتتكون البنية التحتية أيضا من الخدمات اللازمة لدعم عمليات الصنع*****. ولا بد من توافر المواد الأولية

* على سبيل المثال عادة ما تنص الاتفاقيات التجارية الإقليمية على إتاحة الفرصة أمام الشركات متعددة الجنسيات للوصول إلى الدول المجاورة في حالة قيام الشركات بالاستثمار في إحدى الدول الأطراف في مثل تلك الإتفاقيات.

** مصطلح يستخدم لوصف تأثير النظم الحكومية على نشاط الأعمال.

*** على سبيل المثال يوجد لدى العديد من الحكومات قوانين عمل المهدف منها حماية وظائف العمال وذلك بجعل فصل العمال أمرا صعبا على الشركات بالرغم من ظروف السوق المتغيرة. وربما تفرض قوانين أخرى معدلات لأجور للعمال (مثل قانون الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة).

**** تتمثل في طرق وموانئ ومطارات وشبكات اتصالات سلكية ولا سلكية ومرافق وتوافر الطاقة وتكلفتها.

***** تشمل في الخدمات التي تقدمها شركات المحاماة والتأمين والمحاسبة، والبنوك التجارية والاستثمارية، ومرافق النقل الجوي والبحري والبري.

ومدخلات الصنع الأخرى بكميات كافية وبأسعار تنافسية. والعلاقات المستقرة مع الموردين المحليين مهمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للسياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعاً لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعلى هذا الأساس يسعى هذا المطلب إلى بيان ضبط مفهوم السياسة المالية وإبراز أهدافها وأدواتها وآثارها.

1- مفهوم السياسة المالية وأهدافها :

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني.

1-1- مفاهيم عامة حول السياسة المالية:

يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة، الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة... إلخ ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان⁽¹⁾. وتعرف أيضاً على أنها مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة، التضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس⁽²⁾.

⁽¹⁾ السيد عبد الواحد عطية، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 1993، ص: 22.

⁽²⁾ سعدية غانم، منال غطاس، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي". دراسة حالة الجزائر 2001-2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أو لحاج-البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014-2015، ص: 3.

2-1- أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية⁽¹⁾:

1-2-1- التخصيص الأمثل للموارد المجتمعة: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور، التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

1-2-2- التوزيع العادل للثروات والدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر ثروات التوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

1-2-3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، تسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية⁽²⁾.

- **التوازن المالي:** يقصد به استخدام موارد على أحسن وجه ممكن .

- **التوازن العام:** التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج

(1) صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 498-499.

(2) إبراهيم موسى، "السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة"، ط1، دار المنهل، بيروت، 1998، ص: 13.

المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها⁽¹⁾.

2- أدوات السياسة المالية وأثارها:

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية فهي عبارة عن برامج تخططها الحكومة وتنفذها مستخدمة في مصادرها من الإيرادات العامة، وبرامجها في الإنفاق العام هاته البرامج تترجم في الموازنة العامة للدولة، وهذه الأحداث آثار مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، وذلك سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع (عمالة كاملة، معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاقتصادية...) ومن هذا يتضح لنا أن هناك أدوات للسياسة المالية تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة للدولة⁽²⁾.

2-1- الإنفاق الحكومي: يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

وتعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى تنظيماتها، بقصد إشباع الحاجات العامة⁽³⁾.

مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، وترتبط بأهداف السياسة المالية لتلك الدولة، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فالنفقة العامة يمكن اعتبارها أنها ذات ثلاث أركان⁽⁴⁾:

- مبلغ نقدي.

- يقوم بإنفاقه شخص عام.

(1) سعدية غانم، منال غطاس، مرجع سابق، ص:5

(2) عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدولة النامية-دراسة حالة الجزائر" 1990-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع المالية وبنوك وتأمينات، 2011-2012، ص:25.

(3) جمال لعمارة، مفهوم النفقة العامة في الفكر الإسلامي دراسة مقارنة"، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، دار الخلدونية، العدد:3، الجزائر، 1998، ص:2.

(4) حمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص:65.

- الغرض منه تحقيق نفع عام.

❖ الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: أدى التطور إلى التوسع في الإنفاق العام بصفة مستمرة

في جميع دول العالم، وإلى تنوعه وتغيير هيكله، وإلى تقرير إيجابية النفقة، واستخدام الإنفاق الحكومي كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه. فالدولة وإن أمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بواسطة الضريبة و السياسة الائتمانية والنقدية إلا إن النفقات العامة تظل الأداة الأساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية. فسياسة الإنفاق العام تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة الجوانب على الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخل ومستوى الأسعار وعلى النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

- **الأثر على الإنتاج الوطني:** يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة وهي غالبا سنة ، فالنفقات العامة تؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل، فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وذلك بطريقة مباشرة حينما تؤدي زيادة النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار⁽²⁾.

- **الأثر على معدل النمو الاقتصادي:** يمكننا أن نتوقع أثر إيجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد، وعليه قد ينظر إلى آثار النفقات العامة تبعا لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلا تعد إنفاقا ضروريا لتنظيم المعاملات وحافزا لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزيد من معدلات النمو⁽³⁾.

- **الأثر على الاستهلاك الوطني:** تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية، إما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية⁽⁴⁾.

- **الأثر على توزيع الدخل الوطني.** يعد موضوع توزيع الدخل الوطني من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية ، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة

(1) عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص:30.

(2) حسين مصطفى حسين ، " المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:31.

(3) سعيد عبد العزيز عثمان، " مبادئ المالية العامة"مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص:494.

(4) حمد عبد السلام عمرو محمد ابراهيم الشافعي ، "مالية الدولة"، مكتبة جواهر ، القاهرة، مصر، 2003، ص:233.

مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الإنفاق على توزيع الدخل من خلال⁽¹⁾:

- تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخل، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.

- تتدخل الدولة في التوزيع النهائي، تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخل النقدية والعينة الناجمة على التوزيع الأول من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

- الأثر على المستوى العام للأسعار: لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽²⁾. فيكون أثر الإنفاق العام على الأسعار محدودا إذا دخلت الحكومة مشتريه لبعض السلع والخدمات من الأفراد. ويكون أكثر فعالية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي مع الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽³⁾.

وهناك ما يطلق بالآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي تتمثل في اثر المضاعف، واثر المعجل (المسارع).

2-2- سياسة الإيرادات العامة: إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين خاصة الميدان الاقتصادي، الاجتماعي ترتب عنه تزايد النفقات العامة واتساع مجالها، وزاد تأثيرها على الإنتاج والدخل الوطني مما أدى إلى

(1) عبد الله خباية، "أساسيات في الاقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 69.

(2) حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص: 33.

(3) معهد التخطيط القومي، "الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي"، القاهرة، مصر، 1995، ص: 45.

زيادة الإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها لذلك في العصر الحديث زادت أهمية الإيرادات العامة وأصبح دورها ليس تغطية النفقات العامة فقط، بل وسيلة في يد الدولة تستعملها في توجيه الاقتصاد وبالتالي توجيه الاستثمارات⁽¹⁾. تعرف الإيرادات على أنها مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة عن المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي⁽²⁾. كما يمكن تقسيم الإيرادات العامة⁽³⁾:

- إيرادات عامة عادية: تتمثل في الضرائب والرسوم والدومين .
- إيرادات عامة غير العادية: تتمثل في القروض العامة الإصدار النقدي الجديد.

❖ الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإيرادات العامة:

هناك العديد من الآثار الاقتصادية لسياسة الإيرادات العامة من أهمها:

- **الآثر على الاستهلاك :** إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك فهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه الأخيرة، فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية⁽⁴⁾.
- **الآثر على الإنتاج:** تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك، والاستثمار) وتأثيرها على عناصر الإنتاج، كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريف الجمركية، و الزيادة في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة⁽⁵⁾.
- **الآثر على الأسعار:** يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي وذلك تشجيعاً لزيادة الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب، فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول

(1) عبيد الجليل شليق، مرجع سابق، ص: 32.

(2) محمد عباس المحرزي، مرجع سابق، ص: 139.

(3) عبد الله خبابية، مرجع سابق، ص: 85.

(4) محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص: 123.

(5) عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص: 143.

مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الإنفاق وهذا ما يؤدي زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

- **الأثر على توزيع الدخل:** تعتمد بعض الدول إلى انتهاز سياسات ضريبية مالية من شأنها أن تعقد توزيع الدخل والثروة وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على زيادة رأس المال بضرائب على الثروات المكتسبة حيث تؤثر على الطبقة الغنية كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية التي يستهلكها بشكل واسع الأغنياء، وفي نفس الوقت تحفز السلع الأساسية من الضرائب التي يستهلكها الفقراء بشكل واسع⁽²⁾.

- **الأثر على الاستقرار الاقتصادي:** قد تحدث القروض انكماشاً اقتصادياً إذا كانت داخلية، فالقروض الداخلية تعني أن الدولة تقتطع جزءاً من دخول الأفراد وبالتالي تقليل الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك، حيث يتحقق اتفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الإنتاج وزيادته فإنه سيؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدوث الانكماش الاقتصادي وقد تؤدي القروض العامة إلى التضخم فعندما لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الإنتاج الوطني يقابل زيادة الدخل المتوفرة لذوي الدخل المحدودة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني قيمة النقد وارتفاع الأسعار⁽³⁾.

- **الأثر على الاستهلاك والادخار:** تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة توزيع الدخل الوطنية، حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، والسبب راجع إلى التسهيلات والتشجيعات التي تقدم من للمدخرين من أجل الاكتتاب في سندات القروض وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك⁽⁴⁾.

- **أثر القروض الأجنبية:** أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها على الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها⁽⁵⁾.

(1) سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، منشورات الحلبي حقوق، بيروت، لبنان 2003، ص: 223.

(2) طارق الحاج، "المالية العامة"، ط1، دار الصف للنشر و التوزيع، عمان الأردن 1999، ص: 100.

(3) خالد شحادة الخطيب، أحمد زوري شامية، "أسس المالية العامة"، ط3، وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007، ص: 259، 260.

(4) سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 262.

(5) هيثم صاحب عجم، "نظرية التمويل الدولي"، دار زهران للطباعة والنشر، عمان الأردن 2001، ص: 121، 124.

وقد تلجأ الدولة في حالة سداد تلك القروض إلى زيادة الإصدار النقدي مما ينتج عنه حالة التضخم، قد يسبب آثار سيئة على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

وهناك أثر آخر ربما يشترك فيه الاقتراض الخارجي أيضا ألا هو تحميل الأجيال الأعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا مما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها⁽²⁾.

2-3- الموازنة العامة (الموازنة العامة للدولة):

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلال سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها.

ومن أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي فالميزانية العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي. ويقصد بها البيان التفصيلي لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض هذه الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عن التطبيق ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى حالات ثلاث وهي توازن عجز أو فائض⁽³⁾.

وهناك قواعد تشترك فيها جميع الدول ينبغي توفرها عند إعداد الميزانية العامة للدولة تتمثل في ما يلي:
الوحدة، الشمولية، السنوية، عدم التخصيص والتوازن.

❖ **الآثار الاقتصادية للموازنة العامة:** باعتبار الموازنة العامة تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فأى سياسة تنتهج من جانبها فهي تمس الموازنة العامة، من حيث الفائض أو العجز الذي ظل محل جدل كبير بين الاقتصاديين، هل هو ضروري أم انه مشكلة اقتصادية يتوجب علاجها، لذلك فالسياسة الميزانية قد تثير آثارا تبعا للآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي أو سياسة الإيرادات العامة ونذكر من هاته الآثار⁽⁴⁾:

(1) هاشم مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي مدن المعاصر"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2007، ص: 270.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 224.

(3) أبو يوسف أبدير عطا الله وجابر محمد عبد الجواد الجزائر، "اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، بجامعة حلزون، مصر، 2006، ص: 263.

(4) علي حمزة، "فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل إصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية وعلوم النشر، 2002، ص: 230.

- الميزانية العامة كعامل ثبات واستقرار : إن الحياة الاقتصادية تعرف تقلبات عديدة يمر النشاط الاقتصادي فيها لفترات توسع وانكماش تتخذ حينها قرارات اقتصادية وبالتالي فعاليتها تبرز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المعبر عنها بالغالب بدرجة استقرار الأسعار وهذا بتخفيف حدة الضغوط التضخمية * .
- الميزانية العامة كمحفز على استثمار: إن الفكر الكينزي قد أظهر تدخل الدولة كشرط أساسي في التأثير على الطلب الكلي وهذا إما أن يكون بطريقة مباشرة فيما يخص الإنفاق الحكومي وهذا على محورين اثنين استهلاكي واستثماري أو بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في معدلات الضريبة أو امتيازات الضريبة .

3- النظريات المفسرة للسياسة المالية:

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وقد كانت السياسة المالية في البداية سياسة محايدة ثم انتقلت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الاقتصادي بمجيء جون ماينارد كينز** ومع ظهور أزمة الكساد الاقتصادي الكبير العالمي سنة 1929 .

3-1- السياسة المالية في المجتمعات القديمة: تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها. ومن هنا يتضح لنا أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

3-2- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث*** رجل الحراسة الليلي⁽²⁾.

* ان هناك حاجة لاستخدام الفوائض المالية في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.

** عالم اقتصادي ولد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في أبريل 1946 بقرية فيرل، اقتصادي، موظف رفيع المستوى وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، ومن أعماله استخلص الاقتصاد الكينزي.

(1) مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2006، ص: 50.

*** ولد في 5 يونيو 1723 وتوفي 17 يوليو 1790، فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي، وهو أب الاقتصاد الحديث، كما لا يزال يعتبر من أكثر المفكرين الاقتصاديين تأثير في اقتصاديات اليوم، اشتهر بكتابه نظرية الشعور الأخلاقي، وكتاب بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها .

(2) جورج ناهمانز، "تاريخ النظرية الاقتصادية"، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1997، ص: 81.

فقد كانت النظرية المالية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق ، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة " العرض يخلق الطلب المساوي له " وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية. (1)

3-3- السياسة المالية في الفكر الكينزي: قام الاقتصادي الشهير كينز في كتابه النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود بانتقاد النظرية الكلاسيكية، وطرح نظرية حديثة للاقتصاد الكلي استنادا على تجارب الكساد العظيم لسنة 1929، حيث رأى كينز بأن التشغيل الكامل ليس حالة طبيعية لاقتصاد رأسمالي متطور، كما أظهر امكانية حدوث توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وذلك بسبب وجود نقص في الطلب الكلي فالمؤسسات تقوم بضبط مستوى إنتاجها وفقا لمستوى الطلب الفعال، ومستوى الإنتاج هو الذي يحدد مستوى التشغيل، ولكن ليس بالضرورة أن يتوافق هذا المستوى مع مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي احتمال وجود بطالة إجبارية هو ممكن. (2)

كما أثار كينز هجوما شديدا على قانون ساي للأسواق، حسب قانون ساي فإن ارتفاع مستوى العمالة يؤدي إلى ارتفاع الدخل، والذي ينفق كليا وتلقائيا إما على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، أما من وجهة نظر كينز فإن جزءا من الدخل الإضافي يتم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، والجزء المتبقي يتم ادخاره، ولكن ليس هناك ضمان بأن الجزء الذي تم ادخاره من الدخل سيتم إنفاقه على السلع الاستثمارية، وبالتالي سوف يظهر هناك نقص في الطلب والذي بدوره يؤدي إلى ظهور البطالة، حيث كينز قانون ساي من خلال التدرج بمبدأ أن الميل الحدي للاستهلاك هو أقل من الواحد. فالمنهج الكينزي يعترف بأن نظام السوق ليس بالضرورة أن يتم تصحيحه أو تعديله تلقائيا، ولكن انقاده من الانهيار بفضل القليل من التوجيه والدعم من طرف الحكومة، حيث يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بحقق أو ضخ الطلب الكلي في الاقتصاد عندما تكون هناك علامات للركود والكساد، وبالتالي فإن إدارة الطلب الكلي هو الحل الكينزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (3)

(1) عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان، "الدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص:90.

(2) آمال معطا الله، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، 2015/2014، ص:16.

(3) نفس المرجع، ص:17.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من تبين مدى أهميته بالنسبة للدول النامية، وانتهاءً إلى تحليل و تقييم تدفقاته إليها، وقد توصلت معظم هذه الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، والدول المتقدمة لازالت وإلى غاية اليوم تتنافس على استقطابه نظراً لدوره في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن هذه الدراسات توصلت إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مازال ضعيفاً.

المطلب الأول: دراسات خاصة بالاقتصاد الجزائري.

❖ الدراسة الأولى للطالب أحمد نصير:

اثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990/2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تتمثل إشكالياتها :ماهي آثار وانعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وتكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الموضوع يلقي اهتماماً على الصعيد الدولي يوازي ماله من أهمية قصوى على المستوى المحلي في ظل التحولات الراهنة ، ومن جهة أخرى إعطاء صورة واضحة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإبراز تأثير السياسات الاقتصادية الكلية في تلك الفترة. تستهدف هذه الدراسة إلى تحديد قدرة و رشاده السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال الفترة 1990-2012 كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي:

- إبراز الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية، ومحاولة الوقوف على أهمية وضروة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسيرة التنموية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية، ومحاولة التعرف على هيكل وواقع السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر وأهدافها التنموية.
- تحليل وتقدير أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2012.

اعتمد في دراسته على بناء نموذج قياسي باستخدام الانحدار مقتصر على النماذج الاقتصادية وذلك باستعمال برنامج Eviews في التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وكذلك تطبيق أشعة الانحدار الذاتي VAR. و أهم نتائج هذا البحث يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للجزائر بشكل عام، كما أن هذا النوع من الاستثمار له من الإيجابيات كما له من السلبيات، لكن الغلبة ترجع إلى عدة عوامل وأهمها طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم ونوع أو مجال النشاط، طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة.

- أكدت الدراسة التطبيقية هو أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية متناسقة ومترابطة فيما بينها وبصورة أخرى وهي أن لا تكون مستقلة عن بعضها، وهو ما أكدته هذه الدراسة من خلال $R^2=0.716$ (معامل التحديد) أي 71.6% مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ الدراسة الثانية للطالب محمد داودي:

"السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة ابي بكر بلقايد. تلمسان. السنة المالية 2011-2012. حاول من خلال هذه الداسة براز اهمية ادوات السياسة المالية كعوامل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تطبيقها على الجزائر كمحددات رئيسية له و اظهار وتحليل العلاقة التي تجمع ما بين السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر للفترة 1970-2009 مستعمل طريقة المربعات الصغرى MCO و اختبار التكامل المتزامن ،اما نتائج الدراسة فقد بينت:

- إن الجباية في الجزائر لم ترقى الى الدور الذي كان منتظرا منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم كل التحفيزات الجبائية و الإصلاحات الضريبية التي اعتمدتها الجزائر.

- إن دور الانفاق العمومي في زيادة فعالية البنية التحتية الجزائرية كعامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا و محدود.

- إن تطبيق أدوات السياسة المالية غير مؤهل بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ الدراسة الثالثة للطالبة خديجة خرافي:

"دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد. تلمسان. السنة الدراسية 2014-2015.

حاولت من خلال هذه الدراسة ابراز ما مدى فعالية السياسات المالية في تحسين المناخ الاستثماري للجزائر، و زيادة قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ترشيده، كما حاولت تحديد طبيعة

العلاقة ما بين أدوات السياسة المالية ، و بين الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، اعتمدت على منهجية التكامل المشترك .والهدف من الدراسة هو :

- تحديد مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية ،بما فيها الجزائر .
- تقييم السياسة المالية المطبقة في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر،من خلال مقارنة بنودها القانونية وحواجزها المالية الممنوحة للمستثمر الأجنبي ،و تتبع انعكاساتها على تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر .
- تحديد مختلف المعوقات التي تحول دون قدرة الدولة الجزائرية على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده،و اقتراح مجموعة من الاصلاحات، التي يتوقع ان تساعد على تحسين المناخ الاستثماري للوطن،و تزيد من قدرته التنافسية على جذب و ترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- وحسب ما خلصت اليه نتائج الدراسة القياسية ،فشل السياسة المالية في الجزائر، وضعف فعاليتها و كفاءتها في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية .

❖ الدراسة الرابعة للطالب محمد ابراهيم مادي:

- "فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر(2000-2010)". اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة حسيبة بن بو علي الشلف النسة الجامعية 2012-2013. حاول الباحث ابراز ما مدى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وذلك لتحقيق الاهداف التالية:
- محاولة ادراك و فهم واقع العلاقة القائمة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و السياسة المالية في الجزائر .
 - محاولة معرفة مدى قدرة الدولة الاعتماد على السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في جانبها الضريبي.
 - محاولة معرفة و التقرب اكثر من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من جهة،وواقع السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام من جهة أخرى في ظل الانفتاح الاقتصادي.
 - حاولت تقديم مقترحات لتكييف السياسة المالية في الجزائر بما يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها من جهة،و يحقق تعظيم المنافع من ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من جهة أخرى

❖ الدراسة الخامسة للطالب محمد ابراهيم مادي:

"العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1990-2002) مذكرة ماجستير 2004. جامعة الجزائر

حاول الباحث ابراز مدى التأثير الذي تمارسه الضرائب على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، واهم النتائج المتحصل عليها :

- تعتبر الضرائب من بين اهم المقومات الاساسية لمناخ الاستثمار، نظرا لاهميتها عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- رغم المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، الا انه ثمة مجموعة من العراقيل لازالت تعيق مسار التنمية، وهذا ما دفع الى الشروع في اصلاحات اقتصادية بغية تمهيد الطريق للمستثمر الاجنبي .
- تعتبر الحوافز الضريبية من بين اهم المرتكزات التي اعتمدت عليها الجزائر في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

- لقد ساهمت الحوافز الضريبية من طرف الحكومة الجزائرية في تحسين مناخ الاستثمار، لكن ما تدفق من رؤوس اموال اجنبية لا يعكس حقيقة قدرات و امكانيات الاقتصاد الجزائري.

❖ الدراسة السادسة للطالب بوزيان عبد الباسط:

"دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-

2004) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، السنة الجامعية 2006-2007. اشكالية الدراسة ابراز ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؟. وتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد قدرة و رشادة السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. وذلك من خلال الوقوف على اهمية و ضرورة الاستثمار الاجنبي المباشر في المسيرة التنموية، كذلك التعرف على هيكل وواقع السياسات المالية المنتهجة بالدول النامية واهدافها التنموية. وتشريح مكونات مناخ الاستثمار و ابراز علاقته بالسياسة المالية، و الوقوف على اثر السياسة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

اكتفى الباحث في الدراسة القياسية بدراسة أثر الجانب الإنفاقي للسياسة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، كما انه اعتمد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وتوصل الى مجموعة من النتائج من اهمها:

تكمن العلاقة بين السياسة المالية و مناخ الاستثمار في ما يمكن ان تتركه ادوات السياسة المالية على هذا المناخ

فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة ان توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها ان تؤثر ايجابيا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التويلات و الدخول، أو ترفع من كفاءة و فعالية القطاع الاداري. اما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية ان تساهم في اغراء و تحفيز المستثمر الاجنبي.

لقد كانت السياسة المالية في الجزائر مقيدة الى حد ما في الفترة 1994-2004 ، و ذلك نظرا لتبعيتها الى اسعار المحروقات. كما انها كانت ضعيفة الفعالية من حيث استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، اذ اتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة كل من النفقات العامة والايادات الضريبية من الناتج المحلي الخام مع نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام. كما تدعم هذا الحكم من خلال النموذج القياسي (الارتباط الخطي المتعدد) الذي قام الباحث باعداده و الذي ربط بين تطور النفقات العامة كمتغير مستقل و تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع، وبين ان الارتباط بين السياسة المالية و الاستثمار الاجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية، ممكا يعني ان فعالية السياسة المالية في الجزائر في التأثير على المستثمر الاجنبي المباشر كانت ضعيفة.

❖ الدراسة السابعة للطالبة سالكي سعاد:

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي 2010/2011،
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات.

تتمثل إشكالية الدراسة في: ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر وتونس، وما مدى قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

وتكمن اهمية هذه الدراسة في محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري خاصة في دول المغرب العربي وعلى وجه التحديد في الجزائر وتونس وذلك لتحقيق التنمية وتكييف هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي. وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد أهم مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه.
- تسليط الضوء على السياسات المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر
- مقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اعتمدت هذه الدراسة في الجانب التطبيقي على البرنامج الإحصائي SPSS لدراسة أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار ، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي مما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.
- أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب، وهذا ما أظهرته الدراسة التطبيقية، حيث لم تكن نفقات التجهيز ذات معنوية والتي من المفروض أنها هي التي تؤثر.

❖ الدراسة الثامنة للطالبين غانم سعدية ومنال غطاس:

السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي - دراسة حالة الجزائر 2001/2013 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، وكانت اشكالياتها ما مدى مساهمة السياسة المالية في تفعيل الاستثمار المحلي في الجزائر؟ وترجع أهميتها إلى أن المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادياتها. وكون الاقتصاد يزيد من القدرات الإنتاجية للدول ويعمل على رفع معدل النمو ويحسن الوضعية الاقتصادية . كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.
- محاولة التعريف بالاستثمار ووسائل السياسة المالية (السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية) المشجعة له.
- محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية).

وتتلخص نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي علاقته مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لتشجيع الاستثمار وكذا من خلال الضرائب يمكن للدولة إغراء المستثمر المحلي مما يجعله أكثر على الاستثمار. وشجعت قوانين استثمارية على تطوير الاستثمار المحلي من خلال الإعفاءات والإعانات التي منحتها الدولة للمستثمرين، ولزيادة الاستثمار المحلي لا بد

من إتباع سياسة مالية رشيدة و كفأه، ومن العوامل المشجعة للاستثمار في الجزائر توفير مناخ استثماري مناسب وملائم.

❖ الدراسة التاسعة للطالبة مريم رصاص :

التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر 2015/2014، تتمثل اشكالياتها في ما مدى تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ حيث تهدف إلى البحث عن اثر السياسة النقدية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحاولة إزالة الغموض التي يكشف عنها الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة. وكذلك معرفة مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في المساهمة في الدراسات التي تنصب في الوقت الحاضر حول ضرورة الحتمية لتفعيل دور المنافسة حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لكونه ظاهرة اقتصادية تشكل مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماج في الاقتصاد العالمي وهو ذو قدرة على تعزيز التكامل العالمي، كما يعد عاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، نظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على انه فرصة للنمو والتطور. كما استخدمت في الجانب التطبيقي النموذج المتعدد على الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. من خلال هذه الدراسة توصلنا الى عدة نتائج اهمها:

- الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية كخصوصية المؤسسات العمومية مثلا كان لها دور لا بأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- إن العلاقة بين السياسة النقدية والإستثمار الأجنبي المباشر علاقة مهمة لا بد من التوصل الى نسجها.
- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطور من حيث نوعية الاستثمار، لكن يبقى قطاع المحروقات اهم القطاعات الجاذبة لما تكتسبه من اهمية بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: دراسات خاصة بالاقتصاد العالمي .

❖ الدراسة الأولى للطلاب فيليب سيمي:

The effects of fiscal policy on freign direct investment inflows in kenya for the period 2000-2014. United states international university-africa.

كانت النقطة المحورية لهذه الدراسة هي السياسة المالية وتدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كينيا للفترة من 2000 إلى 2014. وكان الهدف العام من الدراسة هو دراسة آثار السياسة المالية على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في كينيا للفترة الدراسة.

وقد ساعد تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS. واستخدمت إحصاءات وصفية واستنتاجية حيث طبقت منهجية الترابط والانحدار لتحديد الصلة بين السياسة المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا للفترة قيد الدراسة (2000 إلى 2014).

ومن النتائج المتحصل عليها:

تأثير العجز الجاري في ميزان المدفوعات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ووجدت الدراسة أنه خلال الفترة (2000 إلى 2014)، لاحظت كينيا اتجاهها متذبذبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكما يتضح من النتائج، فإن العجز في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كينيا أقل أهمية تقريبا. وسجل عجز ميزان الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدخلا في الاتجاهات المتعارضة. وأدى ذلك إلى استنتاج أن هناك علاقة سلبية بين المتغيرين قيد الدراسة (2000 إلى 2014).

أثر نفقات التنمية الحكومية (البنية التحتية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود أهمية كبيرة، فإن هناك علاقة إيجابية بين نفقات التنمية على البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد ما. كما يتطور مستوى تطوير البنية التحتية

مع توجيه مزيد من الأموال نحو هذا القطاع. وهذا يعني ضمناً أن مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تنمو تدريجياً.

أثر إجمالي الدين الحكومي الخارجي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وكشفت الدراسة أنه بعد الاتجاه المتذبذب وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، بدأ التدفق المتزايد باطراد منذ عام 2009. غير أن نتائج أخرى بشأن تأثير مجموع الديون الخارجية قيد الدراسة (2000 إلى 2014) كشفت عن أن المتغيرات تميل إلى التحرك في اتجاهات متباينة. وأدى ذلك إلى استنتاج أن هناك علاقة سلبية، وبالتالي، علاقة غير هامة بين مجموع الدين الحكومي الخارجي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ الدراسة الثانية للطالب :

L'impact des investissements directs étrangers sur l'économie des pays Africains.

الإشكالية : ماهي الإستراتيجيات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول افريقيا؟ تساهم هذه الدراسة فغي تحسين المعرفة حول شروط تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد. وهذه هي :

- 1- لتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في دول افريقيا.
- 2- التعرف على العوامل التي تفسر الإستثمار المباشر في البلد.
- 3- اقتراح استراتيجيات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج:

- 1- تمثل دول افريقيا حصة صغيرة جدا من اجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والفساد في دول افريقيا.
- 3- الإستثمار الأجنبي المباشر منخفضا جدا في دول افريقيا بسبب الخوف يولد من العزوف عن المخاطرة للمستثمرين المحتملين.

❖ الدراسة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

UNCTAD, United nation conference on trade development: "Tax incentives and foreign direct investment, A Global survey», a sit advisory studies N°16, united nation, New York and Geneva, 2000.

عملت هذه الدراسة على تحديد مفهوم الحوافز الضريبية ،و دراسة أنواعها ، مع تحديد الأهداف المرجوة منها، كتوجيه الاستثمار إلى مناطق محلية معينة ،أو إلى قطاعات اقتصادية محددة ، أو استعمالها من اجل الرفع من فعالية المؤسسة،تحقيقا للاستخدام الأمثل للمواد المتاحة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية لم تمثل في العديد من البحوث و الدراسات العلمية ، إلا احد العوامل الثانوية لاستقطاب و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بعد العديد من المحددات، كحجم السوق ومع ذلك ، فقد بينت الدراسة إلى أن هذه الحوافز قد تمثل أهم محدد بالنسبة لبعض المستثمرين الأجانب، كأولئك الذين يوجهون منتجاتهم إلى التصدير، كما أنها قد تمثل أهم محدد بالنسبة للدول التي تتنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، و التي تتشابه فيما بينها باقي محددات مناخها الاستثماري.

رغم وجهات الطرح وجدية التحليل إلا أن هذه الدراسات لم تركز كثيرا على متغيرات السياسة المالية التي إعتدناها من جهة ،ومن جهة أخرى هناك العديد من التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري في فترة دراستنا لم تغطيها هذه الدراسات ،على اعتبار أن الفترة التي تناولها الباحثون سبقت التغيرات في قوانين الاستثمار، وسياسة الانفاق العام ،و السياسة الضريبية .

خلاصة

من خلال دراستنا للفصل الأول كان حول أهم المفاهيم النظرية للاستثمار و أهم النظريات المفسرة له، كذلك عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، كما تمت الإشارة في هذا الفصل إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار والسياسة الاقتصادية وتوصلنا إلى:

- ✓ أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يمكنه أن يؤثر على معدل النمو الاقتصادي و على معدل التوظيف و نقل التكنولوجيا و غيرها، و نظرا لأهميته، فقد أضحى محل تنافس على جذبه من طرف العديد من الدول خاصة المتقدمة منها.
 - ✓ أن السياسة المالية لها مكانة أساسية ضمن العناصر المكونة لمناخ الاستثمار ذلك أنها تساهم من خلال أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار، وذلك بالموازاة مع العوامل الأخرى
- من خلال الدراسات النظرية تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا مهما في تعزيز سنحاول إثبات مدى مساهمة السياسة المالية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل البرامج التنموية، وذلك من خلال الفصل الثاني في الدراسة التطبيقية.

تمهيد:

سعت الجزائر بعد استقلالها إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة بعد إدراكها بأهمية و دور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية ، و رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة و المتنوعة التي تتوفر لديها خاصة الثروات الطبيعية و الطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية للاستثمار . وقد بدت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال إصدار ترسانة من القوانين و التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية الاستثمار :

و لقد مست هذه الإصلاحات السياسة المالية بجانبها الإنفاقي و الضريبي ، أين أقدمت الجزائر على إضفاء بعض التعديلات على قوانين الاستثمار فيما يتعلق بالامتيازات الضريبية . إذ من خلال أدواتها استطاعت الحكومة الجزائرية أن تحسن من صورة مناخ الاستثمار الذي كان سببا في ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكما أقدمت الجزائر على إقرار برامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الاقتصادي .

ومن ثمة سنحاول بناء نموذج قياسي باستخدام الانحدار مقتصر على النماذج الاقتصادية المكونة من معادلة واحدة تحتوي على متغير تابع واحد ، وقد تحتوي على العديد من المتغيرات المستقلة بناءا على الأدوات والأساليب الإحصائية والرياضية ، وفي حالة ما إذا كان النموذج غير صالح للتنبؤ سنحاول معايرته أو تحسينه باستعمال تقنية انحدار الشعاع الذاتي (VAR) ، هذا النموذج يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تبين تطورها في السنوات السابقة . لذا سنبحث عن أفضل صيغة رياضية من بين النماذج قبل اختيار النموذج الأفضل ، محاولة دراسة السببية بين متغيرات الدراسة اخترنا اختبار السببية لغرانجر بين المتغيرات والهدف هو تفسير متغيرة بمتغيرة .

وسنحاول تقسيم هذا الفصل إلى :

❖ المبحث الأول: الإطار التطبيقي للدراسة

❖ المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار التطبيقي للدراسة

سيتم من خلال ما يلي عرض و تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة الدراسة 2000-2015.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

نظرا للدور المهم و الفعال الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ،اشتد التنافس بين الدول وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، حيث قامت الجزائر بسن قوانين و التي تمنح حوافر مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل القيود التي تقف في طريقهم

1- تطور متغيرات الدراسة:

باستخدام الأسلوب التحليلي سيتم التطرق إلى دراسة التطورات للمتغيرات التالية خلال فترة الدراسة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر (INV): ممثلا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - النفقات العامة (DEP) ممثلة بنفقات التسيير و نفقات التجهيز.
 - الإيرادات العامة (REP) ممثلة بالجباية البترولية و الجباية العادية.
- و تم الحصول على بيانات الدراسة من عدة مصادر تمثلت في دراسات سابقة بالإضافة لمصادر رئيسية تمثلت في تقارير بنك الجزائر، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والبنك الدولي و الوكالة العربية لضمان الاستثمار

2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت إلى توفير البيئة القانونية و التنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين و الإجراءات المتضمنة تقديم الضمانات و الحوافر خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة و هيئات متخصصة في خدمة المستثمرين و دعمهم و توفير مختلف التسهيلات و الرفع من الصعوبات و العراقيل السياسية و الاقتصادية و الإدارية.

2-1- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق سن مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث أصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافر و المزايا للمستثمر المحلي والأجنبي.

2-2- تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

حاولت الجزائر معالجة مسألة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة ،حيث تبنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2-1- قوانين ما قبل الإصلاحات: بدأت هذه المرحلة من حصول الجزائر على الاستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين ،وتميزت باستحواذ القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وهذا نتيجة لبعض السياسات والقوانين التي وضعتها الدولة و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق تنمية مستقلة. من هذه القوانين،قانونرقم63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963⁽¹⁾، جاء ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد⁽²⁾. إذا يمنح بموجب هذا القانون لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول*. حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من الضمانات العامة** للمستثمر الأجنبي⁽³⁾. وبعد فشل هذا القانون بسبب تخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي. سعت الدولة إلى سن تشريع جديد هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، الذي أعطى الأولوية للاستثمار بهدف تحقيق زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل ، لكن هذا القانون وكسابقة فشل لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر على الاستثمارات الوطنية⁽⁴⁾. ثم القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد⁽⁵⁾.

(1) قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد: 53، 02 أوت 1963.

(2) محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، "أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، العدد: 05، جامعة ورقلة، ص: 64.

* بمعنى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصادا اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني.

** تتمثل في: حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين و المعنويين، حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية، الضمانات ضد نزع الملكية.

(3) سارة محمد، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر -دراسة حالة اوراسكوم-"، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص: 14.

(4) نفس المرجع، ص: 15.

(5) قانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية رقم 1724، العدد: 28، 35 سبتمبر 1982.

ويسمح هذا القانون في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة (51%)⁽¹⁾.

وتم تعديل هذا القانون وذلك بإصدار قانون 86-13 المؤرخ 19 مارس 1986⁽²⁾، ويهدف هذا الأخير إلى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص سير المشروع الاستثماري*. كما أبقى على نفس نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51%، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، مناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين⁽³⁾.

2-2-2- قوانين ما بعد فترة الإصلاحات: باشرت الجزائر بالعديد من الإصلاحات بعد تحليلها عن الاقتصاد الموجه، و انتهاج سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، و بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد الدعائم الرئيسية لجذب رؤوس الأموال من الخارج، فكان من اهتماماتها التحفيز على القيام هذا الاستثمار و كانت النتيجة سلسلة من التشريعات و القوانين كل منها يعدل الآخر أو يكمله بغية الحصول على الأهداف المرجوة.

- قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 افريل 1990: أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي⁽⁴⁾:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي؛
- التخلي نهائيا على شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرارا إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال؛
- قبول الجزائر مبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع طرف الأجنبي؛
- إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي** التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام؛
- إلغاء مجموعة الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 في المائة و 49 ف المائة وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

(1) محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص: 64-65.

(2) قانون رقم 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية رقم 1476، المؤرخ في 19 غشت 1986.

* الشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ممولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

(3) مصطفى بودرامة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد التاسع، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص: 182.

(4) حدة رايس، مروة كرامة، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشرة، ديسمبر 2012، ص: 66.

** تبني مفهوم المقيم و الغير مقيم كما جاء في المادتين 182 و 183 حيث يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون نشاطه الاقتصادي خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل و في بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ويعتبر كل شخص طبيعي أو أجنبي يكون مركز نشاطه في الجزائر منذ سنتين على الأقل.

- **المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993** ⁽¹⁾: جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا ⁽²⁾، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة*، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجنب ⁽³⁾، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إبطار تسوية النزاعات المحتملة.

- **الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها وخصوصيتها** ⁽⁴⁾: يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلا، تتناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكل رأسمال الاجتماعي لها وكيف يتم الاقتناء والتنازل وتركيبية مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، ويضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 17/01 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصوصيتها ⁽⁵⁾.

- **المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002**: المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقروض**: يسمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقروض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

- **المرسومين التنفيذي رقم 356/06 ورقم 357/06 المؤرخين في 09 أكتوبر 2006 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.**

- **المرسوم التنفيذي رقم 08/07: المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدلة بموجب القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/01.**

(1) المرسوم التشريعي رقم (93-12) الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.

(2) فريدة ميزاني، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 3/ 4 ماي 2009، ص: 54.

*إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات.

(3) نفس المرجع، ص: 55.

(4) الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 47.

(5) أمال براهيمية، ظريفة سلامية، "تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-"، جامعة محمد خيضر بسكرة 22/21 نوفمبر 2006، ص: 12: 13.

- الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات⁽¹⁾: المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار وطلب ومنح المزايا ، و يهدف هذا القرار إلى تحديد الوثائق المكونة لملف التصريح و اجراء تقديمه و معالجته.

- قانون المالية التكميلي⁽²⁾: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2010/2014 بالإضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011.

- قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار⁽³⁾: يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات. ويمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب توقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. كما يمنح مزايا للمشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب عمل دائم ،و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

2-3- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و توزيعه الجغرافي و القطاعي:

سعت الجزائر من خلال مجموعة القوانين و التشريعات التي أصدرتها لمحاولة تحقيق النجاح في الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دور النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات ،وعليه سنتناول هذه التطورات خلال 2000-2015.

2-3-1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تذبذبا واضحا و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وحسب الجدول الموالي تتبع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الجدول رقم (2-1): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

(مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2593	2746	2264	2571	1499	1691	1488	-587,3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

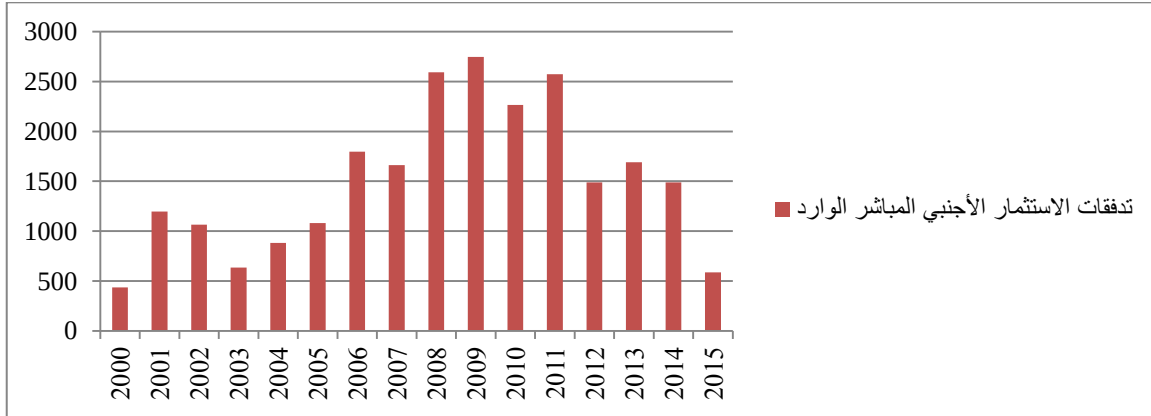
(1) قرار مؤرخ في 18 مارس 2009 ،يحدد مكونات ملف التصريح بالاستثمار و إجراء تقديمه،وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات الجريدة الرسمية ،العدد 31.

(2) الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011. يتضمن قانون المالية التكميلي.

(3) الأمر 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2015، يتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية ،العدد 46.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص: 14.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص: 70.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص: 79.

الشكل رقم (2-2): يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه .

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015) قد شهد فترة مهمة ،حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1196 مليون دولار سنة 2001، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا ،حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03/01 و ما تضمنه من حوافز و ضمانات مقدمه للمستثمر الأجنبي و المحلي ، أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار ويرجع هذا الارتفاع إلى أن الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية و الفرنسية. وبيع رخصة الهاتف النقال للشركة المصرية "ORASCOM" بتاريخ 21 جويلية 2001 و خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار "ISPAT" الهندية.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 634 مليون دولار و يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، رغم هذا الانخفاض إلا انه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا أبن وصلت إلى 882 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية "WATANIYA" مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان اغلب الحوافز الضريبية في جذب بمنحها الأمر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي⁽¹⁾، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها

(1) محمد طالي، "اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسين بن بو علي الشلف، 2009، ص: 325.

الدولة الجزائرية حيث بلغت 2746 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل اثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011⁽¹⁾ لتصنف من بين خمسة دول افريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد شهدت الفترة 2010/2014 تذبذبا في تدفقات الاستثمارات المباشرة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2012 بما يعادل 1499 مليون دولار ، وبالرغم من ذلك فقد صنفت الجزائر كرايع دولة عربية مستقبلية للاستثمارات الأجنبية بقيمة 2.9 مليار دولار و بحصة 6.2% من إجمالي الاستثمارات الوافدة للدول العربية⁽²⁾. و يرجع ذلك إلى الآثار الإيجابية لبرامج دعم النمو الذي ركز معظمه على قطاع البناء ، وعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1484 مليون دولار و هذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)،و التي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 % على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع⁽³⁾، اما في سنة 2014 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتسجل 1488 مليار دولار.

وفي 2015 شهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة ضعيفة بلغت قيمتها 587,3 مليون دولار حسب تقديرات الأونكتاد، وهو ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية. والملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشع، كذلك القوانين والتشريعات المعتمدة، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف. ورغم مساعي الحكومة للتنسيق مع البنك العالمي لتطوير الأعمال والاستثمار، واعتماد مشروع قانون استثمار يرمي إلى تقديم مزايا "نظرية" للمستثمرين، فإن مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع تعدد الهيئات والجهات المتدخلة في سلسلة ومسار الاستثمار، وهو ما ينفر الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة يمكنها الفصل أو الحكم في المنازعات والطعون أو الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين الذين يعانون من

(1) بنك الجزائر، تدخل محافظ الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول " التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 4.

(2) نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات و الشراكة، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية، العدد 29، 2013، ص: 01.

(3) فلة حمدي، مريم حمدي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق"، مجلة الفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص: 342.

بطء الإجراءات ومن غياب رد فعل سريع للمؤسسات المكلفة وغياب المتابعة، فضلا عن غياب العقوبات ضد المسؤولين القائمين على ملفات الاستثمار.

2-3-2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذبا واضحا و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى الجدول التالي يوضح نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة إلى الجزائر:

الجدول رقم (2-2) : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

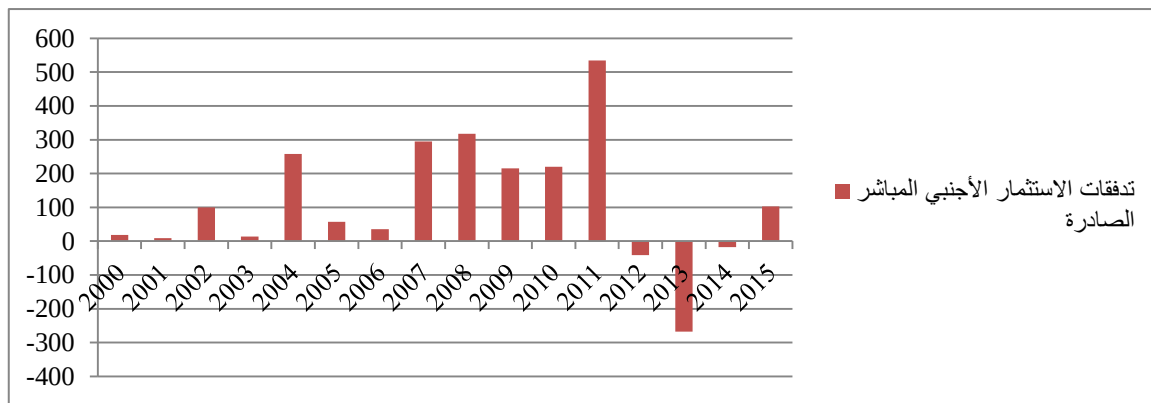
(مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة	18	9	100	14	258	57	35	295
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة	318	215	220	534	-41	-268	-18	103

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.ص: 14.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.ص: 70.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.ص: 79.

الشكل رقم (2-3): يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على : معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر ضعيفة جدا حيث سجلت الجزائر سنة 2005 تدفقات بالسالب للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، لترتفع هذه التدفقات من 34.6 مليون دولار سنة 2006 إلى 295 مليون دولار سنة 2007 أما سنة 2008 حوالي 318 مليون دولار لترجع وتنخفض سنتي 2009 و 2010 لتسجل على التوالي 215 مليون دولار و 221 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية

العالمية، لترجع وترتفع سنة 2011 مسجلة حوالي 534 مليون دولار، وبالتالي نلاحظ أن الجزائر سجلت سنة 2011 أحسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وتنخفض سنة 2012 مسجلة حوالي (41) مليون دولار و في سنة 2013 سجلت (-268) مليون دولار أما في سنة 2015 فقد سجلت الاستثمارات الجزائرية في الخارج حصيلة بحوالي 103 مليون دولار، وهو ما يعكس انكماش نشاط الشركات الجزائرية على رأسها سونطراك التي تمثل أكبر نشاط للاستثمار في الخارج، كذلك تحرير الاقتصاد و خصوصية الأصول الخاصة بالشركات العمومية، كذلك الأزمة التي تعيشها الجزائر كشفت عن إختلالات بنية الاقتصاد، في انتظار إصلاح فعلي لمنظومة تسيير الاقتصاد و إرادة فعلية للقضاء على شبح البيروقراطية و انتشار الفساد.

2-3-3- التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تكمن أهمية التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معرفة أهم الدول المستثمرة ومجالات تركز هذه الاستثمارات.

❖ التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر: تتنوع جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر ما بين الدول الغربية والعربية، إلا أن النسبة الكبيرة من حيث عدد هذه الاستثمارات تعود إلى الدول الغربية، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة إلى الدول العربية خاصة دولتي مصر والكويت، وفيما يلي جدول يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع وقيمتها.

الجدول رقم (2-3): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع وقيمتها خلال الفترة 2015/2002.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	377	898.192	76.709
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	274	563.346	39.939
آسيا	68	119.506	8.607
أمريكا	16	65.636	3,346
الدول العربية	200	1.267.592	37.842
إفريقيا	1	27.799	400
استراليا	1	2.974	264
متعدد الجنسيات	13	89.992	2.086
المجموع	676	2.471.691	129.254

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على : -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015. www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول أن من أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوروبية، حيث قدر عدد المشاريع ب377 مشروع بقيمة 898.192 مليون دينار جزائري تتوزع أغلبها في قطاع المحروقات، يليها الدول العربية ب200 مشروع موزع بالخصوص على قطاع الاتصالات والخدمات وقطاع الأشغال العمومية والصناعات البتروكيمياوية، بغلاف مالي قدره 1.267.592 مليون دينار جزائري، أما الدول الآسيوية فقد اعتبرت كالثالث أهم مستثمر أجنبي في الجزائر حيث قدر عدد المشاريع ب68 مشروع يغطيها غلاف مالي قدره 119.506 مليون دينار جزائري، تليها أمريكا الشمالية والجنوبية بعدد مشاريع قدر ب16 مشروع يغطيها غلاف مالي قدره 65.636 مليون دينار جزائري تتركز أغلبها في قطاع الطاقة.

خلال الفترة ما بين 2003 و ديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية و أجنبية و تشير تقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار و توظف نحو 92 ألف عامل. و الجدول يوضح عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة.

الجدول رقم(2-4): يوضح مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الفترة 2015/2003.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الإجمالي
ع.المشروعات	23	19	45	50	29	75	32	21	27	18	16	13	13	381
ت (م.دولار)	5.046.3	857.2	10.545.3	9.686.6	4.070.1	16.408.2	2.605.1	1.367.4	1.431.6	2.376.6	4.284.6	535.5	749.4	59.964
عدد الوظائف	4.732	3.334	11.049	9.491	5.711	27.305	5.872	3.797	2.565	4.951	7.298	2.130	3.758	91.993
عدد الشركات	22	19	43	45	28	66	28	17	24	17	12	13	13	315

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.ص: 119.

أما فيما يخص أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015، فنجد أن Grupo Ortiz Construction servicios del Mediterraneo (اسبانيا) تأتي في المركز الأول بتدفق تراكمي حوالي 2,209 مليون دولار، تأتي بعدها في المركز الثاني Qatar Petroleum (قطر) بتدفق تراكمي بلغ حوالي 2,000 مليون دولار، أما صاحبة المركز الثالث فكانت TaypaTekstil بتدفق حوالي 900 مليون دولار، تليها Arcelor Mittal (لوكسمبورغ) في المركز الرابع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-5): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة 2011-2015.

أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015				
الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	
Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo	أسبانيا	5	2,209	
Qatar Petroleum (QP)	قطر	1	2,000	
Taypa Tekstil	تركيا	1	900	
ArcelorMittal	لوكسمبورغ	1	837	
Tosyali Holding	تركيا	1	837	
Pretoria Portland Cement (PPC)	جنوب أفريقيا	1	350	
LafargeHolcim	سويسرا	1	277	
Shwe Taung	ميانمار (بورما)	1	160	
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156	
Ooredoo (Qatar Telecom)	قطر	1	150	
Other Companies		73	1,502	
الإجمالي		87	9,378	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان واقتصاد الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص: 119.

❖ **التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين المؤسسات المسؤولة عن رصد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لديها وتوجيهها القطاعي، وفي المقابل فإن البنك الجزائري يهتم فقط بتسجيل حجم الاستثمارات الواردة دون تفصيل في توجيهها القطاعي، ولذلك سوف نعتمد فيما يلي على إحصائيات الوكالة من حيث عدد المشاريع الأجنبية وتوزيعها.

الجدول رقم (2-6): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2002/2012:

عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%	
الزراعة	10	1,48%	3 117	0,13%	528	0,41%
البناء	121	17,90%	98 996	4,01%	21 533	16,66%
الصناعة	386	57,10%	1 681 400	68,03%	71 936	55,65%
الصحة	6	0,89%	13 573	0,55%	2 196	1,70%
النقل	21	3,11%	13 172	0,53%	1 723	1,33%
السياحة	11	1,63%	420 657	17,02%	13 128	10,16%
الخدمات	120	17,75%	151 335	6,12%	16 710	12,93%
الاتصالات	1	0,15%	89 441	3,62%	1 500	1,16%
المجموع	676	100%	2 471 691	100%	129 254	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013. www.andiz.dz

يتضح من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي قد توزع بشكل غير متوازن على عدد قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يسيطر قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من حيث عدد وقيمة المشاريع المنجزة ب 386 مشروع من إجمالي 676 مشروع بقيمة 1.681.400 مليون دينار جزائري يليه قطاع البناء ب 121 مشروع أي ما يعادل

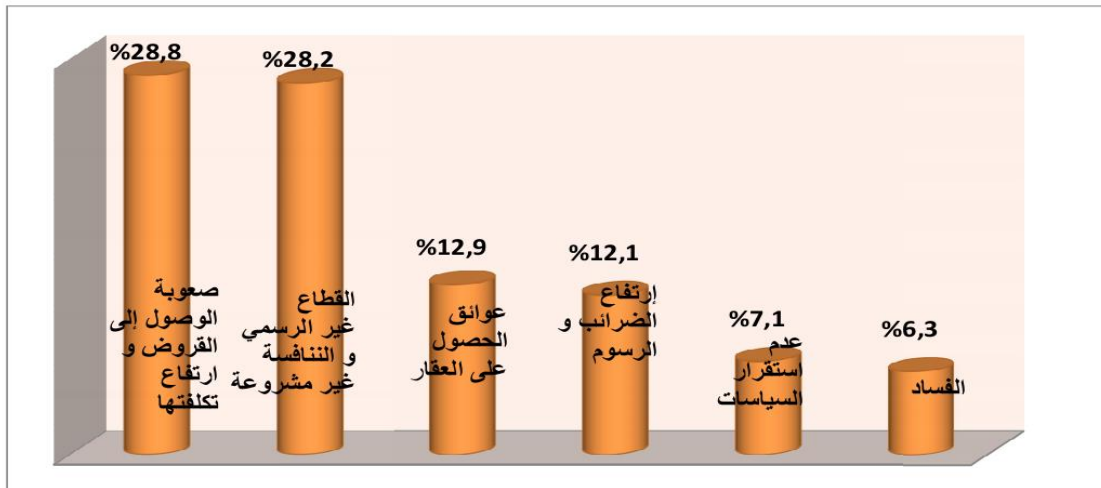
17.90% من إجمالي المشاريع المنجزة، بالإضافة إلى قطاع الخدمات بـ 120 مليار دولار على اعتبار أن هذه القطاعات تتميز بمردودية عالية خاصة الاستثمار في مجال المحروقات (مردودية على المدى القصير).

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلم تحض بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات حيث سجل قطاع النقل نسبة 3.11% من حجم الاستثمار بعدد مشاريع قدرت بـ 21 مشروع أما باقي القطاعات (الصحة، الفلاحة، السياحة) بالرغم من أهميتها لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات 3%، لأنها لا تحقق الربح إلا على المدى الطويل و هو الأمر الذي يتجنبه المستثمر الأجنبي.

3-عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب، وقد أنجز البنك الدولي سنة 2002 دراسة حول مناخ الاستثمار في الجزائر حيث شملت أكثر من 560 مؤسسة على مستوى 09 ولايات و كانت نتائج الدراسة كالتالي:

الشكل (2-4): يوضح عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.



ClimateAssessment, June2002,p9ç Source :World Bank ,Algeria Investment

([http://siteresources.worldbank.org/INT/PSD/Resources/3361951092412588749/Algeria\)ICA-3.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INT/PSD/Resources/3361951092412588749/Algeria)ICA-3.pdf))

من خلال الشكل يتضح أهم العوائق التي تعاني منها البيئة الاستثمارية في الجزائر، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

3-1-المعوقات السياسية والاقتصادية:

-**الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعد أكبر عقبة أمام توافد هذا النوع من الاستثمار ، فمرور الجزائر خلال العشرية الأخيرة بوضعية سياسية و أمنية متردية تميزت بعدم الاستقرار السياسي ، الذي جسده التغيير المستمر في الحكومات* و الوزارات مع تدهور خطير في الوضع الأمني ،مما أدى إلى عزوف كثير من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن دخول السوق الجزائرية ،إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت انفراجا في الوضعية السياسية والأمنية خاصة بعد المصادقة على ميثاق السلم و المصالحة و الذي كان له اثر كبير في توفير الأمن و عودة الاستقرار⁽¹⁾.

- **عدم وجود سوق منافسة:** يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية⁽²⁾:

✓ إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى .

✓ أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب و هذا نظرا لتعقيد الموضوع و تأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة و الاقتصاد الوطني.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات،و هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة و الخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ،لان القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته و علاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذ لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ،ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من

* نجد في الفترة 1990-2010 حوالي عشرة حكومات: حكومة حمروش ،غزالي ،بلعيد عبد السلام ،رضا مالك ،مقداد سيفي ،احمد اويحي ،إسماعيل حمداني ،احمد بن بيتور ،علي بن فليس واحمد اويحي.

(1)دلال بن سميعة ،"تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012/2013 ص: 389.

(2) بولوج بولعيد ،"معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 ،2006، ص ص: 79،81.

مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

✓ أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في و وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف يكون المستقبل الاقتصادي فيه لان تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات و القوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر و التي لا تميز بين المستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي.

✓ و الجانب الآخر الذي اظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية و خاصة القطاع الخاص و عدم تطوره كما لوحظ في كارثة بنك الخليفة و إغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا مناسبا.

✓ منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن نسبة القطاع الموازي في الجزائر مرتفعة جدا و عدم قدرة السلطات العمومية على التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها الاقتصاد الغير رسمي من خلال المنافسة الغير مشروعة معتبر جدا وان المستثمرون الذين يعملون في إطار القانون في الجزائر يعانون وضعاً مزمياً و غير مشجع على الإطلاق.

- **عائق العقار:** من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة⁽¹⁾. كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ، و من أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي⁽²⁾:

✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصص العقار الصناعي و التي تفوق سنة.

✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

(1) نفس الرجوع، نفس الصفحة.

(2) محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق، ص: 66.

✓ أمن المنطقة الصناعية.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ انه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، و ذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في أوت 1983 المتعلق باستصلاح و حيازة الملكية العقارية⁽¹⁾. أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها⁽²⁾:

✓ تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.

✓ الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي و انتشار البناءات الفوضوية بهذه الناطق.

✓ تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث و غياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

✓ تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

3-2-المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

- **الفساد الإداري** : " الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا"⁽³⁾.

أشار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 و الذي ضم أكبر صانعي القرار السياسي و الاقتصادي و ابرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات و المشاريع .

- **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية**: "إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في

(1)علي همال،فاطمة حفيظ،"آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية"،مجلة الاقتصاد والمناجنت ،عدد 4 ،الجزائر ،2005، ص:385.

(2)محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص :67.

(3) بعلوج بولعيد ،مرجع سابق ، ص :82.

- استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لدول النامية ، و الملاحظة أن الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن⁽¹⁾ و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:
- ✓ إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
 - ✓ إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج.
 - ✓ إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
 - ✓ إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزيف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.
 - ✓ إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت و هذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثمارهم.
 - ✓ إن انتشار الرشوة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الربع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.
- 3-3- عوائق قانونية أخرى:** عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية⁽²⁾.
- 3-4- العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية:**
- ✓ التناقض بين البرامج التعليمية و التكوينية المنتهجة و متطلبات السوق، مما اثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية ،الزراعية و الخدماتية .

(1) نفس المرجع ، ص :85.

(2) صالح مفتاح ،دلال بن سميّة ،"واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ،دراسة حالة الجزائر"،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان : 43،44، 2008، ص:125.

✓ نقص فادح في الهياكل و البنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر و منه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة و دون أي قيود أو متاعب في المطارات أو الموانئ و الطرق، و توفير وسائل الاتصال بين الداخل و الخارج و إضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء و المياه و الصرف الصحي ، وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات.

4-آفاق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمميزات لجذب الاستثمارات لا يمكن تجاهلها، إذ تحتوي على العديد من نقاط القوة التي يمكن أن تجعلها من أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية ونذكر منها⁽¹⁾:

4-1- الموقع الجغرافي: المتميز بحيث تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من البلدان الأوروبية وتمثل بوابة إفريقيا وهي تتربع على مساحة تقدر ب 8174123 كيلو متر مربع وتمتد بشرط ساحلي طوله 1200 كلم.

4-2- تنوع الأقاليم المناخية: وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية .

4-3- توفرها على موارد طبيعية مختلفة: حيث تحتوي على ثاني احتياطي عامي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى احتياطها من البترول، الحديد، الفوسفات، النحاس والمعادن الثمينة... الخ.

4-4- توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية: من موانئ، مطارات، طرق مناطق صناعية ووسائل الاتصال الحديثة،

4-5- امتلاكها ثروة بشرية هامة: (أكثر من 70% منها شباب) مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة.

4-6- احتواءها على أكثر من 31 مليون نسمة مع معدل متزايد للنمو الديمغرافي.

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه، غير أن هذه العوامل وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى، وهي ذاتها المؤهلات التي عملت و تعمل الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي⁽²⁾:

✓ الاستقرار السياسي و الأمني و التشريعي؛

✓ الاستقرار الاقتصادي و تحقيق معدلات نمو إيجابية؛

✓ الحوافز الجبائية و الضريبية ؛

(1) بلقاسم مصباح، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر- "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم. علوم التسيير ، 2005/2006، ص:70.

(2) الزين منصوري ، "واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد؟، جامعة الشلف ، ص:147.

✓ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

✓ الشراكة الأورو متوسطة؛

✓ إصلاح القطاع المصرفي و قطاع العدالة.

تبقى سوق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واعدة، فبالإضافة إلى مجموع المشاريع التي استفادت منها الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل السياسة المالية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000-2015

تتم هذه الفترة بقطاع البنية التحتية الاقتصادية وبرامج تدعيم وتشغيل الشباب، واعتبرت السياسة المالية بشكل عام بأنها مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة، وفي ظل هذا الإطار تميزت السياسة المالية في الجزائر بأنها توسعية من خلال نمو الإنفاق الكلي وارتفاع معدلاته، والارتفاع المستمر للإيرادات الكلية جراء استمرار وارتفاع أسعار النفط.⁽¹⁾

1-تحليل النفقات العامة: تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة التوسعية حيث يرتبط الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (2-7) الذي تبين منه أن النفقات في الجزائر متزايدة كأى دولة غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة.⁽²⁾

الجدول رقم (2-7):يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 (مليار دج)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية من	نفقات التسيير من	نفقات التجهيز من
	%BIP	%BIP	%BIP	%BIP	%BIP	%BIP
2000	1178.12	856.19	321.93	28.6	20.76	7.80
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	22.8	8.45
2002	1550.65	1097.72	452.93	34.3	27.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.2	21.40	10.81
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.8	20.38	10.44
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.2	16.50	10.69
2006	2453.01	1437.87	1015.14	29.0	17	12
2007	3108.6	1874.60	1407.26	34.55	19.73	14.81
2008	4191.10	2217.8	1973.3	37.83	20.02	17.82

(1) احمد نصير، مرجع سابق، ص: 261.

(2) العمرية لعجال، محمد يعقوبي، "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05،

ديسمبر، 2015، ص: 204.

19.44	22.98	42.11	1946.3	2300.0	4214.5	2009
15.02	22.09	37.12	1807.9	2659.1	4466.90	2010
13.63	26.78	40.42	1974.4	3879.2	5853.60	2011
15.88	25.05	40.94	1787.9	2820.4	4608.3	2012
15.35	26.17	36.76	2544.2	4335.6	6092.1	2013
16.44	26.59	39.36	2914.7	4714.4	6980.2	2014
20.56	26.31	46.87	3885.8	4972.3	8858.1	2015

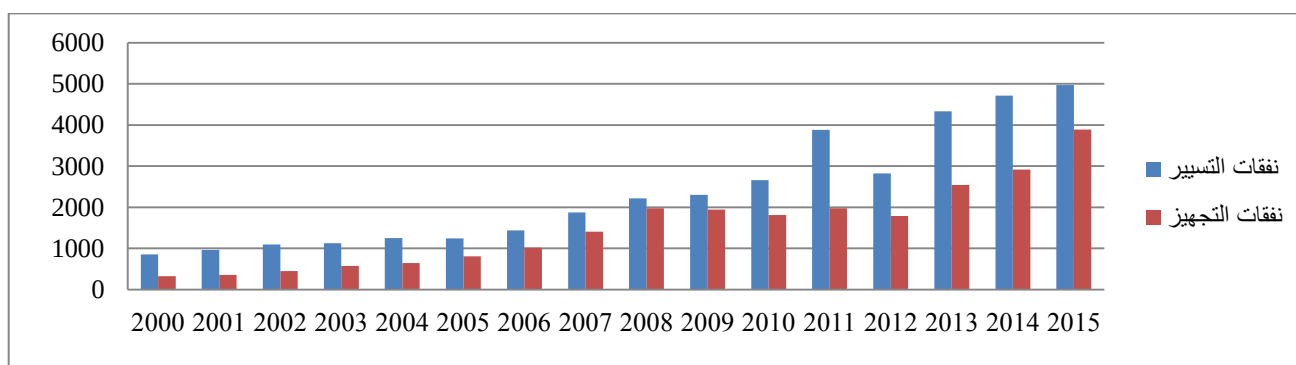
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

-التقرير السنوي: 2012-2015، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.fm.vog.dz

-التقرير السنوي: 2005-2012، بنك الجزائر ، على الموقع: fo airegla.dz

- www.radioalgerie.net/news/ar/article/20141230/24637.html.05/05/2017.h:2.00

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه .

ما يميز هذه الفترة هو الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية، ببرامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 برامج التنمية الفلاحية، وبرنامج إعادة أنجاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس 2003، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، وحققته النفقات العامة الكلية سنة 2005 بمبلغ يقدر بـ 2052.04 مليار دج أي بزيادة قدرها 873.92 مليار دج، كما تمثل نسبة 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتحقق نسبة 16.50% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، أي بانخفاض قدره 4.26%.

ولقد قررت السلطات الجزائرية منذ بداية سنة 2005 عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، إن الجزائر ترصد الآن إمكانيات ضخمة لإنعاش تنميتها الاقتصادية، فإلى غاية سنة 2009 تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب

والبرنامج الخاص بالهضاب العليا⁽¹⁾، وتأتي هذه البرامج لتعزيز المكاسب المحققة خلال الفترة 2000-2003 حيث استثمرت الدولة قرابة 30 مليار دولار من الأموال العمومية .

وتميزت سنة 2012 بارتفاع الإنفاق الكلي وبمعدلات مرتفعة نسبيا حيث انتقلت من 4214.5 مليار دج في سنة 2009 إلى 4608.3 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة قدرها 393.8 مليار دج.

1-1- تطور نفقات التسيير: خلال الفترة 2000-2003 ارتفع حجم نفقات التسيير من 856.19 مليار دج سنة 2000 إلى 1122.76 مليار دج في سنة 2003 أي زادت بنسبة 31.13%، مقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقلت من 20.76% إلى 21.40% في سنة 2003، وقد نتج عن هذا النمو أساسا عن:⁽²⁾

- الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية (+40%).

- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيما فونال (+100%).

- ارتفاع فرع التحويلات الأخرى.

ولقد استمرت في الارتفاع سنة 2004 حيث بلغت 1251.06 مليار دج لتتخفص سنة 2005 إلى 1245.13 مليار دج، أي انخفاض بنسبة 0.47%، لترتفع سنة 2006 إلى 1437.87 مليار دج. وخلال سنة 2015 بلغت نفقات التسيير 4972.3 مليار دج، والتي تمثل 26.31% من الناتج الداخلي الخام، ونتج عن هذا النمو أساسا عن ارتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير بـ 6.3% في سنة 2006 كما ارتفعت منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم، التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 6.3% من نفقات التسيير*، بنسبة 14% و 21.8% على التوالي سنة 2006، أما النفقات الجارية فقد عرفت نفقاتها أعلى معدل نمو في سنة 2006، لتحقيق مقدار 739.1 مليار دج، مما أدى إلى ارتفاع حصتها من نفقات التسيير⁽³⁾.

1-2- تطور نفقات التجهيز: الملاحظ من الجدول أن نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2009 قد نمت بصورة مذهلة، حيث انتقلت من 321.93 مليار دج سنة 2000 إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقلت من 7.80% إلى 19.44% خلال سنة 2009، إلا أنها انخفضت سنة 2010 لتحقيق 1807.9 مليار دج، إلا أنها ارتفعت سنة 2011 لتحقيق 1974.4 مليار دج، والتي مثلت 13.63% من

(1) نفس المرجع، ص: 262.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003"، الدورة العامة: 24، جوان

2004، ص: 112.

* ان السبب الرئيسي لارتفاع نفقات التسيير هو الارتفاع الكبير في التحويلات الجارية.

(3) بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2006"، التقرير السنوي لسنة 2006"، الرويبة، الجزائر، ص: 96.

الناتج الداخلي الخام إلا أنها انخفضت سنة 2012 لتحقيق 1787.9 مليار دج بانخفاض قدره 186.5 مليار دج والتي مثلت بـ 15.88% من الناتج الداخلي الخام. وارتفعت سنة 2013 لتحقيق 2544.2 مليار دج والتي مثلت بـ 15.35% من الناتج الداخلي الخام واستمرت في الارتفاع إلى سنة 2015 وحقت 3885.8 مليار دج والتي مثلت 20.56% من الناتج الداخلي الخام.

2- تحليل الإيرادات العامة:

ما يميز هذه الفترة هو الارتفاع المستمر للإيرادات الكلية واعتمدها على الجباية البترولية. والجدول الموالي يبين تطور الإيرادات العامة في الفترة 2015-2000.

الجدول رقم (2-8): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2000

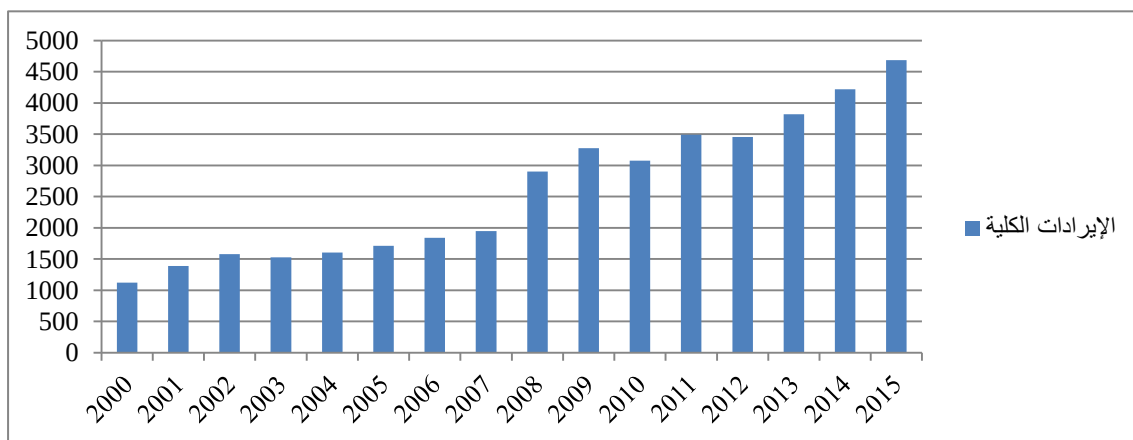
(مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية
	من BIP %	من BIP %	من BIP %		من BIP %	من BIP %
2000	1124.93	720	404.93	27.30	17.46	9.82
2001	1389.74	840.60	549.14	32.90	19.88	12.99
2002	1576.74	916.40	660.29	34.9	20.26	14.60
2003	1525.55	836.06	689.86	29.1	15.93	13.13
2004	1606.40	862.20	744.2	26.2	14.04	12.10
2005	1713.99	899	814.99	22.7	11.91	10.78
2006	1841.93	916	925.92	21.8	10.82	10.87
2007	1949.10	1890.61	898.71	20.81	19.19	9.5
2008	2902.4	1715.4	1187	26.20	15.48	10.72
2009	3275.3	1927.0	1348.3	32.73	19.25	13.47
2010	3074.6	1501.7	1315.8	25.54	12.47	10.93
2011	3489.8	1529.4	1960.4	24.09	10.56	13.54
2012	3455.6	1561.6	1874	22.66	13.87	12.42
2013	3820	1615.9	2204.1	23.05	9.75	13.30
2014	4218.18	1577.73	2640.45	23.78	8.90	14.89
2015	4684.6	1722.9	2961.7	24.79	9.12	15.67

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- التقرير السنوي: 2012-2015، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.fm.vog.dz
- التقرير السنوي: 2005-2012، بنك الجزائر، على الموقع: www.knabfoairegla.dz
- www.radioalgerie.net/news/ar/article/20141230/24637.html.05/05/2017.h:2.00

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2015.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه .

عرفت أسعار النفط ارتفاعا مستمرا وبشكل كبير منذ سنة 2000، وهذا ما أدى إلى تدفق موارد هائلة إلى داخل الاقتصاد الوطني انعكست على الجوانب المختلفة للاقتصاد، بحيث نمت الصادرات النفطية بنسبة 40% خلال الفترة 2000-2007⁽¹⁾، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع الإيرادات العامة والتي تضاعفت خلال الفترة بـ 3.88 مرة فقد بلغت سنة 2012 3455.6 مليار دج بينما كانت لا تتجاوز 1124.93 مليار دج سنة 2000 كما ارتفعت نسبة الإيرادات العامة خلال الفترة بـ 86.8% بين 2003 و 2007 ولقد ساهمت الإيرادات النفطية (البترولية) في هذا الارتفاع بنسبة 84.4%⁽²⁾، كما أنها مثلت نسبة 27.3% من الناتج الداخلي الخام، ثم انتقلت سنة 2003 إلى 29.1% ثم إلى 21.8% سنة 2006 من الناتج الداخلي الخام، وترتبط هذه النسبة بارتفاع حصة القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام.

وخلال الفترة 2008-2015 ارتفعت الإيرادات العامة لتحقيق سنة 2015 إلى 4684.6 مليار دج بعد أن كانت سنة 2008 بقيمة 2902.4 مليار دج .

2-1- تطور الجباية البترولية: تمثل الجباية البترولية المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية، وقد بلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الإيرادات نحو 60% سنويا خلال السنوات الأخيرة.

عرفت الجباية البترولية خلال الفترة ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 1561.6 مليار دج ، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقلت من 17.46% إلى 9.12% سنتي 2000 و 2015 والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات البترولية انخفضت سنة 2003 لتحقيق 836.06 مليار دج ، وبلغت نسبة

(1)Daniel salano, algerie, construire l'avenir, revue, le moci, N1706, Alger, juin, 2005, p: 07

(2)احمد نصير، مرجع سابق، ص: 263.

مساهمتها في الناتج الداخلي الخام 15.93% وهي أقل مقارنة بسنة 2002 والتي حققت 20.26%، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت بسبب آثار تراجع أسعار النفط الخام العالمي، لترتفع سنة 2004 حيث قدرت بـ 862.20 مليار دج بمعدل برميل النفط الخام حيث انتقل من 29 دولار إلى 38.7 دولار⁽¹⁾، واستمرت الجباية البترولية في الارتفاع حيث بلغت 1890.91 مليار دج في سنة 2007 مقابل 916.00 مليار دج سنة 2006، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقلت من 19.19% في سنة 2007 مقابل 10.82%، أما في سنة 2008 فانخفضت لتحقيق 1715.4 مليار دج بمقدار 175.21 مليار دج إلا أنها ارتفعت سنة 2009 بمقدار 1927 مليار دج أي ما يمثل 19.25% من الناتج الداخلي الخام، وخلال سنة 2010 انخفض بنسبة كبيرة لتحقيق 1501.7 مليار دج إلا أنها ارتفعت في السنوات الموالية 2011 و 2012 بمقدار 1529.4 و 1561.6 على التوالي .

2-1- تطور الجباية العادية:

لقد استمرت الجباية العادية بالارتفاع خلال الفترة حيث بلغت 404.93 مليار دج سنة 2000 لتحقيق سنة 2002 قيمة تقدر بـ 660.29 مليار دج، أي زيادة بنسبة 38.16%، وتساهم في الناتج المحلي الخام 14.60% سنة 2002، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع الضريبة على الدخل الإجمالي ومعدل الرسم على القيمة المضافة المفروض على الواردات والحقوق الجمركية.

وخلال الفترة 2003-2015 استمر ارتفاع الجباية العادية حيث انتقلت من 689.86 مليار دج في سنة 2003 إلى 2961.7 مليار دج سنة 2015، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقلت من 13.13% في سنة 2003 إلى 15.67% سنة 2015 وقد توافقت هذه النتائج، مع آخر الجهود المبذولة في مجال تحصيل الضريبة على المحروقات من أجل الحد من هشاشة المالية أمام الصدمات الخارجية وتم تدعيم هذه الجهود بتدابير هيكلية هامة⁽²⁾:

- إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى المديرية العامة للضرائب حيث تسمح إجراءات عملها بتحقيق معدل أكبر للتحصيل الضريبي.
- وضع هياكل جديدة مثل المراكز الضريبية.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات في مجال الطاقة والنفط للدول العربية"، الكويت، 2011، ص: 98.

(2) بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2006، التقرير السنوي لسنة 2006"، مرجع سابق، ص: 90.

- تأسيس ضريبة جديدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة والتي تعوض مجموع الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة) المسدد من طرف صغار التجار ومؤدي الخدمات، الأمر الذي يسهل دفع وتحصيل الضرائب على نطاق واسع.
- وخلال الفترة 2000-2015 نلاحظ أن الزيادة في جانب الإيرادات الكلية بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية، وأدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، وهذا ما دفع إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000*.
- ولعل السؤال الذي يتبادر في أذهاننا هنا: ماهي الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق؟ وهل حقق هذا الصندوق الأهداف المسطرة له؟ للإجابة عن هذه التساؤلات سنوردها في العناصر التالية:

❖ صندوق ضبط الإيرادات الجزائري RRF**

تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات الجزائري FRR بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، في المادة رقم 10 والتي نصت على مايلي⁽¹⁾: (يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302" بعنوان صندوق ضبط الموارد") ويقيد في هذا الحساب:

- جانب أو باب الإيرادات: ويتكون هذا الجانب من الآتي:
- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.
- جانب أو باب النفقات: ويتكون هذا الجانب من الآتي :***
- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

*يعرف هذا الصندوق في الكويت بصندوق الأجيال المستقبلية وهو أقدم هذه الصناديق أنشئ سنة 1967، في سلطنة عمان يعزف بصندوق الاحتياطي العام أنشئ سنة 1980 واقتداء بالدول النفطية الأخرى والاستفادة من تجارب الماضي خصوصا (انحيار أسعار النفط سنة 1986)، أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر لعزل الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة.

** fond de regulation des recettes

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص: 04.

*** إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب (تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم).

ولقد مر الصندوق بعدة محطات تاريخية منذ إنشائه سنة 2000 تمثلت بتلك المراسيم التي تحدثت في كل مرة تعديلات عليه فيما يخص مكوناته وكيفية تسييره وهذه المراسيم تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- مرسوم رقم 67-02 الصادر بتاريخ 2002-06-06 والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد"
- قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 2002-06-16 للسيد وزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسوبة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 "صندوق ضبط الموارد".
- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 2002-06-18 والتي تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 67-02 والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد.
- قانون المالية لسنة 2004، والذي شمل فيه تعديل متعلق بمصدر تمويل الصندوق وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية، وذلك وفق ما نصت عليه المادة 66 من قانون 22-23 الصادر بتاريخ 2003-12-28⁽²⁾.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2006، تم فيه تعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي:
(تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج)⁽³⁾.
- نوع الصندوق: يمكن أن نصنف صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى⁽⁴⁾:
- صندوق سيادي محلي وهذا وفقا لمعايير مجال عمل الصندوق.
- صندوق نفطي وهذا وفقا لمصادر دخل الصندوق.
- صندوق ادخار وهذا وفقا لوظيفة الصندوق.
- صندوق حكومي وهذا وفقا لدرجة استقلالية الصندوق.
كما أن صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص.

(1) نبيل بوفليح، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، سنة؟، ص: 242.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص: 28.

(3) نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: "فعالية صندوق ضبط الموارد لوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العالم الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/08/2008، ص: 7.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

أهم ما يميز الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان)⁽¹⁾.

3- الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهو ما يسمى برصيد الميزانية ويمثل في حالتي الفائض (وذلك عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة) والعجز (وذلك عندما تكون الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة). وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{الموازنة العامة} = \text{الإيرادات الكلية} - \text{النفقات الكلية}$$

الجدول رقم (2-9) : يوضح تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2015

(مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	الموازنة العامة
2000	1124.93	1178.12	53.19-
2001	1389.74	1321.03	68.71
2002	1576.74	1550.65	26.09
2003	1525.55	1690.18	164.63-
2004	1606.40	1891.77	285.37-
2005	1713.99	2052.04	338.05-
2006	1841.93	2453.01	611.08-
2007	1949.10	3108.6	1159.5-
2008	2902.4	4191.10	1288.7 -
2009	3275.3	4214.5	239.2 -
2010	3074.6	4466.90	1392.3 -
2011	3489.8	5853.60	2363.8 -
2012	3455.6	4608.3	1152.7 -
2013	3820	6092.1	2272.1 -
2014	4218.18	6980.2	2762 -
2015	4684.6	8858.1	4173.5 -

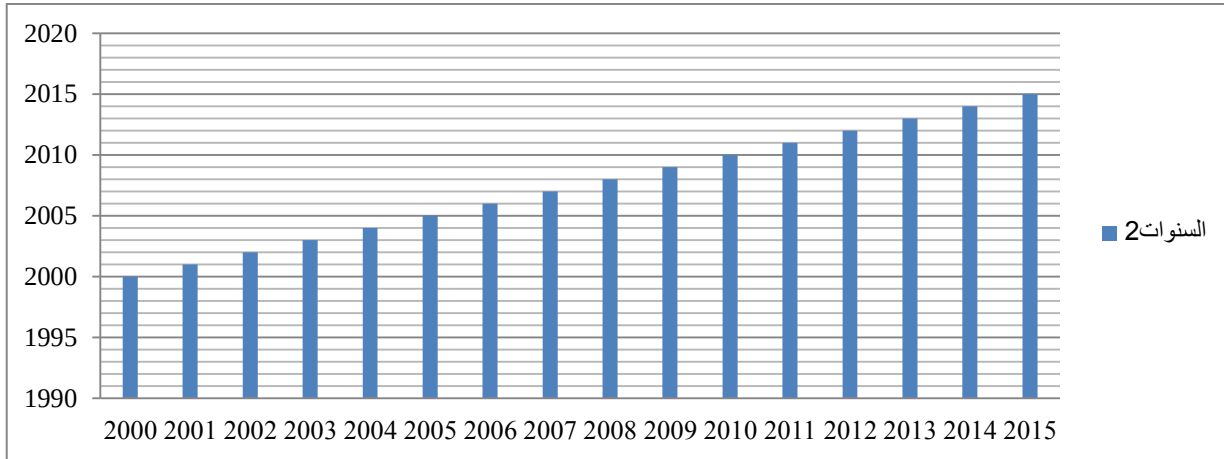
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

معلومات الجدول (7-2).

معلومات الجدول (8-2).

(1) نفس المرجع، ص: 8.

الشكل رقم (2-7): يوضح تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه .

تفسر النتائج من خلال الجدول أعلاه أن هناك فائض في الموازنة العامة إلا في سنتي 2001 و2002 ، أما في السنوات الأخرى ككل نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة في حالة عجز، يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات الكلية أكبر من الإيرادات الكلية، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز مقصودا "أداة من أدوات السياسة المالية"، أو غير مقصود "سببه قصور الدولة في تحصيلها لبعض الضرائب".

لقد كانت مشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة بعد أزمة 1986، وكانت من أهم النقاط المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر ومناقشة نتائجها

في هذا المبحث سنعرض النتائج المتحصل عليها، وكذلك سنحاول الاستفادة قدر المستطاع من الأساليب الرياضية و الإحصائية التي توفرها نظرية الاقتصاد في نمذجة العلاقة بين السياسة المالية (النفقات العامة، الإيرادات العامة) بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكتابتها في شكل معادلة تسمح بتفسير طبيعة و قوة هذه العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الأول: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر

سنطرق في هذا المطلب إلى النقاط التالية

1- نموذج الدراسة

من اجل بناء نموذج قياسي لدراسة اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وجب معطيات لهذه المتغيرات ، وتم اعتماد على مجموعة مختلفة من المعطيات و المصادر من بينها بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء ، كذا البنك الدولي، وتم اختيار فترة الدراسة من 2000-2015 لأنها المدة التي عرفت فيها الجزائر البرامج التنموية، كالمخطط الثلاثي 2000-2004 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، (قد كانت نتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة و ارتفاع مستوى الفقر)، و المخطط الخماسي الأول 2005-2009 ويسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو (و قد جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004)، ثم الخماسي الثاني 2010-2014 و يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (يدخل ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد، و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات ، ومخطط توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

1-1- أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1-1- تقدير النموذج

سنحاول اقتراح نموذج قياسي انحداري ، لاختبار مدى تأثير متغير النفقات العامة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديد العلاقة بينهما، حيث يتكون نموذج الانحدار من معادلة واحدة في هذه الحالة و يمكن تحديد النموذج وفق العلاقة التالية :

$$INV_t: f(DEP_t) \dots \dots \dots (1 - 2)$$

حيث أن :

INV : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

DEP : تمثل النفقات العامة بما فيها نفقات التسيير CP و نفقات التجهيز FT.

و يمكن صياغة النموذج كما يلي :

$$INV_t = \beta_0 + \beta_1 DEP_t + \varepsilon_i \dots\dots\dots(2-2)$$

حيث أن :

β_0 : تمثل نسبة تأثير المتغيرات التفسيرية كاستقرار السياسي و الأمني ،درجة ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري بالجزائر ،البنية التحتية للاقتصاد الجزائري و الجانب القانوني و التشريعي.

β_1 : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة تغير النفقات العامة بـ1%.

ε_i : تمثل الخطأ أو المتغير العشوائي(عنصر الاضطراب).

باستعمال برنامج Eviews9 في تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ،من اجل الحصول

على المعلمتين β_0 و β_1 ، و نتائج تقدير المعادلة رقم (2-2) يكون وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2-8): يوضح تقدير المعادلة رقم (2-2)

Dependent Variable: INV				
Method: Least Squares				
Date: 20/05/17 Time: 13:10				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.853226	0.496628	-1.718038	0.1078
DEP	3.048445	1.379717	2.209471	0.0443
R-squared	0.258544	Mean dependent var		0.231716
Adjusted R-squared	0.205583	S.D. dependent var		0.333357
S.E. of regression	0.297122	Akaike info criterion		0.527119
Sum squared resid	1.235939	Schwarz criterion		0.623693
Log likelihood	-2.216956	Hannan-Quinn criter.		0.532065
F-statistic	4.881760	Durbin-Watson stat		1.571055
Prob(F-statistic)	0.044306			

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 9

وفقا لمخرجات برنامج Eviews9 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي وفقا لإحصائيات متغير النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000-2015.

$$INV = -0,853 + 3,204 DEP$$

$$S_E \quad (0,49) \quad (1,37)$$

$$R^2 = 0.25 \quad , \quad \bar{R}^2 = 0,20 \quad , \quad F_s = 4.88 \quad , \quad n = 16 \quad , \quad DW = 1.57$$

$$F_t = 4.60 \quad , \quad T_t = 2.145 \quad , \quad d1 = 0.98 \quad , \quad d2 = 1.54$$

1-1-2-تقييم النموذج القياسي:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر و الخاص بمتغير النفقات العامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من منطق النظرية الاقتصادية (والتي تفيد بأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تخفيض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعود إلى انحصار الإيرادات النفطية). ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية وكذلك القياسية :

• الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: من خلال النموذج نلاحظ ما يلي :

بالنسبة لمعامل النفقات العامة، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع والنفقات العامة كمتغير مفسر وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بحيث إذا تغيرت النفقات بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي سيرتفع بـ 3,20 وحدة، إذا معامل النفقات العامة له معنوية اقتصادية.

• الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر: عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار يتم الأخذ بمجموعة من المعايير

القياسية وأخرى إحصائية، و سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر.

- اختبار المعنوية الفردية للمعالم:

اختبار معنوية β_0 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0, \beta_0=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_0, \beta_0 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n - k$ حيث $K=2$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t الجدولة تساوي $T_t=2,145$ وهي أكبر من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|1,71| = T_{c; b0}$ ومنه فإننا نقبل الفرضية H_0 ونقر بعدم معنوية معلمة الثابت .

اختبار معنوية β_1 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_1, \beta_1=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_1, \beta_1 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n-k$ حيث $K=2$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t المجدولة تساوي $T_t=2,145$ وهي أقل من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|2,20| = T_{c;b1}$ ومنه فإننا نرفض الفرضية H_0 ونقر بمعنوية معلمة النفقات العامة .

- اختبار المعنوية الكلية للمعالم:

اختبار فيشر: نعلم الفرضية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_k = 0 \text{ المعالم غير معنويتين} \\ H_1: \exists \hat{\beta}_i \neq 0, \forall i, 1 \leq k \text{ معلمة واحدة على الأقل معنوية} \end{array} \right.$$

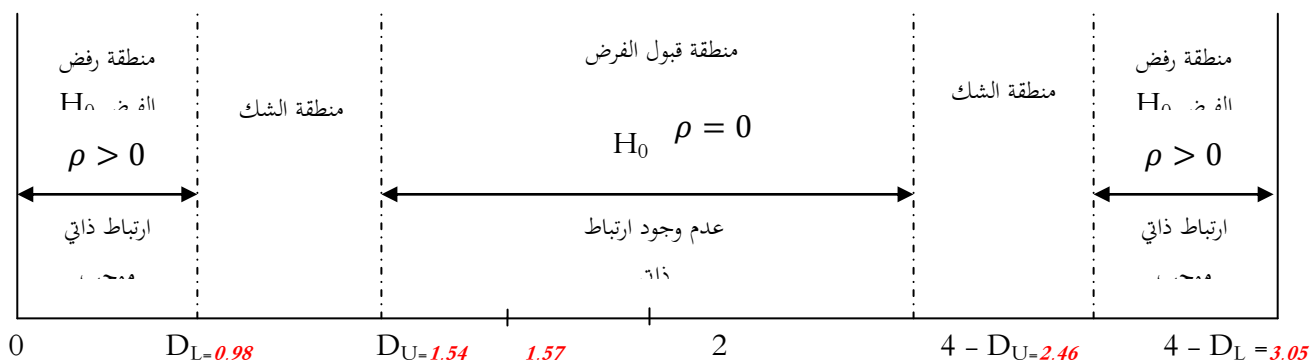
عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة حرية قدرها $n-k$ نجد إحصائية فيشر المجدولة: $F_t=4,60$ وهي أقل من إحصائية فيشر المحسوبة والتي تساوي: $F_c=4,88$ ومنه فإننا نرفض الفرضية H_0 وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

• معامل التحديد R^2 :

يتبين من خلال معامل التحديد الذي بلغ $R^2=0,25$ والذي يعتبر مقياسا لجودة توفيق النموذج، وهذا يعني أن نسبة التغيرات المشروحة (المفسرة) بواسطة هذا النموذج المقدّر هي أقل من 50% (وهي نسبة غير جيدة في الحالات العملية)، ما يعني أن 25% من التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجة عن التأثير الذي تمارسه النفقات العامة و الباقي مُفسّر لعوامل أخرى وعليه النموذج غير مقبول إحصائيا .

بالإضافة إلى هذا نلاحظ من خلال الجدول المخرجات أن قيمة $DW=1,57$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي $(DW > R^2)$ وهذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا. وبما أن قيمة $DW=1,57$ والتي تقترب من 02 وهو ما يدل تماما على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

الشكل رقم: (2-9) اختبار DW



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج التقدير

1-2- أثر الإيرادات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-2-1 تقدير النموذج

سنحاول اقتراح نموذج قياسي انحداري، لاختبار مدى تأثير متغير الإيرادات العامة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديد العلاقة بينهما، حيث يتكون نموذج الانحدار من معادلة واحدة في هذه الحالة و يمكن تحديد النموذج وفق العلاقة التالية :

$$INV_t: f(REP_t) \dots \dots \dots (3 - 2)$$

حيث أن :

INV : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

REP : تمثل الإيرادات العامة بما فيها الجباية البترولية RP و الجباية العادية RN.

و يمكن صياغة النموذج كما يلي :

$$INV_t = \beta_0 + \beta_1 REP_t + \varepsilon_i \dots \dots \dots (4-2)$$

حيث أن :

β_0 : تمثل نسبة تأثير المتغيرات التفسيرية كاستقرار السياسي و الأمني، درجة ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ

الاستثماري بالجزائر، البنية التحتية للاقتصاد الجزائري و الجانب القانوني و التشريعي.

β_1 : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة تغير الإيرادات العامة بـ 1%.

ε_i : تمثل الخطأ أو المتغير العشوائي (عنصر الاضطراب).

باستعمال برنامج Eviews9 في تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، من اجل الحصول

على المعلمتين β_0 و β_1 ، و نتائج تقدير المعادلة رقم (3-2) يكون وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2-10): يوضح تقدير المعادلة رقم (2-4)

Dependent Variable: INV				
Method: Least Squares				
Date: 20/05/17 Time: 14:10				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.886397	0.561729	1.577978	0.1369
REP	-2.419144	2.053285	-1.178182	0.2584
R-squared	0.190205	Mean dependent var		0.231716
Adjusted R-squared	0.125221	S.D. dependent var		0.333357
S.E. of regression	0.329127	Akaike info criterion		0.731721
Sum squared resid	1.516541	Schwarz criterion		0.828294
Log likelihood	-3.853764	Hannan-Quinn criter.		0.736666
F-statistic	1.388113	Durbin-Watson stat		1.554036
Prob(F-statistic)	0.258363			

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 9

وفقا لمخرجات برنامج Eviews9 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي وفقا لإحصائيات متغير النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000-2015.

$$INV = 0,886 - 2,41 REP$$

$$S_E \quad (0,56) \quad (-2,053)$$

$$R^2 = 0.19, \quad \bar{R}^2 = 0.12, \quad Fs = 1.38, \quad n = 16, \quad DW = 1.55$$

$$Ft = 4.60, \quad Tt = 2.145, \quad d1 = 0.98, \quad d2 = 1.54$$

1-2-2- تقييم النموذج القياسي:

- الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: من خلال النموذج نلاحظ ما يلي :

بالنسبة لمعامل الإيرادات العامة، نلاحظ أن إشارته سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع و الإيرادات العامة كمتغير مفسر وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الإيرادات العامة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي سينخفض بـ 2,75 وحدة، إذا معامل الإيرادات العامة له معنوية اقتصادية.

• الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

- اختبار المعنوية الفردية للمعالم:

اختبار معنوية β_0 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0, \beta_0=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_0, \beta_0 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n - k$ حيث $K=2$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t الجدولة تساوي $T_t=2,145$ وهي أكبر من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|1,57| = T_{c;b0}$ ومنه فإننا نقبل الفرضية H_0 ونقر بعدم معنوية معلمة الثابت .

اختبار معنوية β_1 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_1, \beta_1=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_1, \beta_1 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n - k$ حيث $K=2$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t الجدولة تساوي $T_t=2,145$ وهي أكبر من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|1,17| = T_{c;b1}$ ومنه فإننا نقبل الفرضية H_0 ونقر بعدم معنوية معلمة الإيرادات العامة .

- اختبار المعنوية الكلية للمعالم:

اختبار فيشر: نعلم الفرضية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_k = 0 \text{ المعالم غير معنويتين} \\ H_1: \exists \hat{\beta}_i \neq 0, \forall i; 1.k \text{ معلمة واحدة على الأقل معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية قدرها $n - k$ و $k - 1$ نجد إحصائية فيشر الجدولة: $F_t=4,60$ وهي أكبر من إحصائية فيشر المحسوبة والتي تساوي: $F_c=1,38$ ومنه فإننا نقبل الفرضية H_0 وهذا يدل على عدم جودة النموذج ككل.

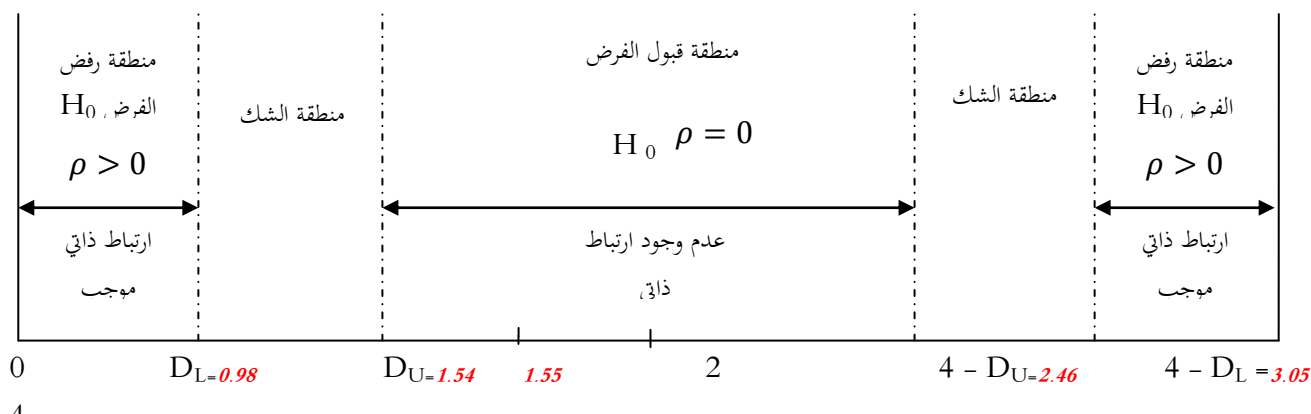
• معامل التحديد R^2 :

يتبين من خلال معامل التحديد الذي بلغ $R^2=0,19$ والذي يعتبر مقياسا لجودة توفيق النموذج، و هذا يعني أن نسبة التغيرات المشروحة (المفسرة) بواسطة هذا النموذج المقدر هي أقل من 50% (وهي نسبة غير جيدة

في الحالات العملية)، ما يعني أن 19 % من التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجة عن التأثير الذي تمارسه الإيرادات العامة و الباقي مُفسّر لعوامل آخر وعليه النموذج غير مقبول إحصائيا .

بالإضافة إلى هذا نلاحظ من خلال الجدول المخرجات أن قيمة $DW=1,55$ و هي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي $(DW > R^2)$ وهذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا. وبما أن قيمة $DW=1,55$ و التي تقترب من 02 وهو ما يدل تماما على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

الشكل رقم: (11-2) اختبار DW



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج التقدير

3-1- أثر متغيرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-3-1- تقدير النموذج

سنقترح نموذج قياسي انحداري، لاختيار مدى تأثير و تداخل متغيرات السياسة المالية (DEP, REP) مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديد العلاقة بينهما، حيث يتكون نموذج الانحدار من معادلة واحدة في هذه الحالة و يمكن تحديد النموذج وفق العلاقة التالية :

$$INV_t: f(DEP_t, REP_t) \dots \dots \dots (5-2)$$

حيث أن :

INV : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

DEP : تمثل النفقات العامة بما فيها نفقات التسيير CP و نفقات التجهيز FT.

REP : تمثل الإيرادات العامة بما فيها الجباية البترولية RP و الجباية العادية RN.

و يمكن صياغة النموذج كما يلي :

$$INV_t = \beta_0 + \beta_1 DEP_t + \beta_2 REP_t + \varepsilon_i \dots \dots \dots (6-2)$$

حيث أن :

β_0 : تمثل نسبة تأثير المتغيرات التفسيرية كاستقرار السياسي و الأمني، درجة ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري بالجزائر، البنية التحتية للاقتصاد الجزائري و الجانب القانوني و التشريعي.

β_1 : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة تغير النفقات العامة بـ 1%.

β_2 : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة تغير الإيرادات العامة بـ 1%.

ε_i : تمثل الخطأ أو المتغير العشوائي (عنصر الاضطراب).

باستعمال برنامج Eviews9 في تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، من اجل الحصول

على المعلمتين β_0 و β_1 ، و نتائج تقدير المعادلة رقم (2-2) يكون وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2-12) تقدير المعادلة رقم (2-6)

Dependent Variable: INV				
Method: Least Squares				
Date: 20/05/17 Time: 14:43				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.164414	0.648032	-0.253712	0.8037
DEP	3.208854	1.318675	2.433393	0.0301
REP	-2.756218	1.771611	-1.555770	0.1438
R-squared	0.374924	Mean dependent var	0.231716	
Adjusted R-squared	0.278759	S.D. dependent var	0.333357	
S.E. of regression	0.283107	Akaike info criterion	0.481376	
Sum squared resid	1.041944	Schwarz criterion	0.626237	
Log likelihood	-0.851010	Hannan-Quinn criter.	0.488794	
F-statistic	3.898738	Durbin-Watson stat	1.763760	
Prob(F-statistic)	0.047159			

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 9

وفقا لمخرجات برنامج Eviews9 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي وفقا لإحصائيات متغيرات السياسة المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000-2015.

$$INV = -0,1644 + 3,208 DEP - 2,756 REP$$

$$S_e \quad (0,64) \quad (1,31) \quad (1,77)$$

$$R^2 = 0.37, \quad \bar{R}^2 = 0.27, \quad Fs = 3.89, \quad n = 16, \quad DW = 1.76$$

$$Ft = 4.60, \quad Tt = 2.145, \quad d1 = 0.86, \quad d2 = 1.73$$

1-3-2- تقييم النموذج القياسي:

- الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: من خلال النموذج نلاحظ ما يلي :

بالنسبة لمعامل النفقات العامة، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع والنفقات العامة كمتغير مفسر وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بحيث إذا تغيرت النفقات بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي سيرتفع بـ 3,20 وحدة، إذا معامل النفقات العامة له معنوية اقتصادية.

لنسبة لمعامل الإيرادات العامة، نلاحظ أن إشارته سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع و الإيرادات العامة كمتغير مفسر وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الإيرادات العامة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي سينخفض بـ 2,75 وحدة، إذا معامل الإيرادات العامة له معنوية اقتصادية.

- الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

- اختبار المعنوية الفردية للمعالم:

اختبار معنوية β_0 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0, \beta_0=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_0, \beta_0 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n - k$ حيث $K=3$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t الجدولة تساوي $T_t=2,16$ وهي أكبر من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|0,25| = T_{c; b0}$ ومنه فإننا نقبل الفرضية H_0 ونقر بعدم معنوية معلمة الثابت .

اختبار معنوية β_1 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_1, \beta_1=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_1, \beta_1 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n - k$ حيث $K=3$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t الجدولة تساوي $T_t=2,16$ وهي أقل من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|2,43| = T_{c; b1}$ ومنه فإننا نرفض الفرضية H_0 ونقر بمعنوية معلمة النفقات العامة .

اختبار معنوية β_2 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_2, \beta_2=0 \text{ غير معنوية} \\ H_1: \beta_2, \beta_2 \neq 0 \text{ معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ودرجة حرية $n - k$ حيث $K=3$ نجد أن إحصائية ستودنت T_t المجدولة تساوي $T_t=2,16$ وهي أكبر من إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة $|1,55| = T_{c; b2}$ ومنه فإننا نقبل الفرضية H_0 ونقر بعدم معنوية معلمة الإيرادات العامة .

- اختبار المعنوية الكلية للمعالم:

اختبار فيشر: نعلم الفرضية التالية:

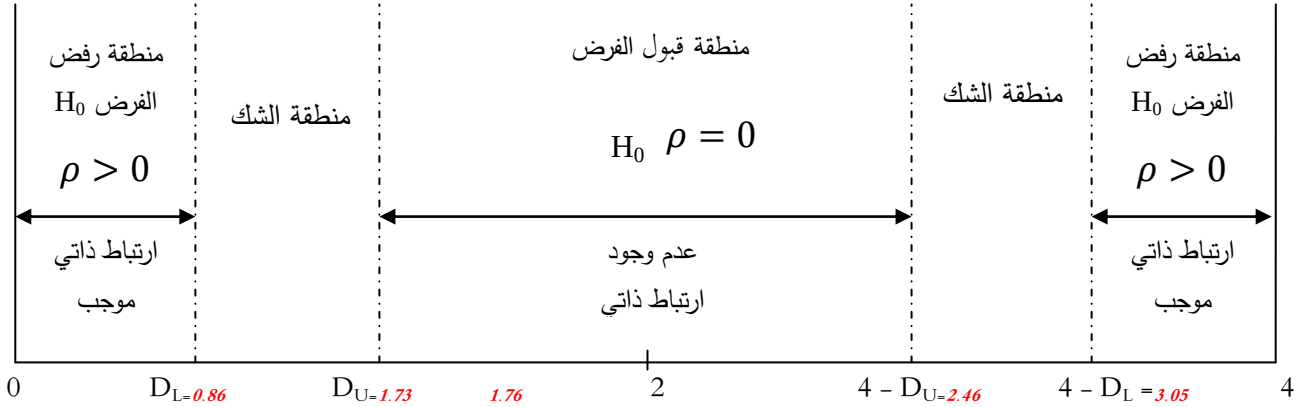
$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \text{ المعالم غير معنويتين} \\ H_1: \exists \hat{\beta}_i \neq 0, \forall i; 1 \leq k \text{ معلمة واحدة على الأقل معنوية} \end{array} \right.$$

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية قدرها $n - k$ و $k - 1$ نجد إحصائية فيشر المجدولة: $F_t=3,81$ وهي أقل من إحصائية فيشر المحسوبة والتي تساوي: $F_c=3,89$ ومنه فإننا نرفض الفرضية H_0 وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

• معامل التحديد R^2 :

يتبين من خلال معامل التحديد الذي بلغ $R^2=0,37$ و الذي يعتبر مقياسا لجودة توفيق النموذج، و هذا يعني أن نسبة التغيرات المشروحة (المفسرة) بواسطة هذا النموذج المقدر هي أقل من 50% (وهي نسبة غير جيدة في الحالات العملية)، ما يعني أن 37 % من التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجة عن التأثير الذي تمارسه السياسة المالية من خلال DEP و REP و الباقي مُفسّر لعوامل أخرى وعليه النموذج غير مقبول إحصائيا . بالإضافة إلى هذا نلاحظ من خلال جدول المخرجات أن قيمة $DW=1,76$ و هي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 أي $(DW > R^2)$ و هذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا. وبما أن قيمة $DW=1,76$ و التي تقترب من 02 وهو ما يدل تماما على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

الشكل رقم: (2-13) اختبار DW



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج التقدير .

• تحديد مجال الثقة للمعالم المقدرة $(\beta_0, \beta_1, \beta_2)$:

- مجال الثقة للمعالم المقدرة (β_0) : ويمكن بناء مجال وفق العلاقة التالية:

$$|\beta_0 \pm T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_0))| \dots\dots\dots (7-2)$$

و يمكن صياغة المعادلة السابقة وفق الشكل التالي:

$$|\beta_0 - T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_0)) \leq \beta_0 \leq \beta_0 + T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_0))| \dots\dots\dots (8-2)$$

و بتعويض القيم المحصل عليها نحصل على :

$$-0,16 - 2,16 * 0,64 \leq -0,16 \leq -0,16 + 2,16 * 0,64 \dots\dots\dots (9-2)$$

ومنه فان مجال الثقة للمعلمة المقدرة β_0 يكون وفق التالي:

$$[-1,54, 1,22] \dots\dots\dots (10-2)$$

- مجال الثقة للمعالم المقدرة (β_1) : ويمكن بناء مجال وفق العلاقة التالية:

$$|\beta_1 \pm T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_1))| \dots\dots\dots (7-2)$$

و يمكن صياغة المعادلة السابقة وفق الشكل التالي:

$$|\beta_1 - T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_1)) \leq \beta_1 \leq \beta_1 + T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_1))| \dots\dots\dots (8-2)$$

و بتعويض القيم المحصل عليها نحصل على :

$$3,20 - 2,16 * 1,31 \leq 3,20 \leq 3,20 + 2,16 * 1,31 \dots\dots\dots (9-2)$$

ومنه فان مجال الثقة للمعلمة المقدرة β_1 يكون وفق التالي:

$$[0,38, 6,02] \dots\dots\dots(10-2)$$

- مجال الثقة للمعالم المقدرة (β_2):

و يمكن صياغة المعادلة السابقة وفق الشكل التالي:

$$|\beta_2 - T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_2)) \leq \beta_2 \leq \beta_2 + T_{n-k}^{\alpha/2}(S(\beta_2))| \dots\dots\dots(11-2)$$

و بتعويض القيم المحصل عليها نحصل على:

$$-2,75-2,16*1,77 \leq -2,75 \leq -2,75+2,16*1,77 \dots\dots\dots(12-2)$$

ومنه فان مجال الثقة للمعلمة المقدرة β_2 يكون وفق التالي:

$$[-6,57, 1,07] \dots\dots\dots(13-2)$$

و الملاحظ من معامل التحديد R^2 ولا يفسر النموذج بصورة جيدة خلال فترة الدراسة، وكذلك بوجود علاقة ضعيفة عموما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا من خلال معامل الارتباط، وبالرغم من معنوية المعالم للنموذج، ولهذا سنحاول إعطاء حلول لتقدير النموذج بتقنية أخرى الغاية منها تقدير النموذج، و ليكون هذا النموذج أفضل من النموذج السابق.

2- تقدير النموذج بتطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR:

1-2- النموذج العام:

نمذجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) تتركز على فرضية أن التطور الاقتصادي هو أكثر مقاربة بواسطة وصف السلوك الديناميكي لشعاع بـ n متغيرة خطيا بالماضي⁽¹⁾

و يمكن نمذجة الشعاع على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n A_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

بحيث: $X_t = (X_{t1}, X_{t2}, \dots, X_{nt})'$

(1) زهرة عربي، "نماذج أشعة الانحدار الذاتي و تطبيقات نموذج LM-IS حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 31.

2-1-1- تقدير نموذج VAR:

الشكل رقم (2-14): يوضح تقدير نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 16/05/17 Time: 10:41
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	INV	DEP	REP
INV(-1)	0.589249 (0.28866) [2.04132]	-0.028623 (0.05791) [-0.49423]	0.046749 (0.05544) [0.84332]
INV(-2)	-0.448795 (0.28912) [-1.55230]	0.047482 (0.05801) [0.81857]	-0.027841 (0.05552) [-0.50144]
DEP(-1)	-0.235629 (0.21180) [-1.81233]	0.522328 (0.58007) [2.62441]	0.872326 (0.55523) [1.57111]
DEP(-2)	0.555829 (0.28605) [1.21004]	-0.726532 (0.61013) [-1.19079]	-0.945031 (0.58400) [-2.06238]
REP(-1)	0.989851 (0.93324) [1.02928]	-0.738730 (0.38787) [-1.90457]	-0.106567 (0.37126) [-0.28704]
REP(-2)	-0.339628 (0.25687) [-1.57973]	0.207648 (0.42416) [0.48955]	0.527540 (0.40600) [1.29935]
C	-0.941430 (0.58798) [-1.60113]	0.219398 (0.11797) [1.85981]	0.252570 (0.11292) [2.23678]
R-squared	0.835565	0.732419	0.566749
Adj. R-squared	0.694620	0.503063	0.195391
Sum sq. resids	0.257522	0.010366	0.009497
S.E. equation	0.191804	0.038482	0.036835
F-statistic	5.928326	3.193378	1.526152
Log likelihood	8.104819	30.59272	31.20536
Akaike AIC	-0.157831	-3.370388	-3.457909
Schwarz SC	0.161697	-3.050859	-3.138380
Mean dependent	0.261604	0.363957	0.266429
S.D. dependent	0.347087	0.054590	0.041064
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.20E-08	
Determinant resid covariance		4.00E-09	
Log likelihood		75.76930	
Akaike information criterion		-7.824186	
Schwarz criterion		-6.865600	

المصدر: مخرجات برنامج 9.EViews.

من نتائج الجدول أعلاه يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقاً من إحصائيات مؤشرات السياسة المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2015) على الشكل التالي:

النموذج الأول:

$$INV_t = -0.94 + 0.58INV(-1) - 0.44INV(-2) - 0.23DEP(-1) + 0.55DEP(-2) + 0.98REP(-1) - 0.33REP(-2)$$

$$SE \quad (0.58) \quad (0.28) \quad (0.28) \quad (0.21) \quad (0.28) \quad (0.93) \quad (0.25)$$

$$R^2 = 0.83 \quad F = 5.92 \quad SSR = 0.25 \quad AIC = -0.15 \quad SC = 0.16$$

من خلال النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالفترة

(t-1) والفترة (t)، بحيث أنه إذا ارتفعت الأولى بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالفترة (t) بمقدار 58%، كما نلاحظ كذلك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالفترة (t-2) والفترة (t) أي أن ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي إلى الانخفاض بمقدار 44%، أما فيما يخص العلاقة بين نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج والإنفاق العام في الفترة (t-1)، وبين نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج والإيراد العام في الفترة (t-2) فيوجد علاقة عكسية، فعند ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي إلى الانخفاض بمقداري 23% و 33% على التوالي. وأما علاقة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج والإنفاق العام في الفترة (t-2)، وبين نسبتها إلى الناتج والإيراد العام في الفترة (t-1) فهي علاقة طردية، فعند ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي إلى الارتفاع بمقداري 55% و 98% على التوالي.

أما إذا ركزنا في دراستنا على الجانب الإحصائي فإننا نلاحظ أن إحصائية t- student المحسوبة، والخاصة بمعلمة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المؤخرة بفترة واحدة وفترتين، أقل من t المجدولة 2.26 مما يعني أن هذين المتغيرين غير معنويين إحصائياً، في حين نجد أن المعنوية الإحصائية الخاصة بمتغيرة كل من الإنفاق العام والإيراد العام المؤخرتين بفترة أو بفترتين، والحد الثابت سيئة.

أما عن معامل التحديد، فإننا نلاحظ أن 83% من التغيرات الحاصلة في المتغيرة التابعة، يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة، كما نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة $F_{(9,6)}^{0,05} = 3,37$ وعليه يمكن القول أن المتغيرات ككل تساهم في تفسير نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج.

ونستطيع القول أن الملاحظ في مرحلة التقدير وذلك من خلال اختبار (ستيودنت)، التي تقرر بعدم معنوية بعض المعلومات، وهذا ما يجعلنا نعمل على إعادة النظر به من جديد وذلك من خلال محاولة إقصاء بعض المتغيرات التي تكون ذات المعاملات غير المعنوية، وهذا يهدف إلى نموذج جيد يشرح لنا جانب من جوانب واقع الاقتصاد الوطني.

2-2- معايرة النموذج (تحسين النموذج):

في هذه المرحلة الجديدة سوف نقوم بمجموعة من التعديلات التي ندخلها على النموذج الأصلي وذلك من خلال إقصاء بعض المتغيرات ، حيث تبقى الطريقة الأحسن دائما وهي طريقة المربعات الصغرى OLS هي المطبقة، وهكذا نستطيع أن نلخص مختلف النتائج المتحصل عليها وفق النماذج التالية⁽¹⁾:

النموذج الثاني

$$INV_t = -1.02 - 0.08INV(-2) - 2.91DEP(-1) + 8.93DEP(-2) + 0.30 REP(-1) - 3.03REP(-2)$$

$$SE \quad (0.69) \quad (0.26) \quad (3.13) \quad (3.56) \quad (2.06) \quad (2.49)$$

$$R^2 = 0.73 \quad F = 4.49 \quad SSR = 0.41 \quad AIC = 0.16 \quad SC = 0.44$$

نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقلة تقدر بـ -1,02 وهو عدد سالب و يتعارض مع النظرية الاقتصادية ، كما نجد أنه بالنسبة لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج تربطه علاقة عكسية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترتين السابقتين بالإضافة العلاقة العكسية التي تربطه بالنفقات المؤخرة بفترة واحدة و الإيرادات المؤخرة بفترتين ، كما تربطه علاقة طردية مع النفقات المؤخرة بفترتين والإيرادات المؤخرة بفترة واحدة

• التفسير الإحصائي للنموذج الثاني:

أما بالنسبة للتفسير الإحصائي ، فإن معامل التحديد R^2 أي أن المتغيرات المشروحة تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 73% وهي نسبة معتبرة .

وفيما يخص اختبار ستودنت T فنلاحظ ان المعالم كلها مرفوضة أي قبول الفرضية H_0 ، ما عدا معلمة النفقات المؤخرة بفترتين فهي مقبولة.

أما في ما يخص اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 4.49$ ، وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 3.33$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة الى هذا فان قيمة $DW = 1.53$ وهي أكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

(1) انظر الملحق رقم : 02.

و لاختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي من عدمه ، نلجأ إلى اختبار LM وذلك لان العينة اقل من 15 (n=14) ويكون وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-15):يوضح اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	3.465801	Prob. F(2,6)	0.0496	
Obs*R-squared	7.504285	Prob. Chi-Square(2)	0.0235	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 20/05/17 Time: 20:11				
Sample: 2002 2015				
Included observations: 14				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.494885	0.624282	-0.792726	0.4581
INV(-2)	0.629703	0.437475	1.439403	0.2001
DEP(-1)	-0.330427	2.730097	-0.121031	0.9076
DEP(-2)	-1.510805	3.436140	-0.439681	0.6756
REP(-1)	0.299837	1.647724	0.181970	0.8616
REP(-2)	3.424730	2.712257	1.262686	0.2536
RESID(-1)	-0.028194	0.473921	-0.059491	0.9545
RESID(-2)	-1.305198	0.534761	-2.440712	0.0504
R-squared	0.536020	Mean dependent var	3.69E-16	
Adjusted R-squared	-0.005289	S.D. dependent var	0.177768	
S.E. of regression	0.178238	Akaike info criterion	-0.315837	
Sum squared resid	0.190612	Schwarz criterion	0.049339	
Log likelihood	10.21086	Hannan-Quinn criter.	-0.349641	
F-statistic	0.990229	Durbin-Watson stat	2.454208	
Prob(F-statistic)	0.512986			

المصدر: مخرجات برنامج 9.EViews.

و الملاحظ من الشكل اعلاه بأن قيمة (احتمالية) فيشر أقل من 0,05 مما يدل على غياب مشكل الارتباط الذاتي.

النموذج الثالث:

وبعد إقصاء متغيرة الإيرادات المتأخرة بفترة تحصلنا على النتائج التالية ⁽¹⁾:

$$INV_t = -1.003 - 0.07INV(-2) - 2.59DEP(-1) + 8.58DEP(-2) - 3.03REP(-2)$$

SE	(0.63)	(0.24)	(2.16)	(2.54)	(1.83)
R ² = 0.73	F = 6.30	SSR = 0.41	AIC = 0.026	SC = 0.25	

(¹) انظر الملحق رقم: 03.

• التفسير الاقتصادي للنموذج الثالث :

نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقلة تقدر بـ 1,003 وهو عدد سالب و يتعارض مع النظرية الاقتصادية ، كما نجد أنه بالنسبة لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج تربطه علاقة عكسية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترتين السابقتين بالإضافة العلاقة العكسية التي تربطه بالنفقات المؤخرة بفترة واحدة و الإيرادات المؤخرة بفترتين ، كما تربطه علاقة طردية مع النفقات المؤخرة بفترتين .

• التفسير الإحصائي للنموذج الثالث:

أما بالنسبة للتفسير الإحصائي ، فإن معامل التحديد R^2 أي أن المتغيرات المشروحة تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 73% وهي نسبة معتبرة .

وفيما يخص اختبار ستودنت T فنلاحظ ان المعالم كلها مرفوضة أي قبول الفرضية H_0 ، ما عدا معلمة النفقات المؤخرة بفترتين فهي مقبولة.

أما في ما يخص اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal}=6.30$ ، وهي أكبر من قيمة $F_{tab}=3.36$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة الى هذا فان قيمة $DW=1.47$ وهي أكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

و لاختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي من عدمه ، نلجأ إلى اختبار LM وذلك لان العينة اقل من 15 ($n=14$) ويكون وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-16): يوضح اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.695179	Prob. F(2,7)	0.0403
Obs*R-squared	8.020875	Prob. Chi-Square(2)	0.0181

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 20/05/17 Time: 20:17

Sample: 2002 2015

Included observations: 14

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.445004	0.533529	-0.834077	0.4318
INV(-2)	0.631873	0.395154	1.599056	0.1538
DEP(-1)	-0.085110	2.030742	-0.041911	0.9677
DEP(-2)	-1.802545	2.793312	-0.645307	0.5393
REP(-2)	3.593442	2.322660	1.547123	0.1658
RESID(-1)	0.033849	0.418165	0.080945	0.9378
RESID(-2)	-1.329248	0.476691	-2.788490	0.0270
R-squared	0.572920	Mean dependent var	4.32E-16	
Adjusted R-squared	0.206851	S.D. dependent var	0.178014	
S.E. of regression	0.158537	Akaike info criterion	-0.538806	
Sum squared resid	0.175938	Schwarz criterion	-0.219277	
Log likelihood	10.77164	Hannan-Quinn criter.	-0.568384	
F-statistic	1.565060	Durbin-Watson stat	2.351609	
Prob(F-statistic)	0.284578			

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews.

و الملاحظ من الشكل اعلاه بأن قيمة احتمالية فيشر أقل من 0,05 مما يدل على غياب مشكل الارتباط الذاتي

النموذج الرابع:

وبعد اقضاء متغيرة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخرة بفترتين تحصلنا على النتائج التالية⁽¹⁾:

INV t = -0.98 -2.49DEP(-1) +8.14DEP(-2) -2.51REP(-2)				
SE	(0.60)	(2.04)	(2.02)	(1.52)
R ² = 0.73	F = 9.19	SSR= 0.41	AIC =- 0.10	SC = 0.07

• التفسير الاقتصادي للنموذج الرابع :

نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقلة تقدر ب-0,98 وهو عدد سالب و يتعارض مع النظرية الاقتصادية ،كما نجد أنه بالنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج

(¹) انظر الملحق رقم: 04.

تربطه علاقة طردية مع النفقات المؤخرة بفترتين، بالإضافة إلى العلاقة العكسية التي تربطه بالنفقات المؤخرة بفترة واحدة و الإيرادات المؤخرة بفترتين .

• التفسير الإحصائي للنموذج الرابع:

أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد R^2 أي أن المتغيرات المشروحة تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 73% وهي نسبة معتبرة .

وفيما يخص اختبار ستودنت T فنلاحظ ان المعالم كلها مرفوضة أي قبول الفرضية H_0 ، ما عدا معلمة النفقات المؤخرة بفترتين فهي مقبولة.

أما في ما يخص اختبار فيشر F، فلدينا قيمة $F_{cal}=9.19$ ، وهي أكبر من قيمة $F_{tab}=3.49$ ، وهذا يعني أن المعلومات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة الى هذا فان قيمة $DW=1.47$ وهي أكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

و لاختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي من عدمه ، نلجأ إلى اختبار LM وذلك لان العينة اقل من 15 ($n=14$) ويكون وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-17): يوضح اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	3.213754	Prob. F(2,8)	0.0453	
Obs*R-squared	6.237052	Prob. Chi-Square(2)	0.0442	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 20/05/17 Time: 20:19				
Sample: 2002 2015				
Included observations: 14				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.174382	0.534264	-0.326398	0.7525
DEP(-1)	-1.664587	1.911491	-0.870831	0.4092
DEP(-2)	1.834464	1.853023	0.989984	0.3512
REP(-2)	0.480576	1.306387	0.367867	0.7225
RESID(-1)	0.497668	0.325476	1.529047	0.1648
RESID(-2)	-0.786437	0.328911	-2.391032	0.0438
R-squared	0.445504	Mean dependent var	3.89E-16	
Adjusted R-squared	0.098944	S.D. dependent var	0.179001	
S.E. of regression	0.169915	Akaike info criterion	-0.409506	
Sum squared resid	0.230970	Schwarz criterion	-0.135625	
Log likelihood	8.866544	Hannan-Quinn criter.	-0.434859	
F-statistic	1.285502	Durbin-Watson stat	2.344780	
Prob(F-statistic)	0.357473			

المصدر: مخرجات برنامج 9.EViews.

و الملاحظ من الشكل اعلاه بأن قيمة احتمالية فيشر أقل من 0,05 مما يدل على غياب مشكل الارتباط الذاتي

النموذج الخامس:

وبعد اقضاء متغيرة النفقات العامة المتأخرة بفترة تحصلنا على النتائج التالية⁽¹⁾:

$INV_t = -1.40 + 6.16DEP(-2) - 1.65REP(-2)$				
SE	(0.49)	(1.23)	(1.38)	
$R^2 = 0.69$	$F = 12.49$	$SSR = 0.47$	$AIC = -0.10$	$SC = 0.02$

• التفسير الاقتصادي للنموذج الخامس :

نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقلة تقدر بـ -1,40 وهو عدد سالب و يتعارض مع النظرية الاقتصادية ، كما نجد أنه بالنسبة لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج تربطه علاقة طردية مع النفقات المؤخرة بفترتين ، بالإضافة إلى العلاقة العكسية التي تربطه بالإيرادات المؤخرة بفترتين .

• التفسير الإحصائي للنموذج الخامس:

أما بالنسبة للتفسير الإحصائي ، فإن معامل التحديد R^2 أي أن المتغيرات المشروحة تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 69% وهي نسبة معتبرة .

وفيما يخص اختبار ستودنت T فنلاحظ ان معلمة الحد الثابت ومعلمة النفقات المؤخرة بفترتين فهي مقبولة أي

قبول الفرضية البديلة H_1 . أما معلمة الإيرادات العامة المؤخرة بفترتين فهي غير معنوية أي قبول الفرضية H_0

أما في ما يخص اختبار فيشر F، فلدينا قيمة $F_{cal}=12.49$ ، وهي أكبر من قيمة $F_{tab}=3.81$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة الى هذا فان قيمة $DW=1.60$ وهي أكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

و لاختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي من عدمه ، نلجأ إلى اختبار LM وذلك لان العينة اقل من 15 (n=14) ويكون وفق الشكل الموالي:

(1) انظر الملحق رقم: 05.

الشكل رقم (2-18): يوضح اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.604041	Prob. F(2,9)	0.0361
Obs*R-squared	3.678968	Prob. Chi-Square(2)	0.1589

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 21/05/17 Time: 06:46

Sample: 2002 2015

Included observations: 14

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.281453	0.506830	-0.555321	0.5922
DEP(-2)	0.295302	1.181398	0.249960	0.8082
REP(-2)	0.656819	1.399166	0.469436	0.6499
RESID(-1)	0.308506	0.332668	0.927367	0.3779
RESID(-2)	-0.557696	0.324249	-1.719964	0.1196
R-squared	0.262783	Mean dependent var	1.98E-16	
Adjusted R-squared	-0.064868	S.D. dependent var	0.191865	
S.E. of regression	0.197990	Akaike info criterion	-0.128747	
Sum squared resid	0.352801	Schwarz criterion	0.099488	
Log likelihood	5.901226	Hannan-Quinn criter.	-0.149874	
F-statistic	0.802020	Durbin-Watson stat	2.208021	
Prob(F-statistic)	0.553525			

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews.

و الملاحظ من الشكل اعلاه بأن قيمة احتمالية فيشر أقل من 0,05 مما يدل على غياب مشكل الارتباط الذاتي.

النموذج السادس:

وبعد اقضاء متغيرة الايرادات العامة المتأخرة بفترتين تحصلنا على النتائج التالية⁽¹⁾:

$$\text{INV } t = -1.73 + 5.79\text{DEP}(-2)$$

SE (0.42) (1.21)

$R^2 = 0.65$ $F = 22.74$ $SSR = 0.54$ $AIC = -0.12$ $SC = -0.03$

• التفسير الاقتصادي للنموذج السادس :

نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقلة تقدر بـ 1,73 وهو عدد سالب و يتعارض مع النظرية الاقتصادية ، كما نجد أنه بالنسبة لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج تربطه علاقة طردية مع النفقات المؤخرة بفترتين .

(¹) انظر الملحق رقم: 06.

• التفسير الإحصائي للنموذج السادس:

أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد R^2 أي أن المتغيرات المشروحة تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 65% وهي نسبة معتبرة .

وفيما يخص اختبار ستودنت T فنلاحظ معنوية معلمة الحد الثابت ومعلمة النفقات المؤخرة بفترتين فهي مقبولة أي قبول الفرضية البديلة H_1 .

أما في ما يخص اختبار فيشر F، فلدينا قيمة $F_{cal}=22.74$ ، وهي أكبر من قيمة $F_{tab}=4.54$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة الى هذا فان قيمة $DW=1.33$ وهي أكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

و لاختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي من عدمه ، نلجأ إلى اختبار LM وذلك لان العينة اقل من 15 ($n=14$) ويكون وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-19): يوضح اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.204925	Prob. F(2,10)	0.0177
Obs*R-squared	7.752747	Prob. Chi-Square(2)	0.0207

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 21/05/17 Time: 06:54

Sample: 2002 2015

Included observations: 14

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.289162	0.321176	-0.900322	0.3891
DEP(-2)	0.832600	0.922934	0.902123	0.3882
RESID(-1)	0.580615	0.231552	2.507490	0.0310
RESID(-2)	-0.766092	0.239085	-3.204264	0.0094
R-squared	0.553768	Mean dependent var	6.74E-17	
Adjusted R-squared	0.419898	S.D. dependent var	0.203991	
S.E. of regression	0.155369	Akaike info criterion	-0.651074	
Sum squared resid	0.241395	Schwarz criterion	-0.468486	
Log likelihood	8.557517	Hannan-Quinn criter.	-0.667976	
F-statistic	4.136616	Durbin-Watson stat	2.432969	
Prob(F-statistic)	0.037915			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9.

و الملاحظ من الشكل اعلاه بأن قيمة احتمالية فيشر أقل من 0,05 مما يدل على غياب مشكل الارتباط الذاتي.

2-3- اختيار النموذج الأمثل:

الجدول رقم (2-10) يوضح نتائج تقديرات النماذج

النماذج	نموذج (1)VAR	نموذج المعاييرة (2)	نموذج المعاييرة (3)	نموذج المعاييرة (4)	نموذج المعاييرة (5)	نموذج المعاييرة (6)
R ²	%83	%73	%73	%73	%69	%65
AIC	0,15-	0,16	0,02	0,10-	0,10-	0,12-
SC	0,16	0,44	0,25	0,07	0,02	0,03-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال نتائج الجدول اعلاه تبين لنا أن النموذج الأمثل هو نموذج المعاييرة (6) وذلك بأخذ أقل قيمة لأكايك (AIC) و شوارتز (SC).

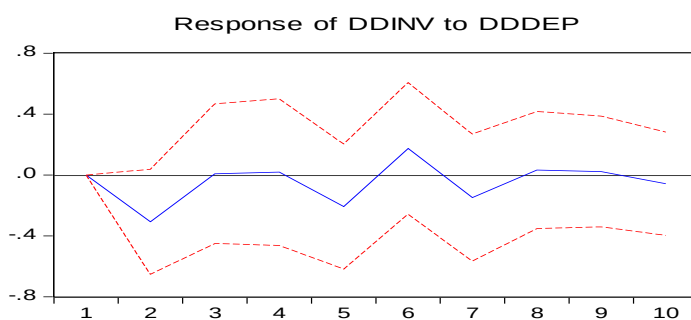
3- تحليل الصدمات و التباين

3-1- دوال الاستجابة:

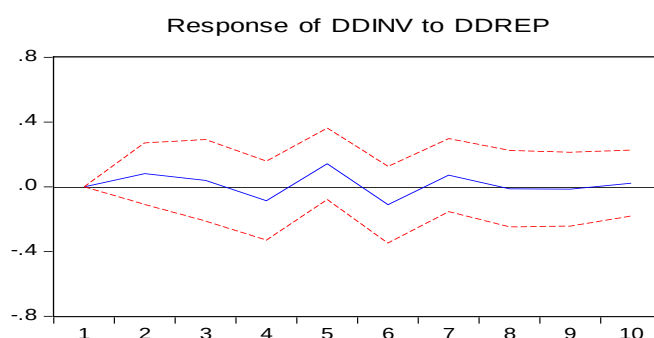
إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الفورية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) نتيجة حدوث صدمة هيكلية، أو تغير مفاجئ بمقدار وحدة معيارية واحدة One standard deviation في المتغيرات الأخرى للدراسة، و المتمثلة في الإنفاق العام و الإيرادات العامة بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة حدوث صدمة في الإنفاق العام، و أيضا ردة فعله؛ نتيجة حدوث صدمة في الإيرادات العامة، تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل رقم (2-20): الاستجابات الفورية للاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة الإنفاق العام و الإيرادات العامة

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية، والمبينة في الشكل أعلاه و الممتدة على 10 سنة فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإنفاق العام، سيولد في السنة الثانية التي تلي الصدمة، تأثيرا معنويا سلبيا طفيفا على الاستثمار الأجنبي المباشر، يصل إلى 1,2%، ليصل إلى أقصاه في السنة الثالثة 1% ليتحول بعدها في السنة الرابعة إلى اثر معنوي ايجابي يصل إلى 1%، ثم بعد ذلك يظهر أثر سلبى 0,4% إلى غاية السنة السابعة التي تلي الصدمة،

ومن ثم فإن الإنفاق العام في الجزائر يبقى أثره متذبذبا ما بين السلب و الإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الأثر الايجابي يبقى ضعيفا مقارنة مع الأثر السليبي، وهذا يؤكد أن الإنفاق العام في الجزائر يبقى دوره محدودا .

وحسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية، الممتدة على 10 سنوات و المبنية في الشكل أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العامة في الجزائر، سيكون لها اثر معنوي إيجابي ضعيفا على الاستثمار الأجنبي المباشر، يقدر ب 0,8% لكنه سرعان ما يتحول للسنة الثالثة إلى اثر سلبى معنوي، غير انه يبقى ضعيف، لينتقل فيما بعد في السنة الرابعة إلى اثر ايجابي يقدر ب 1%، ثم يبقى اثر الإيرادات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر متذبذبا ما بين الإيجاب و السلب . وهذا يدل على الدور السلبى الذي تمارسه الإيرادات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر و إن كان ضعيفا و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من جهة و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبى و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية و ارتفاع الضغط الجبائي والذي لا يحفز على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات من جهة أخرى إذا ما قورنت مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس والمغرب الأقصى . وهذا إن دل على شيء فانه يدل على أن السياسة المالية الجزائرية في مجملها لم يكن لها الدور الكبير في الرفع من قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في السنوات الأخيرة والتي شهدت الجزائر انفتاحا على العالم واعتمادها سياسات تحفيزية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

3-2- تحليل التباين:

يعمل تحليل التباين على توضيح مقدار التباين لكل متغير، والذي يرجع إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يرجع إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، حيث يسمح تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، بتحديد الأهمية النسبية، لأثر اي تغير مفاجئ في كل متغير، على جميع متغيرات النموذج، غير انه سنعمل في هذه الدراسة على تحليل مكونات التباين لمتغير واحد فقط، ألا و هو الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لمعرفة التباين الذي يرجع إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى، المتمثلة في الإنفاق العام و الإيرادات العامة.

الجدول رقم (2-11) : يوضح تحليل تباين الأخطاء

Period	S.E.	DDINV	DDDEP	DDREP
1	0.314473	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.472057	54.58556	42.47567	2.938774
3	0.497959	58.53031	38.19864	3.271054
4	0.506865	56.95615	37.00392	6.039934
5	0.567315	45.94126	42.94646	11.11228
6	0.608452	41.47454	45.52926	12.99620
7	0.630615	38.65900	47.94684	13.39415
8	0.631762	38.58680	48.02885	13.38435
9	0.634680	38.97479	47.70839	13.31682
10	0.639421	38.93283	47.82746	13.23971

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال تحليل تباين الأخطاء الموضح في الجدول أعلاه يتضح لنا التقلبات الظرفية في الاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة جدا تصل إلى حدها الأقصى 58% غير أنها لا تقل عن 38% أما التقلبات الظرفية في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتعلق بمتغير الإنفاق العام فهي ضعيفة نوعا ما حيث تصل إلى 48% و هو ما قد يدفعنا إلى الإقرار مرة أخرى، بتأثير الإنفاق العام في الجزائر بصورة طفيفة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ترابها الوطني، ومع ذلك لا يمكن أن تعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر هو متغير داخلي يتحدد بدلالة الإنفاق العام، ذلك أن صدمات خطأ التباين لهذا المتغير الأخير لا تؤثر بشكل كبير على تباين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر . أما التقلبات الظرفية للإيرادات العامة فهي تساهم بنسبة ضعيفة جدا في تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث لم تتجاوز 13%، و هو ما دفعنا إلى التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر هو متغير خارجي، حيث يتحدد بصورة مستقلة عن تباين خطأ الإيرادات العامة .

4- اختبار العلاقة السببية لGranger:

لقد اقترح 1969Granger مفاهيم السببية و الأفعال الخارجية، حيث قام بشرحها على النحو التالي: المتغير y_{2t} يتسبب في إحداث تغيير في المتغير y_{1t} إذا كانت قدرة التنبؤ بتطوير المتغير y_{1t} ستتحسن عندما تكون المعلومة أو المعطيات الخاصة بالمتغير y_{2t} مدمجة في التحليل. و لنفترض أنه لدينا نموذج الانحدار الذاتي $VAR(p)$ بحيث أن y_{1t} و y_{2t} سلسلتين مستقرتين :

$$\begin{bmatrix} y_{1i} \\ y_{2i} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 & b_1^1 \\ \alpha_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_2^1 & b_2^1 \\ \alpha_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} \alpha_p^1 & b_p^1 \\ \alpha_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \dots \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرات $(y_{2t-1} \ y_{2t-2} \ \dots \ y_{2t-p})$ تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية بالنسبة للمتغيرات

$$\cdot y_{1t-1} \ y_{1t-2} \ \dots \ y_{1t-p}$$

تحديد درجة التأخير p يكون باستعمال معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SC)

و يتم حساب قيم كل من $AIC(p)$ و $SC(p)$ على النحو التالي:

$$Aic(P) = Ln(det|\Omega_\varepsilon|) + \frac{2K^2P}{n}$$

$$Sc(P) = Ln(det|\Omega_\varepsilon|) + \frac{2K^2P Ln(n)}{n}$$

حيث أن ε : تمثل مصفوفة التباين لبواقي الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالأتي:

y_{2t} لا يسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : b_2^1 = b_1^1 \dots = b_p^1 = 0$$

y_{2t} لا يسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 \dots = a_p^2 = 0$$

في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في آن واحد، أي أن المتغير y_{1t} تسبب المتغيرة y_{2t} وفي نفس

الوقت y_{2t} تسبب المتغيرة y_{1t} ، فإنه بإمكاننا القول انه توجد علاقة تغذية مرتدة أو عكسية _تبادلية_ ومن

اجل اختبار الفرضيات السابقة، يمكن اللجوء إلى إحصائية فيشر F .

وسنحاول أن نظهر العلاقات السببية ما بين متغيرات الدراسة من اجل تفسير أثر متغيرات السياسة المالية على

الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-1- العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر:

و الشكل الموالي بين العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية و المتمثلة في النفقات العامة DEP ، الإيرادات

العامة REP ونسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر INV .

الشكل رقم (2-21): يوضح اختبار العلاقة السببية بين INV و REP، DEP

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 21/05/17 Time: 07:17
Sample: 2000 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause INV	14	5.96498	0.0224
INV does not Granger Cause DEP		0.41523	0.6722
REP does not Granger Cause INV	14	0.52323	0.6096
INV does not Granger Cause REP		1.27687	0.3250
REP does not Granger Cause DEP	14	2.71801	0.1193
DEP does not Granger Cause REP		3.98742	0.0575

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

• العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النفقات العامة :

دراسة هذه العلاقة ستمكننا من تحديد مدى أهمية الإنفاق العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000-2015 أي دور السياسة الإنفاقية للجزائر.

الجدول رقم (2-12) نتائج اختبار سببية ما بين INV و DEP عند مستوى معنوية 5%

الاحتمال (prob)	إحصائية Fisher المحسوبة F^*	الفرضية العديمة
0,0224	5,96498	INV لا يتسبب في DEP
0,6722	0,41523	INV لا يتسبب في DEP

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة F^* في الفرضية العديمة الأولى أكبر من إحصائية Fisher المجدولة F_t عند مستوى معنوية 5% ومنه نرفض الفرضية العديمة أي وجود علاقة سببية بين النفقات العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في يخص الفرضية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة F^* اقل من إحصائية Fisher المجدولة F_t عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين المدروسين . ومن ثم فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يؤثر على إنفاقها العام وهو أمر نوعا ما منطقي ، في حين يؤثر الإنفاق العام في الجزائر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه الدولة.

• العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإيرادات العامة :

دراسة هذه العلاقة ستمكننا من تحديد مدى وزن الإيرادات العامة (الجباية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي دور السياسة الجبائية للجزائر، ولقد قمنا بتحديد عدد التأخيرات على أساس اصغر قيمة يأخذ بها معايير AIC و SC، فكان عدد التأخيرات يساوي (3) .

الجدول رقم (2-13) نتائج اختبار سببية ما بين INV و REP عند مستوى معنوية 5%

الفرضية العديمة	إحصائية Fisher المحسوبة F^*	الاحتمال (prob)
INV لا يتسبب في REP	0,52323	0,6096
REP لا يتسبب في INV	1,27687	0,3250

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة F^* في الفرضية العديمة الأولى اقل من إحصائية Fisher المجدولة F_t عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإيرادات العامة .

أما في يخص الفرضية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة F^* اقل من إحصائية Fisher المجدولة F_t عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و الإيرادات العامة .

و بالتالي فان الإيرادات العامة في الجزائر لا تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما يؤكد النتائج التي توصلنا إليها سابقا، و عليه فان الإيرادات العامة رغم التحفيزات المتواصلة والمقدمة لم تساهم كثيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا تؤثر على إيراداتها . وهذا ما يثبت محدودية الاستثمارات في الجزائر و اقتصرها على قطاع المحروقات في مجملها.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها

من خلال نتائج الدراسة المتمثلة في اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين لنا عدم فعالية السياسة المالية بجانبها الإنفاقي و الإيرادي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير انه لا يمكننا التأكيد على صحة هذه النتيجة، ذلك أن حجم العينة المعمول بها لم يكن كبيرا نظرا لمتطلبات الدراسة، حيث لم يكن بمقدورنا مد فترة الدراسة إلى ما قبل التسعينات، للأسباب المذكورة سابقا . كما أن البيانات المعمول بها لمختلف المتغيرات المدروسة سنوية لا تعبر بدقة عن وضع السياسة المالية في الجزائر، ومدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما عن نتائج اختبارات العلاقة ما بين المتغيرات المعنية بهذه الدراسة ،فقد بينت لنا انعدام العلاقة السببية ما بين الإيرادات العامة، والاستثمار الأجنبي المباشر ،الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، لا تؤثر على وإيراداتها الضريبية ،و هو ما يثبت محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ذلك أن رصيدها يبقى هامشي ، حيث لم يتعدى سنة 2015 مثلاً نسبة 0,24 % من الناتج الداخلي الخام إضافة إلى أن الجزء الأكبر من هذه التدفقات يقتصر على قطاع المحروقات .

كما أن انعدام العلاقة السببية ما بين هذه المتغيرات يعني عدم قدرة الإيرادات العامة و على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، وبذلك فإن النظام الضريبي في الجزائر ،و بالرغم من التحفيزات العديدة التي يقدمها للمستثمر الأجنبي لم تكن له القدرة على تشجيع هذا الأخير، على توظيف رؤوس أمواله داخل التراب الوطني. أضف إلى ذلك فإن تحليل الصدمات وتقدير دوال الاستجابة الفورية للاستثمار الأجنبي المباشر بين لنا بان الإيرادات العامة في الجزائر تؤثر بصورة ضعيفة ومتذبذبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،مع تفوق أثرها السلبي على ذلك الإيجابي ،وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أن النظام الضريبي في الجزائر غير محفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن كبر حجم المدفوعات الضريبية وازدياد عددها يزيد من ثقل العبء الضريبي في الجزائر ،و هو ما قد يمثل أحد العوامل الطارئة للاستثمارات الأجنبية المباشر.

أما بالنسبة للنتائج اختبار العلاقة ما بين النفقات العامة و تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر فقد بينت دراسة العلاقة السببية ما بين المتغيرين ،عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النفقات العامة للجزائر، وهي نتيجة منطقية بسبب ضعف حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ، أما عن الاتجاه المعاكس لهذه العلاقة السببية، فقد بينت الدراسة تأثير الانفاق العام في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

كما أن دوال استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة حدوث صدمة هيكلية في متغير الإنفاق العام في الجزائر بينت لنا التأثير الإيجابي لهذا المتغير الاخير على قدرة الدولة الجزائرية على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ،وهو ما قد يشير لنا في الوهلة الأولى، إلى نجاح سياسة تشجيع الاستثمار المطبقة من طرف الجزائر، و المتمثلة أساسا في الضمانات القانونية والامتيازات المالية غير الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى إهتمام السلطات الوطنية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار من خلال زيادة حجم النفقات الموجهة لتحسين البنى التحتية ،و المتطلبات الأخرى للاستثمار ،غير ان تذبذب العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار الأجنبي في الجزائر، ما بين الأثر الإيجابي تارة و الأثر السلبي تارة أخرى ، مع انخفاض حدة التأثير الإيجابي عن ذلك السلبي ،و لعل هذا ما اثبتته دوال الاستجابة الفورية في مدة الخمس (5) سنوات الى ما فوق ،يدفعنا الى التأكيد باخفاء الاثر

الايجابي للنفقات العامة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،وهو ما يعني ان الانفاق العام في الجزائر يزيد من قدرة الدولة الجزائرية على استقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر غير انه سرعان ما يتحول هذا الاثر الى اثر سلبي اقوى ،ثم إلى اثر متذبذب ما بين السلب و الايجاب، مع تفوق الاثر السلبي بالرغم من استمرار زيادة النفقات العامة في الجزائر، الامر الذي قد يعود إلى اصطدام المستثمر الاجنبي بواقع المناخ الاستثماري الجزائري ،حيث ما يزال هذا الاخير من ضعف البنى التحتية ،اضافة إلى انتشار مشكلة الفساد و البيروقراطية التي قد تضعف من أي حافز مالي مقدم مهما ارتفعت قيمته.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تطرقنا لتحليل التطورات التي عرفتھا متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2015 والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية، كما تطرقنا لمختلف الإجراءات و القوانين التي انتهجتها الدولة لتطوير و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر و سياسة الإنفاق و وأهم المشاكل التي تعترض سبل تطور السياسة المالية، كما تم تحديد النموذج المستخدم في الدراسة و معرفة ما مدى تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بناء نماذج قياسية للدراسة، وعلى اثر نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد و نموذج الـ VAR، واختبار السببية وكذلك تحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين، فكانت النتائج المتحصل عليها أن النفقات العامة تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والإيرادات العامة في الجزائر لا تؤثر على استقطابه، وهذا ما يثبت محدودية الاستثمارات في الجزائر و اقتصارها على قطاع المحروقات في مجملها.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	دورة حياة المنتج الدولي.....	(1-1)
49	يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015.....	(2-2)
51	يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....	(3-2)
55	عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	(4-2)
61	يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2015.....	(5-2)
65	يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2015.....	(6-2)
70	يوضح تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2015.....	(7-2)
72	يوضح تقدير المعادلة رقم (2-2).....	(8-2)
74	اختبار DW.....	(9-2)
76	يوضح تقدير المعادلة رقم (4-2).....	(10-2)
78	اختبار DW.....	(11-2)
79	يوضح تقدير المعادلة رقم (6-2).....	(12-2)
82	اختبار DW.....	(13-2)
84	يوضح تقدير نموذج الانحدار الذاتي.....	(14-2)
87	يوضح اختبار LM.....	(15-2)
89	يوضح اختبار LM.....	(16-2)
90	يوضح اختبار LM.....	(17-2)
92	يوضح اختبار LM.....	(18-2)
94	يوضح اختبار LM.....	(19-2)
95	الاستجابات الفورية للاستثمار الأجنبي المباشر لصدمات الإنفاق العام و الإيرادات العامة.....	(20-2)
99	يوضح اختبار العلاقة السببية بين INV و REP، DEP.....	(21-2)

فهرس الجداول

الصفحة

48	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015	الجدول رقم (1-2)
51	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2000-2015	الجدول رقم (2-2)
52	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع وقيمتها خلال الفترة 2002/2015	الجدول رقم (3-2)
53	مشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة الفترة 2003/2015	الجدول رقم (4-2)
54	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة 2011-2015	الجدول رقم (5-2)
54	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2002/2012	الجدول رقم (6-2)
61	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	الجدول رقم (7-2)
64	يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	الجدول رقم (8-2)
69	يوضح تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2015	الجدول رقم (9-2)
93	يوضح نتائج تقديرات النماذج	الجدول رقم (10-2)
96	يوضح تحليل تبين الأخطاء	الجدول رقم (11-2)
98	نتائج اختبار سببية ما بين INV و DEP عند مستوى معنوية 5%	الجدول رقم (12-2)
99	نتائج اختبار سببية ما بين INV و REP عند مستوى معنوية 5%	الجدول رقم (13-2)

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز / الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الفرنسية و الانجليزية	معنى المصطلح باللغة العربية
INV	investissement	الاستثمار
DEP	Dépense	النفقات
REP	Revenu	الايادات
MOC	Moindres carrés ordinaires	طريقة المربعات الصغرى
VAR	Victor of auto régressive	نموذج الانحدار الذاتي

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(1)	معطيات الدراسة.
(2)	نتائج التقدير بعد المعاييرة - النموذج الثاني -.
(3)	نتائج التقدير بعد المعاييرة - النموذج الثالث -
(4)	نتائج التقدير بعد المعاييرة - النموذج الرابع -
(5)	نتائج التقدير بعد المعاييرة - النموذج الخامس
(6)	نتائج التقدير بعد المعاييرة - النموذج السادس -